تقريـــر الأهـــداف الإنمائيـــة للألفيـــة ٢٠١٥

الأمـم المتحـدة

يستند هذا التقرير إلى مجموعة رئيسية من البيانات التي جمعها فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية برئاسة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة للأمم المتحدة، استجابة لرغبة الجمعية العامة بشأن إجراء تقييم دوري لمدى التقدّم المحرز من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويضم الفريق ممثلين للمنظمات الدولية التي تشتمل أنشطتها على إعداد سلسلة واحدة أو أكثر من المؤشرات الإحصائية التي اعتبرت ملائمة لرصد التقدّم المحرز نحو تحقيق هذه الأهداف، وذلك على النحو الوارد أدناه. وساهم أيضاً في التقرير عدد من الإحصائيين الوطنيين والمستشارين والخبراء الخارجيين.

الاتحاد البرلماني الدولي

الاتحاد الدولي للاتصالات

اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغيّر المناخ

أمانة جماعة المحيط الهادئ

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

البنك الدولي

صندوق الأمم المتحدة للسكان

صندوق النقد الدولي

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

اللجنة الاقتصادية لأوروبا

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

مركز التجارة الدولية

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

منظمة التجارة العالمية

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

منظمة الصحة العالمية

منظمة العمل الدولية

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة – هيئة الأمم المتحدة للمرأة

تقريـــر الأهـداف الإنمائيـــة للألفيـــة ٢٠١٥

٢٠١٥
أوان العمل العالمي
للناس وللكوكب

الأمـم المتحـدة
نيويورك، ٢٠١٥

تمهيد

أنتجت التعبئة العالمية خلف الأهداف الإنمائية للألفية حركةً لمكافحة الفقر هي الأكثر نجاحاً في التاريخ. فالالتزام المفصلي الذي قطعه قادة العالم على أنفسهم في عام ٢٠٠٠ بقولهم "إننا لن ندّخر أيّ جهد في سبيل تخليص الرجال والنساء والأطفال من ظروف الفقر المدقع المهينة واللاإنسانية"، تُرجم إلى إطار ملهم تمثّل في ثمانية أهداف، ومن ثم إلى خطوات عملية متنوعة وشاملة مكّنت الناس في مختلف أنحاء العالم من تحسين حياتهم ومستقبلهم. لقد ساعدت الأهداف الإنمائية للألفية على إخراج أكثر من بليون من البشر من دائرة الفقر المدقع، وتحقيق تقدم على طريق مكافحة الجوع، وتمكين البنات من دخول المدرسة بأعداد أكبر من أيّ وقت مضى، وحماية كوكبنا هذا. كما أقامت هذه الأهداف شراكات جديدة ومبتكرة وحشدت الرأي العام وأظهرت القيمة الهائلة للطموح في تحديد الأهداف. وأعطت الأهداف الإنمائية للألفية الأولوية للناس ولاحتياجاتهم الفورية، وأعادت بذلك تشكيل عملية صنع القرار في البلدان المتقدمة وفي البلدان النامية على حدّ سواء.

غير أنّي، وعلى الرغم من الإنجازات المرموقة جميعها، أدركُ بقوة أن أوجه عدم المساواة لا تزال مستمرة وأن التقدم المحرز كان متبايناً. ففقراء العالم لا يزالون في غالبيتهم الساحقة يعيشون بشكل مركّز في مناطق معينة من العالم. وفي عام ٢٠١١، كان ٦٠ في المائة تقريباً من الذين يعانون من الفقر المدقع والبالغ عددهم بليون شخص يعيشون في خمسة بلدان. ولا يزال عدد كبير من النساء يفقدن حياتهن أثناء الحمل أو من تعقيدات متصلة بالولادة. فالتقدم يميل إلى تجاوز النساء والأناس الواقعين على أدنى درجات السلّم الاقتصادي أو المحرومين بسبب العمر أو العجز أو الإثنية. كما أن التفاوت يبقى واضحاً بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية.

وتبين التجربة والأدلة المنبثقة عن جهود تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية أننا نعرف ما الذي يتعين علينا فعله. غير أن تحقيق مزيد من التقدم يتطلب إرادة سياسية لا تتزعزع وجهداً جماعياً طويل الأجل. وعلينا أن نتصدّى للأسباب الجذرية وأن نقوم بالمزيد لكي ندمج بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة. وتسعى الخطة الناشئة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بما فيها أهداف التنمية المستدامة، إلى الاستفادة من تلك الدروس والبناء على ما تحقق من نجاح ووضع جميع البلدان، سوية وبثبات، على الطريق نحو عالم أكثر رخاءً واستدامة وإنصافاً.

ليس هناك أيّ شك في أننا، إذ نتأمل في الأهداف الإنمائية للألفية ونتطلع قدماً إلى السنوات الخمس عشرة المقبلة، قادرون على تنفيذ مسؤوليتنا المشتركة عن إنهاء الفقر، وعلى عدم تركِ أحدٍ يتخلف عن الركب، وعلى خلق عالم الكرامة للجميع.

بان كي – مون

الأمين العام للأمـم المتحـدة

لمحة عامة

في بداية الألفية، اجتمع قادة العالم في الأمم المتحدة لوضع رؤية عامة لمكافحة الفقر في أبعاده الكثيرة. وقد تُرجمت هذه الرؤية إلى ثمانية أهداف إنمائية للألفية، وبقيت إطاراً إنمائياً شاملاً للعالم كله خلال السنوات الخمس عشرة الماضية.

ومع بلوغنا نهاية فترة الأهداف الإنمائية للألفية، يجد المجتمع العالمي أن لديه من الأسباب ما يكفي لكي يحتفل بما تحقق. فبفضل الجهود المتناسقة العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية، أنقذت الأهداف الإنمائية للألفية أرواح الملايين من الناس وأحدثت تحسناً في أحوال كثيرين غيرهم. ويثبت ما يعرضه هذا التقرير من بيانات وتحليل أنه يمكن حتى لأفقر البلدان أن تحقق تقدماً مذهلاً غير مسبوق عندما تتوفر التدخلات الموجهة والاستراتيجيات السليمة والموارد الكافية والإرادة السياسية. كما يعترف التقرير بأن هناك تبايناً في المنجزات ونواقص في كثير من المجالات. فالعمل لم ينته بعد ولا بدّ له أن يستمر في حقبة إنمائية جديدة.

أثمرت الجهود غير المسبوقة فحققت نتائج عميقة

الهدف ١: القضاء على الفقر المدقع والجوع

معدّل الفقر المدقع في البلدان النامية

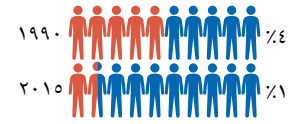

الأرقام العالمية للذين يعيشون في فقر مدقع

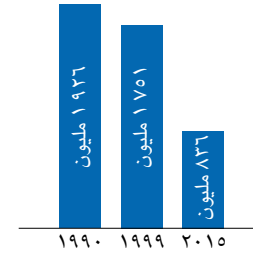

- شهدت معدّلات الفقر المدقع انخفاضاً كبيراً خلال العقدين الماضيين. ففي عام ١٩٩٠، كان ما يقارب نصف سكان العالم النامي يعيشون على أقل من ١,٢٥ دولار في اليوم الواحد؛ غير أن هذه النسبة انخفضت إلى ١٤ في المائة في عام ٢٠١٥.
- وعلى المستوى العالمي، تراجع عدد الناس الذين يعيشون في فقر مدقع بأكثر من النصف، فقد انخفض هذا العدد من ١,٩ بليون شخص في عام ١٩٩٠ إلى ٨٣٦ مليون شخص في عام ٢٠١٥. وقد تحقق الجانب الأعظم من هذا التقدم منذ عام ٢٠٠٠.
- وخلال الفترة بين عامي ١٩٩١ و٢٠١٥، ارتفع ثلاثة أضعاف عدد الناس في الطبقة الوسطى العاملة، أيّ الذين يعيشون على أكثر من ٤ دولارات في اليوم الواحد. وتشكّل هذه الفئة الآن نصف القوى العاملة في المناطق النامية بعد أن كانت نسبتها لا تزيد على ١٨ في المائة في عام ١٩٩١.
- وانخفضت نسبة الذين يعانون من نقص التغذية في المناطق النامية بما يقارب النصف منذ عام ١٩٩٠، أيّ من ٢٣,٣ في المائة خلال الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٢ إلى ١٢,٩ في المائة خلال الفترة ٢٠١٤ - ٢٠١٦.

الهدف ٢: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي

عدد الأطفال في سن المدرسة الابتدائية غير الملتحقين بالمدرسة، على المستوى العالمي

- بلغ معدّل صافي التسجيل في المدرسة الابتدائية في المناطق النامية ٩١ في المائة في عام ٢٠١٥، بعد أن كان ٨٣ في المائة في عام ٢٠٠٠.
- وانخفض عدد الأطفال في سن المدرسة الابتدائية غير الملتحقين بالمدرسة إلى النصف تقريباً، ويقدر أن عددهم بلغ ٥٧ مليون طفل في عام ٢٠١٥ بعد أن كان ١٠٠ مليون طفل في عام ٢٠٠٠.

معدّل صافي التسجيل في المدرسة الابتدائية في أفريقيا - جنوب الصحراء الكبرى

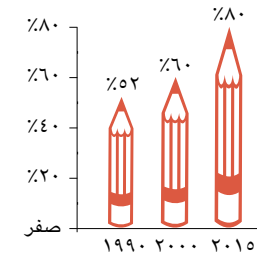

- وكان سجل أفريقيا - جنوب الصحراء الكبرى فيما يتعلق بتحسين التعليم الابتدائي هو الأفضل بين جميع المناطق منذ وضع الأهداف الإنمائية للألفية، فقد حقق معدّل صافي التسجيل بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٥ زيادة بلغت ٢٠ نقطة مئوية، وذلك بالمقارنة بزيادة بلغت ٨ نقاط مئوية في الفترة بين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٠.
- وارتفع معدّل معرفة القراءة والكتابة بين الشباب بين سن ١٥ سنة و٢٤ سنة من ٨٣ في المائة إلى ٩١ في المائة بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٥ في العالم ككل. كما تناقص الفارق بين النساء والرجال.

الهدف ٣: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

نسب التسجيل في المدرسة الابتدائية في جنوب آسيا

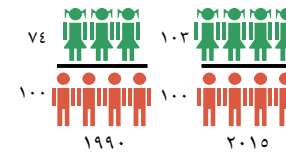

- هناك زيادة كبيرة في أعداد الفتيات في المدارس بالمقارنة بما كان عليه الحال منذ ١٥ سنة. وقد حققت المناطق النامية ككل الغاية المتمثلة بإزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي.
- وفي عام ١٩٩٠، كان عدد البنات المسجلات في المدرسة الابتدائية في جنوب آسيا لا يتجاوز ٧٤ من البنات مقابل كل ١٠٠ من البنين. أما اليوم فهناك ١٠٣ من البنات المسجّلات مقابل كل ١٠٠ من البنين.

شهد ٩٠ في المائة من البلدان زيادة في عدد النساء في المجالس البرلمانية منذ عام ١٩٩٥

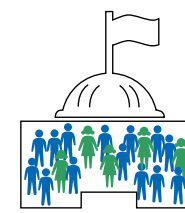

- وتشكّل النساء الآن ٤١ في المائة من مجموع العاملين بأجر خارج القطاع الزراعي بعد أن كانت نسبتهن ٣٥ في المائة في عام ١٩٩٠.
- وخلال الفترة بين عامي ١٩٩١ و٢٠١٥، انخفضت نسبة النساء في العمالة الهشة كجزء من مجموع العمالة النسائية ١٣ نقطة مئوية. وفي المقابل، انخفضت العمالة الهشة بين الرجال بنسبة ٩ نقاط مئوية.
- وحققت المرأة مكاسب على صعيد التمثيل في المجالس البرلمانية في ما يقارب ٩٠ في المائة من البلدان الـ ١٧٤ التي تتوفر عنها بيانات لفترة العشرين سنة الماضية. وخلال الفترة نفسها، تضاعف متوسط معدّل النساء في المجالس البرلمانية، ومع ذلك، فإن المرأة لا تشغل إلاّ مقعداً برلمانياً واحداً من أصل كل خمسة مقاعد.

الهدف ٤: تقليل وفيات الأطفال

أرقام وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر على المستوى العالمي

- انخفض بأكثر من النصف معدّل وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر على المستوى العالمي، فقد هبط من ٩٠ إلى ٤٣ حالة وفاة في كل ١ ٠٠٠ ولادة حية بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٥.
- وعلى الرغم من النمو السكاني في المناطق النامية، فإن عدد وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر انخفض من ١٢,٧ مليوناً في عام ١٩٩٠ إلى حوالي ٦ ملايين في عام ٢٠١٥ على المستوى العالمي.

التغطية العالمية بلقاح الحصبة

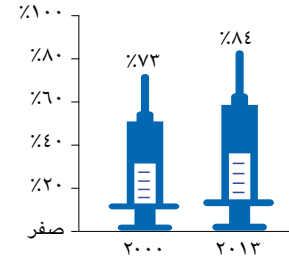

- ومنذ أوائل التسعينات، ارتفع معدّل خفض وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر أكثر من ثلاثة أضعاف على المستوى العالمي.
- وفي أفريقيا – جنوب الصحراء الكبرى، كان المعدّل السنوي لخفض وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر خلال الفترة ٢٠٠٥ – ٢٠١٣ أسرع بأكثر من خمسة أضعاف سرعته خلال الفترة ١٩٩٠ – ١٩٩٥.
- وساعد التلقيح ضد الحصبة على إنقاذ ما يقارب ١٥,٦ مليون طفل من الوفاة خلال الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٣. وقد تراجع عدد إصابات الحصبة المبلغ عنها على المستوى العالمي بنسبة ٦٧ في المائة خلال الفترة نفسها.
- وفي عام ٢٠١٣، تلقّى نحو ٨٤ في المائة من الأطفال في مختلف أنحاء العالم جرعة واحدة على الأقل من لقاح الحصبة، بالمقارنة بنسبة ٧٣ في المائة من الأطفال في عام ٢٠٠٠.

الهدف ٥: تحسين الصحة النفاسية

معدّل الوفيات النفاسية على المستوى العالمي (الوفيات في كل ١٠٠ ٠٠٠ ولادة حية)

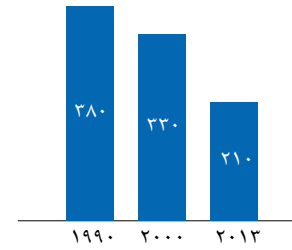

- منذ عام ١٩٩٠، تراجع معدّل الوفيات النفاسية بنسبة ٤٥ في المائة على المستوى العالمي، وقد تحقق معظم الانخفاض منذ عام ٢٠٠٠.
- وفي جنوب آسيا، تراجع معدّل الوفيات النفاسية بنسبة ٦٤ في المائة بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٣، أما في أفريقيا – جنوب الصحراء الكبرى فقد انخفض هذا المعدّل بنسبة ٤٩ في المائة.
- وتم أكثر من ٧١ في المائة من الولادات بمساعدة عاملين صحيين مهرة، على المستوى العالمي في عام ٢٠١٤، مما يشكّل تحسّناً بالمقارنة بنسبة ٥٩ في المائة في عام ١٩٩٠.
- في شمال أفريقيا، ارتفعت بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٤ نسبة النساء الحوامل اللاتي تلقين أربعاً أو أكثر من زيارات الرعاية السابقة للولادة، من ٥٠ في المائة إلى ٨٩ في المائة.
- ارتفع انتشار وسائل منع الحمل بين النساء في الفئة العمرية ١٥ – ٤٩، المتزوجات أو المرتبطات بشريك، من ٥٥ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٦٤ في المائة في عام ٢٠١٥ على المستوى العالمي.

الولادات التي حضرها عاملون صحيون مهرة، على المستوى العالمي

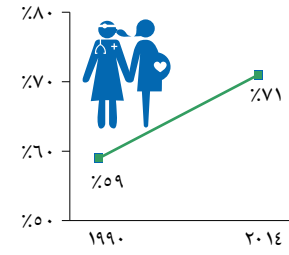

الهدف ٦: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض

العلاج بالأدوية المضادة للفيروسات العكوسة (ART)

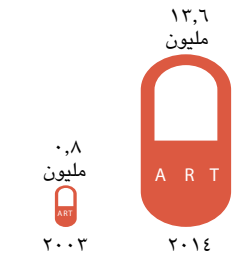

عدد الناموسيات المعالجة بمبيدات الحشرات والمورّدة إلى أفريقيا - جنوب الصحراء الكبرى، ٢٠٠٤ - ٢٠١٤

- انخفضت نسبة الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية بما يقارب ٤٠ في المائة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٣، أيّ من عدد الإصابات التقديري البالغ ٣,٥ مليون إصابة إلى ٢,١ مليون إصابة.
- بحلول شهر حزيران/يونيه ٢٠١٤، كان هناك ١٣,٦ مليون شخص مصاب بفيروس نقص المناعة البشرية يتلقّون العلاج بالأدوية المضادة للفيروسات العكوسة (ART) على المستوى العالمي، مما يشكل زيادة هائلة على عددهم في عام ٢٠٠٣ الذي بلغ ٨٠٠ ٠٠٠ مصاب. وقد أنقذ هذا العلاج حياة ٧,٦ ملايين من الموت بمرض الإيدز خلال الفترة بين عامي ١٩٩٥ و٢٠١٣.
- كما تم إنقاذ حياة ٦,٢ ملايين من الموت بالملاريا بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٥، وهم في المقام الأول من الأطفال دون الخامسة من العمر يعيشون في بلدان أفريقيا - جنوب الصحراء الكبرى. وقد انخفض المعدّل العالمي التقديري للإصابة بالملاريا بنسبة ٣٧ في المائة، أما معدّل الوفيات بالملاريا فقد انخفض بنسبة ٥٨ في المائة.
- وخلال الفترة بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠١٤، تم توريد أكثر من ٩٠٠ مليون من الناموسيات المعالجة بمبيدات الحشرات إلى بلدان في أفريقيا - جنوب الصحراء الكبرى التي تستوطن فيها الملاريا.
- وخلال الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٣، أنقذت تدخلات الوقاية من مرض السل وتشخيصه ومعالجته حياة ما يقدر بـ ٣٧ مليون شخص. وقد انخفض معدّل الوفيات بالسل بنسبة ٤٥ في المائة، كما انخفض معدّل انتشاره بنسبة ٤١ في المائة، وذلك خلال الفترة بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٣.

الهدف ٧: كفالة الاستدامة البيئية

١,٩ بليون شخص اكتسبوا القدرة على الحصول على مياه الشرب المُحسّنة بالأنابيب منذ عام ١٩٩٠

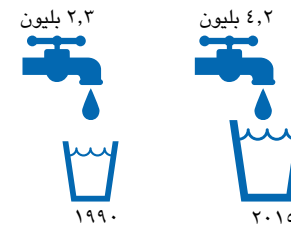

تم منذ عام ١٩٩٠ التخلص من ٩٨ في المائة من المواد المستنفدة للأوزون

- منذ عام ١٩٩٠، تم التخلص بشكل يكاد يكون كاملاً من المواد المستنفدة للأوزون، ومن المتوقع أن تستعيد طبقة الأوزون صحتها في أواسط هذا القرن.
- وشهدت المناطق البرية والبحرية المحمية في كثير من الأقاليم زيادة كبيرة منذ عام ١٩٩٠. وقد ارتفعت تغطية المناطق البرية المحمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من ٨,٨ في المائة إلى ٢٣,٤ في المائة بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٤.
- وفي عام ٢٠١٥، بات ٩١ في المائة من سكان العالم يستخدمون مصدراً محسّناً لمياه الشرب، بالمقارنة بنسبة ٧٦ في المائة في عام ١٩٩٠.
- ومن أصل ٢,٦ بليون شخص اكتسبوا القدرة على الحصول على مياه الشرب المحسّنة منذ عام ١٩٩٠، هناك ١,٩ بليون شخص اكتسبوا القدرة على الحصول على مياه الشرب المُمددة بالأنابيب إلى أماكن سكنهم. ويتمتع الآن أكثر من نصف سكان العالم (٥٨ في المائة) بمستوى الخدمة الأعلى هذا.
- وعلى المستوى العالمي، تمكن ١٤٧ بلداً من تحقيق الغاية المحدّدة لمياه الشرب، كما حقق ٩٥ بلداً الغاية المحددة للصرف الصحي، في حين أن ٧٧ بلداً تمكنوا من بلوغ كلتا الغايتين.
- وعلى مستوى العالم ككل، اكتسب ٢,١ بليون شخص إمكانية الحصول على الصرف الصحي المحسّن. ومنذ عام ١٩٩٠، انخفض بنسبة النصف تقريباً عدد سكان المناطق الحضرية الذين يتغوطون في العراء.
- وانخفضت نسبة سكان المناطق الحضرية الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة في المناطق النامية من حوالي ٣٩,٤ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٢٩,٧ في المائة في عام ٢٠١٤.

الهدف ٨: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية

المساعدة الإنمائية الرسمية

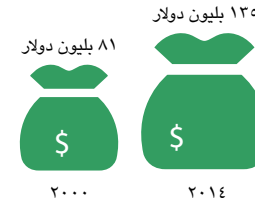

- ارتفعت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من البلدان المتقدمة النمو بنسبة ٦٦ في المائة بالقيمة الحقيقية بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٤، حيث بلغت ١٣٥,٢ بليون دولار.
- وفي عام ٢٠١٤، استمر كل من الدانمرك والسويد ولكسمبرغ والنرويج والمملكة المتحدة في تجاوز الغاية التي حدّدتها الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الرسمية والتي تبلغ نسبتها ٠,٧ في المائة من الدخل الوطني الإجمالي.
- وفي عام ٢٠١٤، كان ٧٩ في المائة من مجموع ما تستورده البلدان المتقدمة النمو من البلدان النامية بدون تعرفة جمركية، وذلك بالمقارنة بنسبتها البالغة ٦٥ في المائة عام ٢٠٠٠.
- وانخفضت نسبة خدمة الدين الخارجي إلى الإيرادات المتأتية عن الصادرات في البلدان النامية من ١٢ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٣ في المائة في عام ٢٠١٣.
- وفي عام ٢٠١٥، كان ٩٥ في المائة من سكان العالم يحصلون على تغطية إشارة الهاتف النقال - الخليوي.
- وخلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة، ارتفع عدد اشتراكات الهاتف النقال - الخليوي بما يقارب العشرة أضعاف، من ٧٣٨ مليوناً في عام ٢٠٠٠ إلى أكثر من ٧ بلايين في عام ٢٠١٥.
- وتزايدت نسبة تغلغل الإنترنت من ٦ في المائة أو أكثر بقليل من سكان العالم في عام ٢٠٠٠ إلى ٤٣ في المائة في عام ٢٠١٥. ونتيجة لذلك، فإن ٣,٢ من بلايين الناس اليوم مرتبطون بشبكة عالمية من المحتويات والتطبيقات.

تغلغل الإنترنت عالمياً

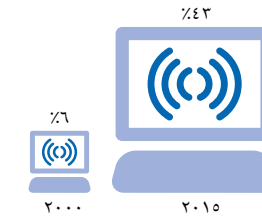

على الرغم من النجاحات الكثيرة، فقد تخلّف عن الركب أشدّ الناس فقراً وأكثرهم هشاشة

مع أنه تم تحقيق إنجازات هامة في مختلف أنحاء العالم فيما يتعلق بكثير من الغايات التي حدّدتها الأهداف الإنمائية للألفية، كان التقدم متبايناً بين المناطق والبلدان المختلفة، الأمر الذي خلّف ثغرات هامة. وقد تخلّف عن الركب ملايين الناس، ولا سيما أشدهم فقراً وأكثرهم حرماناً، بسبب الجنس أو العمر أو العجز أو الإثنية أو الموقع الجغرافي. وتشتد الحاجة إلى بذل جهود موجهة للوصول إلى أكثر الناس ضعفاً.

◄ لا يزال عدم المساواة بين الجنسين مستمراً

لا تزال النساء يواجهن التمييز في الحصول على العمل والأصول الاقتصادية وفي المشاركة في صنع القرار على المستويين الخاص والعام. كما أن احتمالات أن تعيش النساء في فقر أقوى من احتمالات الرجال. وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ارتفعت النسبة بين الرجال والنساء الذين يعيشون في أسر فقيرة من ١٠٨ نساء مقابل كل ١٠٠ رجل في عام ١٩٩٧ إلى ١١٧ امرأة مقابل كل ١٠٠ رجل في عام ٢٠١٢، على الرغم من تراجع معدّلات الفقر في المنطقة ككل.

ولا تزال النساء في موقع الضعف في سوق العمل. فعلى الصعيد العالمي، يشارك في القوى العاملة نحو ثلاثة أرباع الرجال الذين بلغوا سن العمل، بالمقارنة بما لا يزيد على نصف النساء اللاتي بلغن سن العمل. كما أن ما تكسبه النساء يقل عما يكسبه الرجال بنسبة ٢٤ في المائة، على المستوى العالمي. وفي ٨٥ في المائة من البلدان الـ ٩٢ التي تتوفر عنها بيانات حول معدّلات البطالة حسب مستوى التعليم للسنتين ٢٠١٢ - ٢٠١٣، تزيد معدّلات بطالة النساء الحائزات على تعليم متقدّم على معدّلات بطالة الرجال بنفس المستوى التعليمي. وعلى الرغم من التقدم المستمر، لا يزال أمام العالم اليوم الكثير مما يتعين عليه فعله نحو تمثيل الجنسين على قدم المساواة في صنع القرار على المستويين الخاص والعام.

◄ وهناك ثغرات كبيرة قائمة بين الأسر الفقيرة والغنية، وبين المناطق الريفية والمناطق الحضرية

في البلدان النامية، يرجح أن يتعرّض الأطفال المنتمون إلى الـ ٢٠ في المائة الأشد فقراً من الأسر للتقزم بمعدّل يزيد على ضعفي تعرض الأطفال المنتمين إلى الـ ٢٠ في المائة الأكثر غنى. كما أن الأطفال المنتمين إلى أفقر الأسر يرجح أن يكونوا خارج المدرسة بمعدّل أربعة أضعاف وجود أطفال الأسر الأكثر غنى. أما معدّلات وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر في الأسر الأشد فقراً فهي تكاد أن تبلغ ضعفي معدّلات هذه الوفيات بين أطفال الأسر الأكثر غنى. وفي المناطق الريفية، لا تزيد نسبة الولادات التي يحضرها عاملون صحيون مهرة عن ٥٦ في المائة بالمقارنة بالنسبة البالغة ٨٧ في المائة في المناطق الحضرية. ولا يستخدم نحو ١٦ في المائة من سكان الريف مصادر مياه محسّنة، بالمقارنة بالنسبة البالغة ٤ في المائة من سكان المناطق الحضرية. ويفتقر نصف سكان المناطق الريفية إلى مرافق الصرف الصحي المحسّنة، بالمقارنة بالنسبة البالغة ١٨ في المائة من سكان المناطق الحضرية.

تغيّر المناخ وتدهور البيئة يقوضان ما أُنجز من تقدم، والفقراءُ هم الأشد معاناة من جراء ذلك

ارتفعت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في المناطق النامية بنسبة ٥٠ في المائة منذ عام ١٩٩٠. ويمثل التصدّي للتصاعد الجامح في انبعاثات غازات الدفيئة ولما يرجَّــح أن ينتج من آثار عن تغيّر المناخ، من قبيل تغيير النُظم الإيكولوجية والأحوال الجوية المتطرفة ومخاطرها التي تصيب المجتمع، تحدّياً مستمراً شديد الخطورة للمجتمع العالمي.

ويقدَّر أنه، في عام ٢٠١٠، فقد العالم غابات تبلغ مساحتها ٥,٢ ملايين من الهكتارات، أيّ ما يعادل مساحة بلد مثل كوستاريكا. وقد أدى الإفراط في استغلال الأرصدة السمكية البحرية إلى تراجع نسبة هذه الأرصدة ضمن الحدود البيولوجية الآمنة من ٩٠ في المائة في عام ١٩٧٤ إلى ٧١ في المائة في عام ٢٠١١. وتتراجع أنواع الأحياء عموماً من حيث عددها ومن حيث توزعها. ويعني ذلك أنها مهددة بصورة متزايدة بالانقراض. وتؤثر شحة المياه على ٤٠ في المائة من سكان العالم، وهي نسبة مرشحة للارتفاع. ويزداد الارتباط المباشر بين سُبل عيش الفقراء والموارد الطبيعية، وهم الأشد معاناة من تدهور البيئة نظراً لأنهم يعيشون غالباً في أكثر المناطق هشاشة.

وتبقى النزاعات التهديد الأكبر الذي تواجهه التنمية البشرية

بحلول نهاية عام ٢٠١٤، أجبرت النزاعات ٦٠ مليوناً من الناس على التخلي عن منازلهم – وهذا أعلى مستوى سُجّل منذ الحرب العالمية الثانية. فلو كان هؤلاء الناس شعباً واحداً لكانوا البلد الرابع والعشرين الأكبر في العالم. وفي المتوسط، يتم يومياً تشريد ٤٢ ٠٠٠ شخص بالقوة ويجبرون على الفرار التماساً للحماية من النزاعات، وقد ارتفع هذا الرقم أربعة أضعاف تقريباً عما كان قد بلغه عام ٢٠١٠ عندما كان ١١ ٠٠٠ شخص. وفي عام ٢٠١٤، شكّل الأطفال نصف لاجئي العالم الخاضعين لمسؤولية مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. وفي البلدان المتأثرة بالنزاع، ارتفعت نسبة الأطفال خارج المدرسة من ٣٠ في المائة في عام ١٩٩٩ إلى ٣٦ في المائة في عام ٢٠١٢. وتوجد أعلى معدّلات الفقر عادة في البلدان الهشة المتأثرة بالنزاع.

لا يزال ملايين الفقراء يعيشون في ظل الفقر والجوع ولا يحصلون على الخدمات الأساسية

على الرغم من التقدم الهائل، لا يزال نحو ٨٠٠ مليون من الناس يعيشون حتى اليوم في فقر مدقع ويعانون من الجوع. وهناك أكثر من ١٦٠ مليون طفل لا يتناسب طولهم مع عمرهم بسبب عدم كفاية الغذاء. ولا يذهب إلى المدرســة حالياً ٥٧ مليون طفل في سن المدرسة الابتدائية. ولا يزال نصف عمّال العالم تقريباً يعملون تحت شروط صعبة ونادراً ما يتمتعون بالاستحقاقات التي ترافق العمل اللائق. ويقضي ١٦ ٠٠٠ طفل يومياً نحبهم قبل أن يحتفلوا بعيد ميلادهم الخامس، لأسباب يمكن الوقاية منها غالباً. وتزيد نسبة الوفيات النفاسية في المناطق النامية بـ ١٤ ضعفاً عما تبلغه في المناطق المتقدمة النمو. ولا يتلقّى إلاّ نصف النساء الحوامل في المناطق النامية العدد الأدنى من زيارات الرعاية قبل الولادة الموصى به، وهو أربع زيارات. وفي عام ٢٠١٣، لم يتلق العلاج بالأدوية المضادة للفيروسات العكوسة إلاّ ما يقدّر بـ ٣٦ في المائة من المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية البالغ عددهم ٣١,٥ مليون مصاب في المناطق النامية. وفي عام ٢٠١٥، لا يزال ثلث سكان العالم (٢,٤ بليون شخص) يستخدمون مرافق الصرف الصحي غير المحسّنة، وبينهم ٩٤٦ مليون شخص لا يزالون يمارسون التغوّط في العراء. ويقدَّر اليوم أن ٨٨٠ مليون شخص يعيشون في أحياء فقيرة في مدن العالم النامي.

ولا يمكن عكس مسار هذه الأرقام إلاّ بالعمل العالمي.

إن نجاح خطة الأهداف الإنمائية للألفية يدل على صلاحية العمل العالمي. فهو المسار الوحيد الذي يضمن ألاّ يتخلّف أحد عن ركب خطة التنمية الجديدة

يقف المجتمع العالمي في عام ٢٠١٥ على مفترق طرق تاريخي. فمع انتهاء حقبة الأهداف الإنمائية للألفية، تتوفر الفرصة أمام العالم للبناء على نجاحاتها وعلى الزخم الذي أوجدته، مع الأخذ أيضاً بطموحات جديدة للمستقبل الذي نريد. وهناك خطة جديدة شجاعة آخذة في الظهور ترمي إلى تحويل العالم بحيث يمكنه أن يلبّي الاحتياجات البشرية ومتطلبات التحويل الاقتصادي، مع العمل في الوقت نفسه على حماية البيئة وضمان السلام وتفعيل حقوق الإنسان. وتقع التنمية المستدامة في صميم هذه الخطة، وهي تنمية لا بدّ أن تصبح واقعاً حيّاً لكل إنسان على وجه هذا الكوكب.

هذا التقرير عن الأهداف الإنمائية للألفية هو الأخير. وهو يوثق لجهود السنوات الخمس عشرة التي رمت إلى تحقيق أهداف صبا إليها إعلان الألفية، وهو يبرز النجاحات الكثيرة المتحققة ولكنه يعترف أيضاً بالثغرات المتبقية. وتقدم لنا تجربة الأهداف الإنمائية للألفية دروساً عديدة ستكون بمثابة منطلق لخطواتنا الجديدة. ولا بدّ من أن يعمل قادة العالم وأصحاب المصلحة في كل بلد سوية، وأن يضاعفوا الجهود لتحقيق خطة عالمية تحويلية حقاً. فذلك هو الطريق الوحيد لضمان مستقبل مستدام وحياة كريمة لجميع الناس في كل مكان.

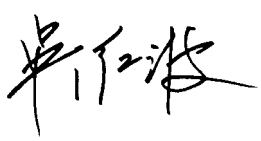

وو هونغبو

وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية

قياس ما له قيمة لدينا: بيانات مستدامة من أجل تنمية مستدامة

في سياق العمل الجاري على وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، يتزايد الاعتراف بأهمية تعزيز إنتاج البيانات واستخدام بيانات أفضل في وضع السياسات ورصدها، باعتبار ذلك أداة أساسية لتحقيق التنمية. فقد دلّلت تجربة رصد الأهداف الإنمائية للألفية بوضوح على أن بإمكان الاستخدام الفعّال للبيانات أن يساعد على تعبئة الجهود الإنمائية وتنفيذ التدخلات الموجهة الناجحة وتتبع التقدم وتحسين المساءلة. وعلى هذا فإن التنمية المستدامة تتطلب ثورة في البيانات تحسّن توفرها وجودتها وتوقيتها وتصنيفها التفصيلي بغية دعم تنفيذ الخطة الجديدة للتنمية على جميع المستويات.

علّمنا رصد الأهداف الإنمائية للألفية أن البيانات عنصرٌ لا غنى عنه من عناصر خطة التنمية

قياس الشيء يمكّن من تحقيقه

عزّز إطار الأهداف الإنمائية للألفية استخدام البيانات المتينة والموثوقة لأغراض صنع القرار المستند إلى الأدلة، مع قيام كثير من البلدان بإدراج هذه الأهداف في أولوياتها الوطنية واستراتيجياتها الناشئة. كما تمكّنت الحكومات على الصعيدين الوطني ودون الوطني، بفضل استخدام البيانات الموثوقة في رصد التقدم المحرز نحو تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، من التركيز بصورة فعّالة على أولوياتها وبرامجها وتدخلاتها الإنمائية.

وأثبتت البيانات فائدتها الكبرى على المستوى المحلي. ففي شمال كينيا، أدى رصد معدّلات التسجيل في المدرسة الابتدائية والثانوية على المستوى دون الوطني إلى الكشف عن تباينات كبيرة بين المناطق الجافة وشبه الجافة. واستجابة لذلك، لجأت الحكومة الكينية إلى استهداف تلك المناطق المحرومة بوضع برنامج خاص للتغذية المدرسية وبإنشاء المدارس الابتدائية الداخلية والمدارس المتنقلة. وفي كولومبيا، أظهرت البيانات على المستوى دون الوطني معدّلات تقدم شديدة التباين بين المناطق المختلفة، مما دفع بالحكومات المحلية إلى تنفيذ تدخلات أساسية تتماشى مع الأولويات المحلية. من ذلك مثلاً أن منطقة نارينيو ركزت على الهدف ٣، بغية تقليص الفوارق الكبيرة بين الجنسين في العمالة والمشاركة السياسية، في حين أن التركيز في منطقة كوندينامركا انصب على تسريع التقدم في تنفيذ الهدف ١ في البلديات الأشد فقراً.

يطرأ التحسن الحقيقي في البيانات عندما يلتقي الطلب مع دعم السياسات

تنشّطت بفعل الأهداف الإنمائية للألفية الجهود الرامية إلى زيادة إنتاج البيانات الإنمائية واستخدامها. وقد وجهت متطلبات رصد هذه الأهداف الأنظار إلى الحاجة إلى تعزيز القدرات في مجال الإحصاء وتحسين المنهجيات ونُظم المعلومات الإحصائية على الصعيدين الوطني والدولي. ومع الوقت، أدى ذلك إلى تحسين توفر البيانات من حيث كميتها وجودتها. كما تحسن في الوقت نفسه التنسيق داخل النُظم الإحصائية الوطنية، وظهرت بالتالي منهجيات إحصائية جديدة.

ففي الفلبين، وعملاً على دعم رصد الأهداف الإنمائية للألفية، سُمّي المجلس الوطني لتنسيق الإحصائيات جهةَ إيداع وطنية لمؤشرات الأهداف. ووضع هذا المجلس برنامجاً لتطوير إحصاءات الأهداف الإنمائية للألفية مكّن من تجميع البيانات من المصادر المختلفة ومن وضع البرامج والسياسات التي تدعم جمع البيانات ونشرها وتحسينها لأغراض صنع السياسات. كما أنشئ نظام للرصد المجتمعي المحلي بغية توفير البيانات لرصد الخطط الإنمائية المحلية وتقييمها.

وشهد الرصد العالمي للأهداف الإنمائية للألفية تحسّناً مرموقاً ساعد عليه التنسيق الوثيق بين خبراء الوكالات الدولية والخبراء القِطريين. وخلال الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٥، ارتفع ستة أضعاف عددُ الدراسات الاستقصائية والتعدادات في قاعدة البيانات لدى برنامج رصد إمدادات المياه والصرف الصحي، وهو برنامج مشترك بين منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). وخلال الفترة بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠١٤، تحسّنت إلى حدّ كبير التغطية القطرية لمجموعة فرعية من المؤشرات الرسمية للأهداف الإنمائية للألفية تضم ٢٢ مؤشراً. ففي حين أن ٢ في المائة فقط من البلدان النامية في عام ٢٠٠٣ كان لديها نقطتا بيانات على الأقل لـ ١٦ أو أكثر من المؤشرات الـ ٢٢، فقد ارتفعت هذه النسبة لتصل إلى ٧٩ في المائة في عام ٢٠١٤. ويعكس ذلك زيادة قدرات النُظم الإحصائية الوطنية للتمكّن من مواجهة المتطلبات والتحسينات في آليات الإبلاغ عن البيانات. كما يشير إلى فوائد تحسين وصول الوكالات الدولية إلى المصادر الوطنية.

نسبة البلدان والأقاليم في المناطق النامية التي لديها نقطتا بيانات على الأقل لأغراض ٢٢ مؤشراً من مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، ٢٠٠٣، و٢٠٠٦، و٢٠١٤ (بالنسبة المئوية)

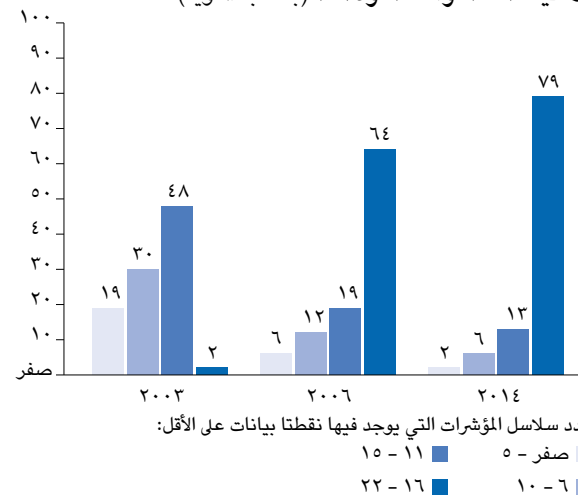

على الرغم مما طرأ من تحسّن، لا يزال هناك نقص في بيانات شديدة الأهمية تلزم لوضع السياسات الإنمائية

هناك ثغرات كبيرة في البيانات لا تزال قائمة في عدة مجالات إنمائية. فالتحدّيات الكبيرة تشمل فيما تشمله سوء نوعية البيانات والافتقار إلى البيانات في الوقت المناسب وعدم توفر البيانات المصنّفة بصورة تفصيلية حول الأبعاد الهامة. ونتيجة لذلك، يستمر كثير من الحكومات الوطنية والمحلية في الاعتماد على بيانات قديمة أو بيانات جودتها غير كافية لوضع الخطط واتخاذ القرارات.

وتبين دراسة أجراها البنك الدولي أن نحو نصف البلدان الـ ١٥٥ تفتقر إلى بيانات ملائمة لرصد الفقر. ونتيجة لذلك، فإن الفقراء في هذه البلدان يبقون غير مرئيين في كثير من الأحيان. وخلال فترة العشر سنوات بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠١١، لم يتمكّن ٥٧ من البلدان (٣٧ في المائة) من تحديد معدّل الفقر فيها أو حدّدته على أساس تقديري. وفي أفريقيا – جنوب الصحراء الكبرى، وهي المنطقة الأشد فقراً، لا تتوفر لدى ٦١ في المائة من البلدان بيانات ملائمة لرصد اتجاهات الفقر.

كما أن الافتقار إلى نُظم للتسجيل المدني تعمل جيداً بتغطية وطنية كاملة يؤدي إلى ثغرات خطيرة في البيانات، وخصوصاً إحصاءات سجل النفوس. ووفقاً لفريق الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات والمعني بتقدير معدّلات وفيات الأطفال، لا تتوفر هذه النُظم إلاّ لدى نحو ٦٠ بلداً؛ أما البلدان الأخرى فهي تعتمد بالدرجة الأولى على استقصاءات الأسر أو تعدادات السكان للتمكّن من تقدير معدّلات وفيات الأطفال.

هناك حاجة إلى بيانات أفضل تستخدم في أغراض خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

لا يمكننا أن نصل إلى من لا يمكن الوصول إليه إلاّ إذا تمكّنا من حساب أعداد الذين لم تُحسب أعدادهم

إن البيانات العالية النوعية والمصنّفة بالتفصيل حسب الأبعاد الرئيسية التي لا تكتفي بأساسيات العمر والجنس بل تشمل الوضع من حيث الهجرة، والانتماء إلى الشعوب الأصلية، والإثنية، والإعاقة، وغير ذلك، تُعتبر أساسية للتمكّن من اتخاذ القرارات ورصد التقدم المحرز نحو تحقيق التنمية المستدامة للجميع. ويتطلب تقدير حجم الفئات السكانية الصغيرة واستكشاف خصائصها أخذ عيّنات كبيرة الحجم أو إجراء تعدادات سكان كاملة. وتعتبر التعدادات الوطنية للسكان والمساكن مصدراً هاماً للبيانات وهي تشكّل إطاراً لأخذ العيّنات لتقدير حجم مجموعات الأقليّات الضعيفة.

وقد تحقق تقدم ملحوظ، مثلاً، في مجال توفر البيانات التفصيلية عن الشعوب الأصلية في أمريكا اللاتينية. ففي تعدادات السكان لعام ٢٠١٠، أدرج ١٧ بلداً من أصل ٢٠ في أمريكا اللاتينية أسئلة عن الشعوب الأصلية بغية توفير بيانات تفصيلية عن تلك الشعوب. كما كشفت البيانات المتعلقة برعاية الأم أن نسبة الولادات التي حضرها عاملون صحيون في عام ٢٠٠٠ كانت أقل بـ ٣٨ نقطة مئوية بين نساء الشعوب الأصلية منها بين النساء من غير الشعوب الأصلية في المكسيك، أما في بيرو فقد بلغ الفارق ٤٥ نقطة مئوية. وساعد توفر هذه البيانات المصنّفة بصورة تفصيلية إلى اعتماد تدخلات أكثر فعالية للحدّ من عدم المساواة. وبحلول عام ٢٠١٢، جرى أكثر من ٨٠ في المائة من ولادات الشعوب الأصلية في كلا البلدين بحضور عاملين صحيين.

الولادات التي جرت بحضور عاملين صحيين في كل من بيرو والمكسيك، مصنّفة حسب الانتماء إلى الشعوب الأصلية أو عدمه في سنوات مختارة (بالنسبة المئوية)

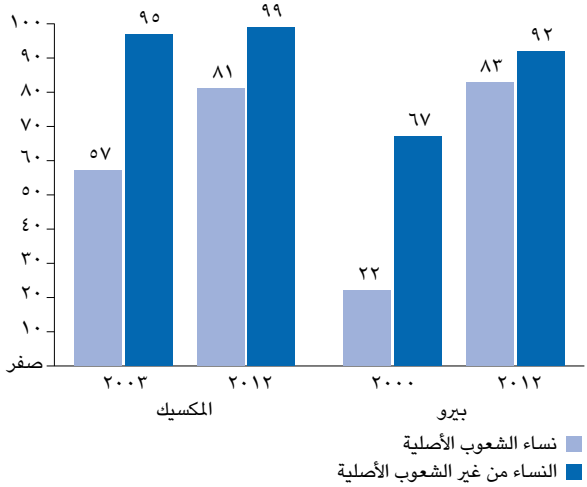

هناك حاجة إلى بيانات آنية للتمكّن من اتخاذ قرارات أفضل بصورة أسرع

هناك حاجة في عالم اليوم السريع التغيّر إلى بيانات آنية تمكّن من التأهب للأزمات الاقتصادية والسياسية والطبيعية والصحية والاستجابة لها. على أن معظم البيانات الإنمائية تتوفر متأخرة زمنياً لمدة سنتين أو ثلاث سنوات. وتساعد الابتكارات الجديدة على الالتفاف على هذه المشكلة. من ذلك مثلاً أن اليونيسيف وشريكاتها استخدمت تكنولوجيا الرسائل النصّية (SMS) لتيسير الجمع والتوزيع الآني للمعلومات حول تفشّي فيروس إيبولا. ففي ليبريا، استخدم مئات العاملين الصحيين تكنولوجيا mHero (النظام النقال للاستجابة والتوعية الخاص بعاملي الإيبولا الصحيين)، في حين أن آلاف الشباب في غينيا وسيراليون يستخدمون نظام U-Report. وقد ساعدت هذه المعلومات الآنية على تحديد أماكن الإصابات الجديدة بسرعة، وتحديد ما يلزم من الإمدادات، ونشر الرسائل التي تنقذ الحياة.

للبيانات الجغرافية المكانيّة أن تدعم الرصد في كثير من جوانب التنمية: من الرعاية الصحية إلى إدارة الكوارث الطبيعية

لمعرفة أماكن تواجد الناس والأشياء والعلاقات فيما بينهم أهمية أساسية لعملية اتخاذ قرارات مستنيرة. وتساعد المعلومات الشاملة المستندة إلى المكان الحكومات على وضع الأولويات الاستراتيجية واتخاذ القرارات وقياس النتائج ورصدها. والبيانات الجغرافية المكانيّة، بعد وضعها، يمكن أن تستخدم مرات كثيرة لدعم العديد من التطبيقات. ويمكّن الإطار المرجعي الجيوديسي من المراقبة الدقيقة ومن تحديد موقع أيّ شيء على الأرض، كما يمكن استخدامه في كثير من الأغراض الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، من قبيل الزراعة الدقيقة ورصد التغيّرات في ارتفاع منسوب مياه البحر.

من ذلك مثلاً أن المعلومات الجغرافية المكانيّة استُخدمت لدعم الرعاية الصحية ولتصميم تدابير التدخلات الاجتماعية خلال تفشّي فيروس تشيكونغونيا في منطقة البحر الكاريبي. وفي ترينيداد وتوباغو، ساعدت التطبيقات الجغرافية المكانيّة في الهواتف الذكية وزارة الصحة على تحديد أماكن الأشخاص المصابين وعلى استخدام المعلومات لاحتواء تفشّي الفيروس.

يتعين أن يتوفّر التزام سياسي قوي وأن تحصل زيادة كبيرة في الموارد لتلبية الطلب على البيانات في سياق الخطة الجديدة للتنمية

يعتبر تعزيز القدرات الإحصائية أساساً لرصد التقدم في تنفيذ الخطة الجديدة للتنمية

لتحسين توفر البيانات وموثوقيتها وتوقيتها وإمكانية الحصول عليها لدعم خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، هناك حاجة إلى استثمارات مستدامة في القدرات الإحصائية على جميع المستويات، وخاصة على المستوى الوطني. ويتطلب التوسع في القدرات الإحصائية الوطنية وتعزيز النُظم الإحصائية وتحديثها ضمان وجود ترتيبات مؤسسية فعّالة وتنسيق داخلي جيد، وموارد بشرية مستدامة، وموارد مالية مستدامة (داخلية وخارجية)، وتعاون تقني. وينبغي أن تُمنح المكاتب الإحصائية الوطنية ولاية واضحة لقيادة أعمال التنسيق بين الوكالات الوطنية المعنية، وأن تكون مركز بيانات لأغراض الرصد.

وعلى سبيل المثال، فإن تحسين نظام التسجيل المدني وإحصاءات النفوس يتطلب التزاماً قوياً من جانب الحكومات وجهوداً طويلة الأجل في تعزيز الهياكل الأساسية الإدارية. وقد كان التقدم خلال السنوات العشرين الماضية في غاية البطء غير أن بضعة بلدان تمكّنت من قطع خطوات كبرى. ففي جنوب أفريقيا مثلاً، تم في عام ٢٠١٢ تسجيل ٨٥ في المائة من الولادات، بالمقارنة بنسبة تسجيلهم التي كانت ٥٦ في المائة في عام ٢٠٠٣. وفي تايلند، وبفضل الجهود التي بدأت عام ١٩٩٦، فإن أكثر من ٩٥ في المائة من الولادات والوفيات مسجّلة اليوم.

التكنولوجيا الجديدة تغيّر طريقة جمع البيانات ونشرها

تتيح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة فرصاً غير مسبوقة لجمع البيانات وتحليلها ونشرها. فالشبكة الخليوية اليوم تغطي ٩٥ في المائة من سكان العالم، كما أن عدد اشتراكات الهاتف النقال – الخليوي نما بحيث تجاوز ٧ بلايين. وازداد تغلغل الإنترنت فوصلت إلى ٤٣ في المائة من سكان العالم وربطت ٣,٢ بلايين من الناس بشبكة عالمية من المحتويات والتطبيقات. فالتكنولوجيات الجديدة لجمع البيانات، من قبيل المقابلات الشخصية بمساعدة الحاسوب (CAPI)، والاستقصاءات النصّية عن طريق الهاتف النقال (SMS)، والمصادر الجديدة للبيانات من قبيل الكتابات في الوسائط الاجتماعية، وسجلات البحث على الإنترنت وسجلات اتصالات الهاتف النقال، تمكّن من جمع البيانات بصورة أسرع وتوفر المعلومات على أساس شبه آني.

وقد أدخل تعداد السكان في البرازيل عام ٢٠١٠ عدة ابتكارات في عمليات التعداد. فقد تم استحداث رسم خرائط التعداد الرقمي

وأدرج في ملف العناوين الوطنية، الأمر الذي جعل جمعَ بيانات التعداد يجري بصورة أكثر كفاءة ودقة. وفي العمليات الميدانية، مكّن استخدام أجهزة المقابلات الشخصية بمساعدة الحاسوب المزودة بجهاز استقبال النظام العالمي لتحديد المواقع، من إجراء رصد أفضل لتلك العمليات ومن القيام بتحرير البيانات آنياً. ولتغطية المجموعات السكانية التي يصعب الوصول إليها، استخدمت البرازيل نظام جمع البيانات عن طريق الإنترنت، وذلك كنظام تكميلي.

ومع ذلك، فإنه يتعين استخدام المصادر الجديدة للبيانات والتكنولوجيات الجديدة لجمع البيانات بعناية لتجنب الإبلاغ بصورة متحيزة لصالح الناس الأكثر غنى والأكثر تعليماً والشباب والذكور. كما أن استخدام هذه الأدوات الابتكارية يمكن أن يتحيز لصالح الذين لديهم قدرة مالية أكبر تمكّنهم من الحصول على التكنولوجيا، الأمر الذي يوسع الثغرة بين "الفقراء بالبيانات" و"الأغنياء بالبيانات".

يعتبر توفّر معايير عالمية ووجود نظام متكامل للإحصاءات عنصرين أساسيين للرصد الفعّال

للمعايير الدولية أهميتها بالنسبة لبناء القدرات الإحصائية الوطنية. ويقول أحد المبادئ الأساسية للإحصاء الرسمي بأن "استخدام الوكالات الإحصائية في كل بلد للمفاهيم والتصنيفات والطرائق الدولية يروج لاتساق النُظم الإحصائية وكفاءتها على جميع المستويات الرسمية". كما أن فريق الخبراء الاستشاريين المستقل المعني بتسخير ثورة المعلومات لأغراض التنمية المستدامة، وهو فريق أنشأه الأمين العام، سلط الأضواء أيضاً على "توافق الآراء العالمي بشأن البيانات" بغية اعتماد مبادئ للمعايير القانونية، والتقنية، والجغرافية المكانيّة، والإحصائية، والمتعلقة بالخصوصية، والتي تيسر الانفتاح وتبادل المعلومات مع الترويج في الوقت نفسه لحقوق الإنسان وحمايتها.

ويعتبر قياس الاستدامة مهمة تقنية بامتياز وهي تتطلب تفاعلات اقتصادية ومجتمعية وبيئية معقدة. ولذا فإن هناك حاجة إلى إطار متكامل للمؤشرات يغطي هذه الأبعاد الثلاثة بصورة متماسكة. والتكامل ليس لفائدة مستخدمي البيانات وحدهم، فهو أيضاً لفائدة منتجي البيانات ومقدّميها، وذلك عن طريق تخفيفه للعبء الواقع على المستجيبين وتقليله من احتمالات الخطأ ومن التكاليف الطويلة الأجل. وتتطلب الاستفادة من فوائد التكامل الإحصائي استثماراً في اعتماد المعايير الإحصائية، وتطوير عمليات الإنتاج الإحصائي وإعادة هندسته، وتغيير الترتيبات المؤسسية.

الترويج لبيانات مفتوحة يسهل الوصول إليها، وللإلمام بالبيانات، هو العامل الأساسي لاستخدام البيانات بصورة فعّالة لأغراض اتخاذ القرارات الإنمائية

تشكّل البيانات من أجل التنمية منافع عامة وينبغي توفيرها للجمهور في شكل مفتوح. فالبيانات المفتوحة تساعد على الشفافية الحكومية، وتمكّن من استخدام العقل الجماعي للتوصل إلى قرارات أكثر ذكاءً في مجال السياسة العامة، وتضاعف مشاركة المواطنين، وتروّج للكفاءة والفعالية على المستوى الحكومي. وإلى جانب البيانات، يتعين أن تتاح للجمهور على نطاق واسع المعلومات المتعلقة بالتعاريف ونوعية البيانات والطرائق المستخدمة في جمعها، وغير ذلك من البيانات الفوقية. وإضافة إلى الكشف عن البيانات، هناك حاجة إلى بذل جهود كبرى للإفراج عن البيانات بشكل مقروء آلياً ولتوفير أدوات مجانية لتجسيدها بصورة مرئية ولتحليلها.

ومع توفر قدر متزايد من البيانات، يحتاج الناس أيضاً إلى مهارات معينة تمكّنهم من استخدامها وتفسيرها بصورة سليمة. وينبغي على الحكومات والمنظمات الدولية وغير ذلك من الهيئات المعنية أن تدعم تنفيذ برامج خاصة بالإلمام بالبيانات وأن تتيح الفرص للتعلم الإلكتروني وأن تدرج الإلمام بالبيانات كجزء من المناهج المدرسية.

بإمكاننا معاً أن نقيس ما له قيمة لدينا

تعتبر البيانات، كأساس لعملية اتخاذ القرار وللمساءلة استناداً إلى الأدلة، ركيزة شديدة الخطورة من ركائز خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وتشكّل الثورة الضرورية في عالم البيانات مسؤولية مشتركة بين الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني. ويكتسي بناء شراكة جديدة أهمية أساسية لضمان توفر بيانات تسترشد بها خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وتدعم عمليات اتخاذ القرار الإنمائي للسنوات الخمس عشرة المقبلة.

الهدف ١

القضاء على الفقر المدقع والجوع

حقائق أساسية

- خرج من دائرة الفقر المدقع أكثر من بليون من الناس منذ عام ١٩٩٠.
- على الرغم من التقدم المحرز، لا يزال نصف العاملين في العالم تقريباً يعملون ضمن شروط هشة.
- انخفضت إلى النصف تقريباً نسبة الذين يعانون من نقص التغذية في المناطق النامية منذ عام ١٩٩٠.
- يعاني طفل واحد من أصل كل سبعة أطفال من نقص الوزن، وقد انخفضت هذه النسبة بعد أن كانت طفلاً واحداً من أصل كل أربعة أطفال في عام ١٩٩٠.
- بنهاية عام ٢٠١٤، كانت النزاعات قد أجبرت ٦٠ مليوناً من الناس تقريباً على هجر ديارهم.

الغاية ١ - ألف

تخفيض نسبة السكان الذين يقلّ دخلهم اليومي عن دولار واحد إلى النصف في الفترة بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٥

شهد معدّل الفقر المدقع انخفاضاً كبيراً في معظم المناطق النامية

نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من ١,٢٥ دولار في اليوم الواحد، ١٩٩٠، و٢٠١١، و٢٠١٥ (بالنسبة المئوية)

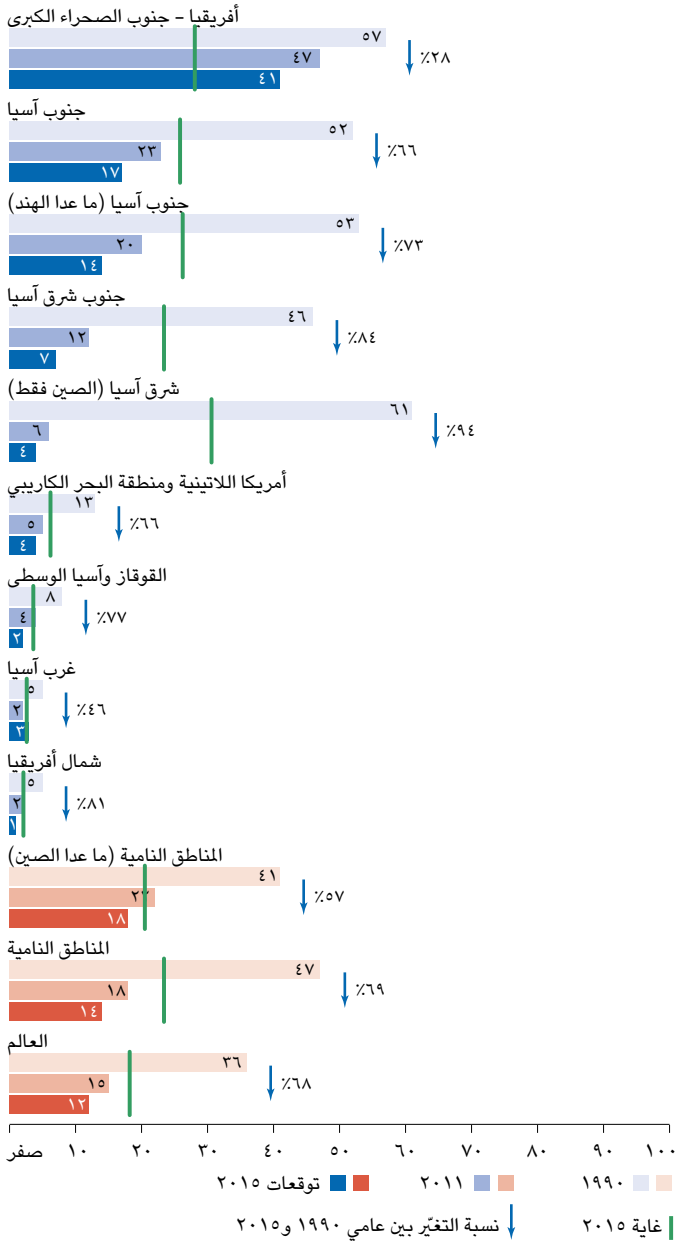

ملاحظة: لا تتوفر بيانات قطرية كافية بالنسبة لأوقيانوسيا.

خلال العقدين الماضيين، شهد العالم ككل تراجعاً كبيراً في معدّلات الفقر. وقد تحققت منذ خمس سنوات الغاية التي حددتها الأهداف الإنمائية للألفية والمتمثلة بتخفيض نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع إلى النصف، أيّ قبل الموعد المحدد لها في عام ٢٠١٥. وتبين التقديرات الأخيرة أن نسبة السكان الذين يعيشون على أقل ١,٢٥ دولار يومياً انخفضت عالمياً من ٣٦ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ١٥ في المائة في عام ٢٠١١. وتشير التوقعات إلى أن المعدّل العالمي للفقر المدقع هبط إلى ١٢ في المائة بحلول عام ٢٠١٥. وقد شهد معدّل الفقر في المناطق النامية هبوطاً كبيراً، من ٤٧ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ١٤ في المائة في عام ٢٠١٥، أيّ بنسبة تزيد على الثلثين.

وكانت المناطق النامية، فيما عدا أفريقيا - جنوب الصحراء الكبرى، قد بلغت بحلول عام ٢٠١١ الغاية المتمثلة بتخفيض نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع إلى النصف (لا تتوفر البيانات عن أوقيانوسيا). ولعب البَلدان الأكثر سكاناً في العالم، الصين والهند، دوراً مركزياً في التخفيض العالمي لمعدّل الفقر. فنتيجة للتقدم المحرز في الصين، انخفض معدّل الفقر المدقع في شرق آسيا من ٦١ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٤ في المائة في عام ٢٠١٥. كما يعتبر التقدم المحرز في جنوب آسيا مذهلاً بالصورة نفسها، فقد هبط معدّل الفقر في هذه المنطقة من ٥٢ في المائة إلى ١٧ في المائة خلال الفترة نفسها، وتسارع معدّل الانخفاض فيها منذ عام ٢٠٠٨.

وفي المقابل، لم ينخفض معدّل الفقر في أفريقيا - جنوب الصحراء الكبرى إلاّ في عام ٢٠٠٢ إلى دون ما كان عليه عام ١٩٩٠. ومع أن معدّل الانخفاض تسارع خلال العقد الماضي، فإن هذه المنطقة لا تزال متخلفة عن الركب. وفي عام ٢٠١٥، لا يزال أكثر من ٤٠ في المائة من سكان أفريقيا - جنوب الصحراء الكبرى يعيشون في فقر مدقع. وفي غربي آسيا، من المتوقع أن يرتفع معدّل الفقر المدقع خلال الفترة بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٥.

منذ عام ١٩٩٠، تراجع بنسبة تزيد على النصف عددُ السكان الذين يعيشون في فقر مدقع

عدد السكان الذين يعيشون على أقل من ١,٢٥ دولار في اليوم الواحد في العالم ككل، ١٩٩٠ - ٢٠١٥ (بالملايين)

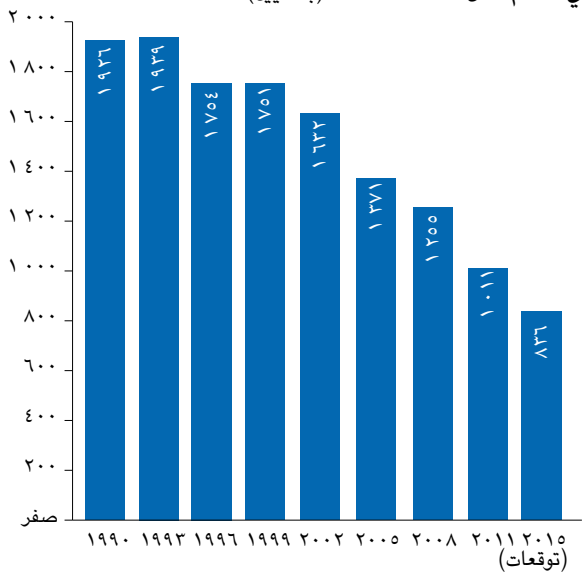

انخفض العدد المطلق للسكان الذين يعيشون في فقر مدقع في العالم ككل من ١,٩ بليون شخص في عام ١٩٩٠ إلى بليون واحد في عام ٢٠١١. وتفيد التقديرات بأن هناك ١٧٥ مليون شخص آخر خرجوا من دائرة الفقر المدقع حتى عام ٢٠١٥. وعلى هذا فإن عدد الناس الذين يعيشون على أقل من ١,٢٥ دولار في اليوم الواحد انخفض عالمياً بنسبة النصف بالمقارنة بمستواه في عام ١٩٩٠.

على أن توزيع السكان الذين يعيشون في فقر مدقع متباين تماماً بين المناطق والبلدان المختلفة. فمعظم الذين يعيشون على أقل من ١,٢٥ في اليوم الواحد يعيشون في منطقتين – جنوب آسيا وأفريقيا - جنوب الصحراء الكبرى – وهم يمثلون نحو ٨٠ في المائة من مجموع السكان الذين يعيشون في فقر مدقع في العالم ككل. ويعيش نحو ٦٠ في المائة من سكان العالم الذين يعانون من الفقر المدقع، والبالغ عددهم بليوناً واحداً، في خمسة بلدان هي الهند ونيجيريا والصين وبنغلاديش وجمهورية الكونغو الديمقراطية (بالترتيب من الأعلى إلى الأدنى).

تواجه النساء خطر العيش في ظل الفقر بمعدّل أكبر مما يواجهه الرجال

نسبة النساء إلى الرجال في سن العمل (٢٠ – ٥٩) في الخُمس الأدنى من حيث الثروة بين جميع الأسر، في بلدان نامية مختارة، ٢٠٠٠ – ٢٠١٣

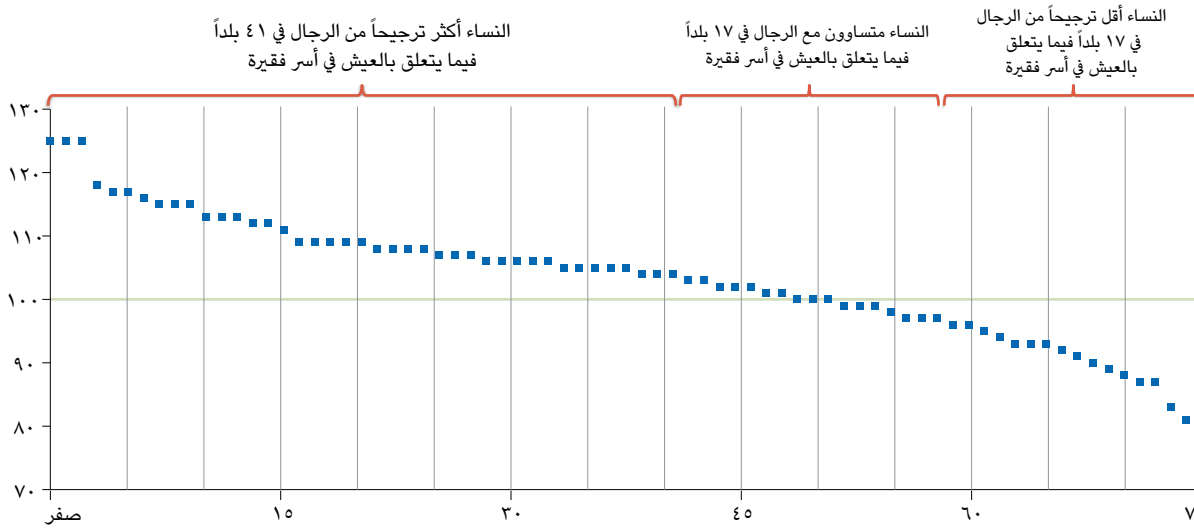

ملاحظة: يرجح هذا المؤشر بنسبة الإناث إلى الذكور في الفئة العمرية ٢٠ – ٥٩ في جميع الأسر بحيث يعكس أن المرأة يمكن أن تكون أكثر تمثيلاً بين السكان ككل. وهو يستخدم مؤشر أصول الثروة في استقصاءات السكان والصحة وفي استقصاءات مجموعات المؤشرات المتعددة، كبديل تمثيلي عن الفقر. وتبين القيم فوق ١٠٣ أن النساء أكثر تمثيلاً في الخُمس الأدنى من حيث الثروة، في حين أن القيم التي تقل على ٩٧ تشير إلى أن الرجال أكثر تمثيلاً في الخُمس الأدنى من حيث الثروة. أما القيم بين ٩٧ و١٠٣ فتشير إلى التكافؤ.

ليس من المعروف كم هناك من النساء والفتيات بين عدد السكان في العالم الذين لا يزالون يعيشون في فقر مدقع في عام ٢٠١١، والبالغ عددهم بليوناً من الناس. ويعود جانب من ذلك إلى أن قياسات الفقر تعتمد على بيانات الدخل أو الاستهلاك التي تُجمع على أساس مستوى الأسر وليس على أساس المستوى الفردي. ولذا يصعب التمايز في معدّلات الفقر ضمن الأسر، ويصعب بالتالي فهم الفوارق الجنسانية من حيث انتشار الفقر وحدّته وأثره.

وقد استخدمت دراسة أجريت مؤخراً مؤشر أصول الثروة كبديل تمثيلي عن فقر الأسرة للمقارنة بين نسبة الرجال والنساء في الفئة العمرية ٢٠ – ٥٩ ممن يعيشون في خُمس الأسر الأدنى من حيث الثروة. وباستخدام هذا المقياس، وجدت الدراسة أن النساء أكثر ترجيحاً من الرجال فيما يتعلق بالعيش في فقر في ٤١ من أصل البلدان الـ ٧٥ التي تتوفر البيانات عنها. ويبين المزيد من التحليل أن البلدان التي يرتفع فيها تمثيل المرأة في خُمس الأسر الأدنى من حيث الثروة، يزداد ترجيح أن تكون الأسرة تحت رئاسة امرأة أو ألاّ يكون فيها أيّ ذكورٍ بالغين. ويوحي ذلك بوجود احتمال الفقر بشكل أقوى بين النساء المنفصلات عن أزواجهن والأرامل والأمهات بدون زوج، بما يشمل أيضاً رئيسات الأسر اللاتي ليس لديهن شريك ذكر.

ووجدت دراسة أخرى استخدمت خطوط الفقر الوطني التقليدية أن نسبة النساء إلى الرجال في الأسر الفقيرة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ارتفعت من ١٠٨ نساء مقابل كل ١٠٠ رجل في عام ١٩٩٧ إلى ١١٧ امرأة مقابل كل ١٠٠ رجل في عام ٢٠١٢. ويثير هذا الاتجاه الصاعد قلقاً أكبر لأنه يجري في سياق تراجع معدّلات الفقر في المنطقة ككل.

وهناك عوامل كثيرة تسهم في تشديد ضعف المرأة أمام الفقر، ومنها عدم المساواة في الحصول على دخل الأسرة، وانخفاض إيرادات المرأة، والافتقار إلى الحماية الاجتماعية، ومحدودية إمكانية الحصول على الأصول، بما فيها الأرض والممتلكات. وحتى في الأماكن التي تتساوى فيها المرأة مع الرجل من حيث فرص العيش في أسرة فقيرة، فإن من الأرجح أن تكون محرومة من مجالات هامة تتعلق بالرفاه، من قبيل التعليم.

إن لفهم خصائص سكان العالم الأشد فقراً والأسباب الكامنة خلف حرمانهم أهمية حاسمة في تقرير كيفية استهداف الفقر والقضاء عليه. ومن الواضح أن هناك حاجة إلى مزيد من الجهود لإنتاج إحصائيات عالية الجودة تتعلق بالفقر وبالاعتبارات الجنسانية، إذا كان لنا أن نرصد بصورة فعالة التقدم المحرز في القضاء على الفقر المدقع بالنسبة لجميع الناس أينما كانوا.

الغاية ١ - باء

توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع، بمن فيهم النساء والشباب

تنمو القوى العاملة بوتائر تتجاوز سرعة تزايد فرص العمل

نسبة العمالة إلى السكان، ١٩٩١ و٢٠١٥ (بالنسبة المئوية)

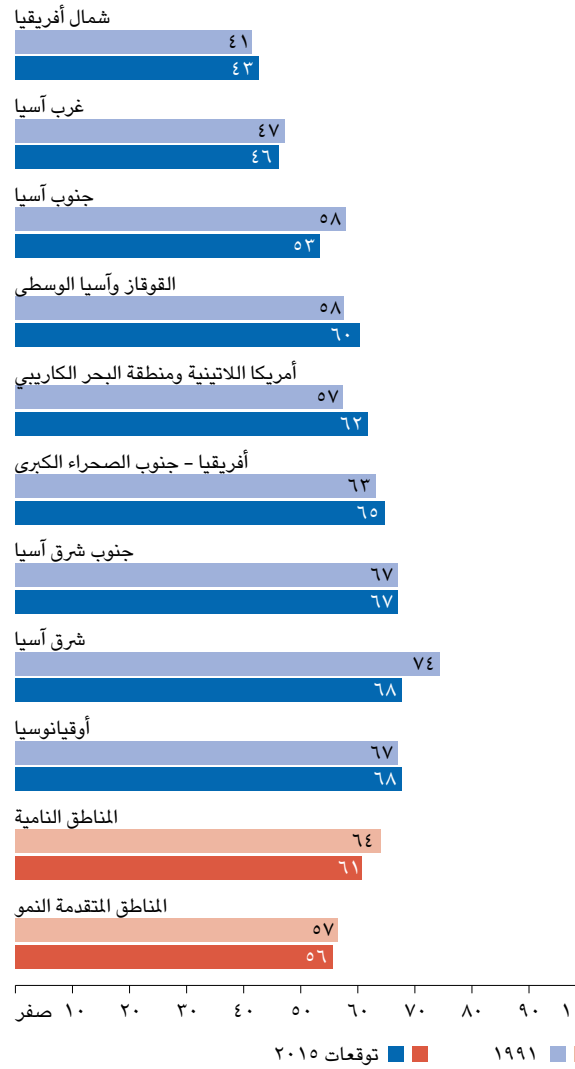

مع دخول الاقتصاد العالمي مرحلة جديدة تجمع بين بطء النمو واتساع أوجه انعدام المساواة وتزايد الاضطرابات، فإن العمالة لا تتوسع بالسرعة الكافية لمواكبة القوى العاملة المتنامية. وقد انخفضت نسبة العمالة إلى السكان على المستوى العالمي – وهي نسبة السكان في سن العمل الذين يعملون فعلاً – من ٦٢ في المائة في عام ١٩٩١ إلى ٦٠ في المائة في عام ٢٠١٥، مع حدوث انخفاض كبير هام خلال الأزمة الاقتصادية العالمية ٢٠٠٨/٢٠٠٩. ووفقاً لمنظمة العمل الدولية، هناك في عام ٢٠١٥ أكثرُ من ٢٠٤ ملايين من الناس عاطلون عن العمل. ويزيد ذلك بأكثر من ٣٤ مليوناً على عدد العاطلين عن العمل قبل بدء الأزمة، وأكثر من ٥٣ مليوناً عما كان عليه عددهم في عام ١٩٩١.

وقد تناقصت فرص العمالة، سواء في المناطق النامية أو في المناطق المتقدمة النمو. فقد انخفضت نسبة العمالة إلى السكان في المناطق النامية بـ ٣,٣ نقاط مئوية خلال الفترة بين عامي ١٩٩١ و٢٠١٥، أما في المناطق المتقدمة النمو فقد انخفضت هذه النسبة نقطة مئوية واحدة. وطرأ أكبر انخفاض في منطقتي شرق آسيا وجنوب آسيا اللتين بلغت نسبة التراجع في هذه النسبة فيهما بـ ٦,٧ و٤,٦ نقاط مئوية على التوالي. وقد تحسن وضع العمالة بعض الشيء في أفريقيا - جنوب الصحراء الكبرى، غير أن التقدم في سبل العيش تآكل بسبب البطالة المرتفعة بشكل مستمر، والعمالة غير الرسمية، وكذلك بسبب انخفاض إنتاجية اليد العاملة.

ويستمر تأثر الشباب، ولا سيما الشابات، بصورة غير متناسبة بمحدودية فرص العمالة وبالبطالة. وفي عام ٢٠١٥، لا يجد عملاً إلاّ أربعة رجال ونساء من أصل كل عشرة في الفئة العمرية ١٥ - ٢٤، بالمقارنة بخمسة في كل عشرة في عام ١٩٩١. ويعني ذلك انخفاضاً قدره ١٠ نقاط مئوية. وفي حين أن هذا الانخفاض يعود في جزء منه إلى بقاء الشباب فترة أطول في المدرسة، فإن نحو ٧٤ مليوناً من الشباب، في عام ٢٠١٥، يبحثون عن عمل. وعلى المستوى العالمي، يزيد معدّل البطالة بين الشباب ثلاث مرات تقريباً عن هذا المعدّل بين الكبار. وفي عام ٢٠١٥، تعتبر الحالة على أشدها في شمال أفريقيا وغرب آسيا، حيث لا تزيد نسبة الشباب الحاصلين على عمل على نصف النسبة المقابلة بين مجموع السكان في عمر العمل.

شهدت نسبة العمال الذين يعيشون في فقر مدقع انخفاضاً حاداً

عدد السكان الحاصلين على عمل الذين يعيشون على أقل من ١,٢٥ دولار في اليوم الواحد، ١٩٩١، و٢٠١٥ (بالملايين)

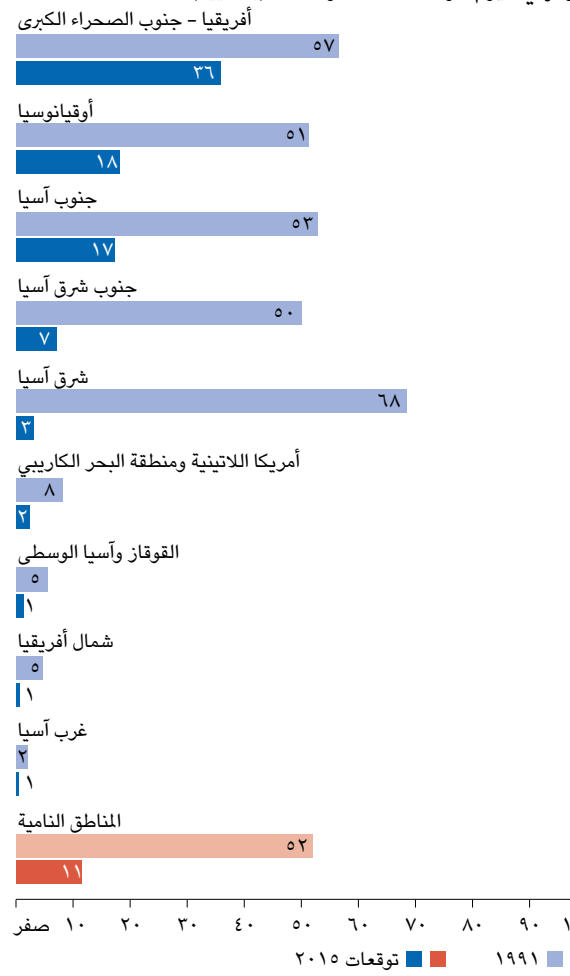

شهد عدد العمال الذين يعيشون في فقر مدقع انخفاضاً كبيراً خلال السنوات الـ ٢٥ الماضية، على الرغم من الأزمة الاقتصادية العالمية. ففي عام ١٩٩١، كان ما يقارب نصف العمال في المناطق النامية يعيشون مع أسرهم على أقل من ١,٢٥ دولار للشخص الواحد يومياً. على أن هذه النسبة انخفضت إلى ١١ في المائة في عام ٢٠١٥، مما يعني انخفاضاً بنسبة الثلثين في عدد العمال الذين يعيشون في فقر مدقع، من ٩٠٠ مليون في عام ١٩٩١ إلى ٣٠٠ مليون في عام ٢٠١٥. على أن التقدم كان متبايناً بين المناطق. ففي عام ٢٠١٥، يعيش في أفريقيا – جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا ٨٠ في المائة من العمال الفقراء.

تمثل الطبقة الوسطى العاملة ما يكاد يصل إلى نصف القوى العاملة في المناطق النامية

العمالة حسب الطبقة الاقتصادية في المناطق النامية، ١٩٩١، و٢٠١٥ (كنسبة مئوية من مجموع العمالة)

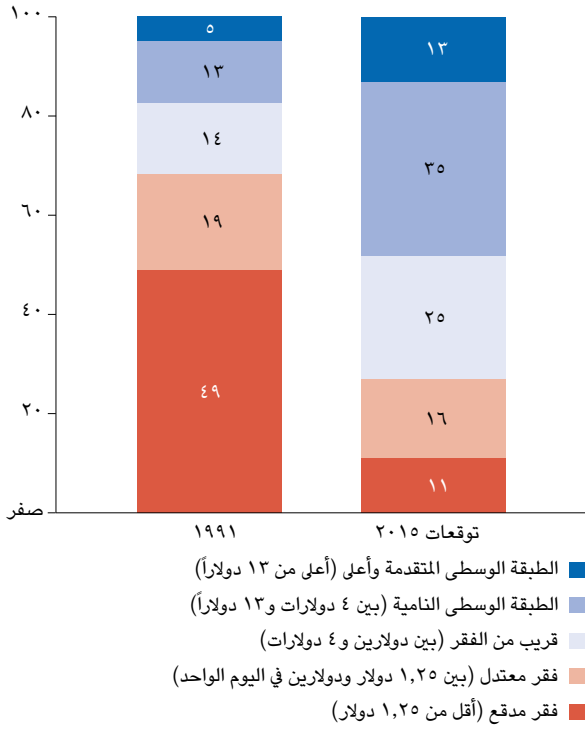

استناداً إلى الطبقات الاقتصادية الخمس التي حددتها منظمة العمل الدولية، ارتفع ثلاثة أضعاف تقريباً عدد الناس المنتمين إلى الطبقات الوسطى العاملة – أيّ الذين يعيشون على أكثر من ٤ دولارات في اليوم الواحد – خلال الفترة من عام ١٩٩١ إلى عام ٢٠١٥. ويشكل السكان في هذه المجموعة نحو نصف القوى العاملة في المناطق النامية، بعد أن كانت هذه النسبة ١٨ في المائة في عام ١٩٩١. ومع ذلك، فإن هذا يعني أن نصف العمال وأسرهم لا يزالون يعيشون على أقل من ٤ دولارات في اليوم الواحد. ولا تغطي نظم الحماية الاجتماعية إلاّ قلة منهم، وهم يواجهون بصورة مستمرة خطر الانزلاق إلى دائرة الفقر مجدداً. وهناك حاجة إلى فعل الكثير لرفع الإنتاجية والترويج للتحويلات الهيكلية المستدامة والتوسع في نطاق نظم الحماية الاجتماعية المتاحة لأشد العمال فقراً وأكثرهم ضعفاً ولأسرهم.

على الرغم من التقدم المحرز، لا يزال نصف العاملين في العالم تقريباً يعملون ضمن شروط هشة

عدد العاملين لحسابهم الخاص والعمال المساهمين في الأسرة، ونسبتهم، في مجموع العمالة، ١٩٩١ – ٢٠١٥

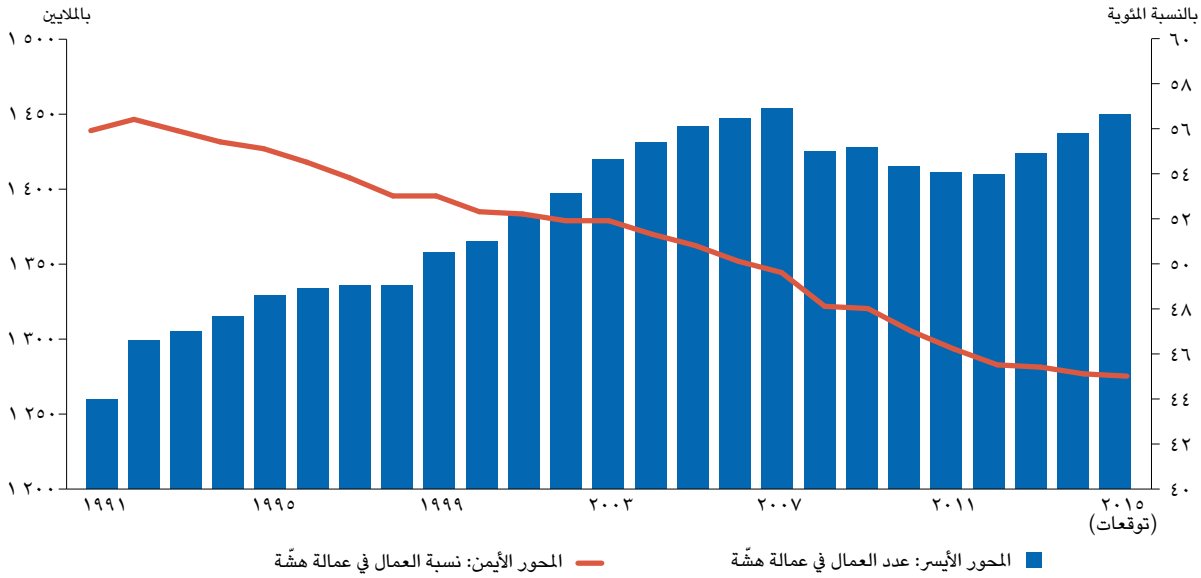

استمرت في التراجع في جميع المناطق نسبة العاملين في ظل عمالة هشة – وهي تعرف بأنها حصة العاملين لحسابهم الخاص والعمالة المساهمة في الأسرة إلى مجموع العمالة. وقد تحقق أكبر تقدم في شرق آسيا حيث هبطت نسبة العاملين في ظل عمالة هشة من ٧١,٢ في المائة في عام ١٩٩١ إلى ٣٩,٦ في المائة في عام ٢٠١٥. على أنه على المستوى العالمي، لا يزال ٤٥ في المائة من جميع العمال يعملون في ظل شروط هشة. ومن النادر أن يستفيد هؤلاء العمال من الاستحقاقات المرتبطة بالعمل اللائق. وتمثل منطقتا أفريقيا – جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا أكثر من نصف العمالة الهشة في العالم، حيث يدخل في هذه الفئة ثلاثة من أصل كل أربعة عمال. وقد ارتفع عدد العمال ٢٥ مليوناً منذ عام ٢٠٠٨ وذلك بسبب زيادة عدد الذين يدخلون في سوق العمل وقلة فرص العمالة بأجر. ويوجد حالياً، في العالم ككل، ١,٤٥ بليون عامل يعملون في ظل العمالة الهشة.

الغاية ١ - جيم

تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف في الفترة بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٥

كان التقدم المحرز نحو إنهاء الجوع كبيراً على الرغم من البيئة العالمية المليئة بالتحدّيات

عدد السكان الذين يعانون من نقص التغذية في المناطق النامية ونسبتهم، في الفترة من ١٩٩٠ - ١٩٩٢ إلى ٢٠١٤ - ٢٠١٦

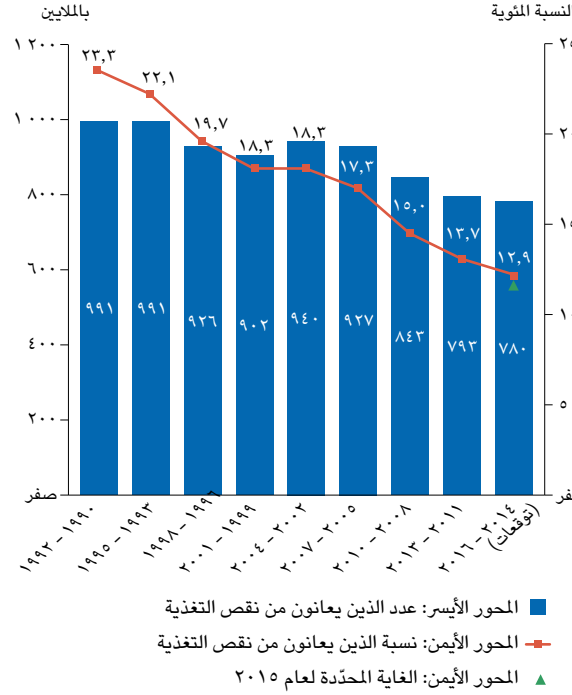

تفيد التقديرات الحالية بأن نحو ٧٩٥ مليوناً من الناس يعانون من نقص التغذية في العالم ككل. ويعني هذا أن شخصاً واحداً تقريباً من أصل كل تسعة أشخاص لا يجد ما يكفي من الطعام. وتعيش الغالبية العظمى من هؤلاء في المناطق النامية (٧٨٠ مليوناً). على أن التوقعات تشير إلى انخفاض بنسبة النصف في عدد الذين يعانون من نقص التغذية في المناطق النامية، من ٢٣,٣ في المائة في فترة ١٩٩١ - ١٩٩٢ إلى ١٢,٩ في المائة في فترة ٢٠١٤ - ٢٠١٦. وهذه النسبة قريبة جداً من الغاية المحددة للجوع في إطار الأهداف الإنمائية للألفية. وقد تحقق تقدم سريع في التسعينات، تبعه تباطؤ في تراجع الجوع خلال السنوات الخمس الأولى من الألفية الجديدة، ثم عاود التقدم مسيرته حول عام ٢٠٠٨. غير أن توقعات الفترة الأخيرة تشير إلى مرحلة جديدة من تباطؤ التقدم.

وقد تحقّق تقدم كبير نحو تخفيض الفقر على الرغم من أن البيئة العالمية كانت مليئة بالتحدّيات خلال العقد الماضي. وشملت العقبات ما يلي: تقلب أسعار السلع الأساسية، وارتفاع أسعار الأغذية والطاقة، وارتفاع معدّلات البطالة، والكساد الاقتصادي في أواخر التسعينات وفي ٢٠٠٨/٢٠٠٩. كما كان لتكرر الظواهر المتطرفة المتعلقة بالأحوال الجوية والكوارث الطبيعية أثره الشديد على حياة الناس وسبل عيشهم، وفي نهاية المطاف على التقدم نحو تحقيق الأمن الغذائي عالمياً. وفي عدد متزايد من البلدان، أدّى انعدام الاستقرار السياسي والحروب

الأهلية إلى تفاقم آثار الكوارث الطبيعية، مما أنتج أزمات إنسانية عديدة كبرى. كل هذه التطورات أدت إلى تباطؤ التقدم في تخفيف انعدام الأمن الغذائي في بعض البلدان والمناطق الأشد ضعفاً في العالم.

يستمر وجود فوارق ملحوظة بين المناطق في معدّلات انتشار الجوع

نسبة الذين يعانون من نقص التغذية، ١٩٩٠ – ١٩٩٢، و٢٠١٤ – ٢٠١٦ (بالنسبة المئوية)

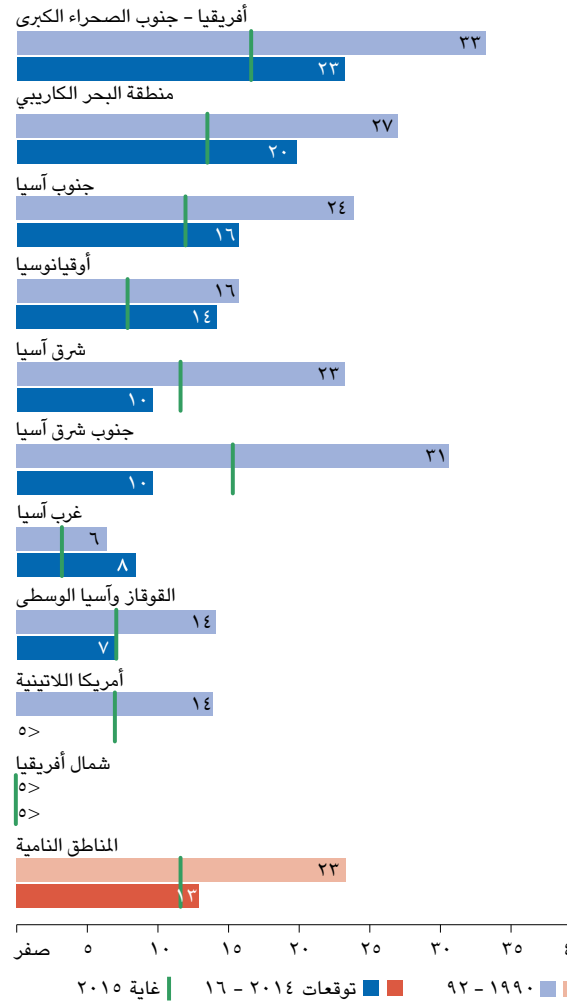

يتباين معدّل انخفاض الجوع تبايناً كبيراً بين المناطق. فمناطق القوقاز وآسيا الوسطى وشرق آسيا وأمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا بلغت الغاية المحددة للجوع، مما يعزى أساساً إلى النمو الاقتصادي السريع الذي شهدته خلال العقدين الماضيين. وتمثل الصين وحدها ما يقارب ثلثي الانخفاض الكلي في عدد الذين يعانون من نقص التغذية في المناطق النامية منذ عام ١٩٩٠. وتعتبر منطقة شمال أفريقيا قريبة من القضاء على انعدام الأمن الغذائي الحاد، بعد أن بلغت عموماً مستوى يقل عن ٥ في المائة.

وفي المقابل، فإن أوقيانوسيا ومنطقة البحر الكاريبي وجنوب آسيا وأفريقيا – جنوب الصحراء الكبرى كانت شديدة البطء ولم تتمكن من بلوغ الغاية. وتواجه منطقة جنوب آسيا أكبر قدر من أعباء الجوع، حيث يعيش فيها نحو ٢٨١ مليوناً من الذين يعانون من نقص التغذية. كما كان التقدم بطيئاً في أوقيانوسيا بسبب اعتماد الجزر الصغيرة الكبير على استيراد الأغذية، فهذه الجزر تشكل معظم بلدان المنطقة. كما يتعثر الأمن الغذائي في هذه المنطقة بسبب الكوارث الطبيعية والكوارث التي يصنعها الإنسان، والتي تؤدي في كثير من الأحيان إلى تقلب الأسعار وإلى تغيرات مفاجئة لا يمكن التنبؤ بها في توفر الأغذية الأساسية الهامة.

وفي أفريقيا – جنوب الصحراء الكبرى، تشير توقعات الفترة ٢٠١٤ – ٢٠١٦ إلى معدّل لنقص التغذية يكاد يبلغ ٢٣ في المائة. وفي حين أن معدّل الجوع شهد تراجعاً فإن عدد الذين يعانون من نقص التغذية ارتفع إلى ٤٤ مليون شخص منذ عام ١٩٩٠، مما يعكس الارتفاع الكبير في معدّل النمو السكاني في المنطقة. وهناك تباين كبير في الأوضاع بين المناطق الفرعية. فشمال أفريقيا والجنوب الأفريقي وغرب أفريقيا بلغت أو قاربت الغاية المستهدفة في هذا المجال. غير أن التقدم في أفريقيا الوسطى أعاقه النمو السكاني السريع وهشاشة البيئة، بالإضافة إلى الاضطرابات الاقتصادية والسياسية. وقد ارتفع إلى ضعفيه عدد الذين يعانون من نقص التغذية في هذه المنطقة الفرعية منذ عام ١٩٩٠.

وفي غرب آسيا، يلاحظ نمط مختلف بشدة. فعلى الرغم من المستوى المنخفض نسبياً في أعداد الذين يعانون من نقص التغذية، والتقدم السريع في تخفيف انعدام الأمن الغذائي في عدة بلدان، فإن التوقعات تشير إلى أن معدّل انتشار نقص التغذية سيرتفع بنسبة ٣٢ في المائة بين ١٩٩٠ – ١٩٩٢ و٢٠١٤ – ٢٠١٦، وذلك بسبب الحروب والاضطرابات المدنية والتزايد السريع في عدد اللاجئين.

يستمر في التراجع معدّل انتشار نقص الوزن بين الأطفال، ولكن ليس بالسرعة الكافية لبلوغ جميع المناطق الغاية المستهدفة

نسبة الأطفال دون الخامسة من العمر الذين يعانون من نقص الوزن بصورة معتدلة أو حادة، ١٩٩٠ و٢٠١٥ (بالنسبة المئوية)

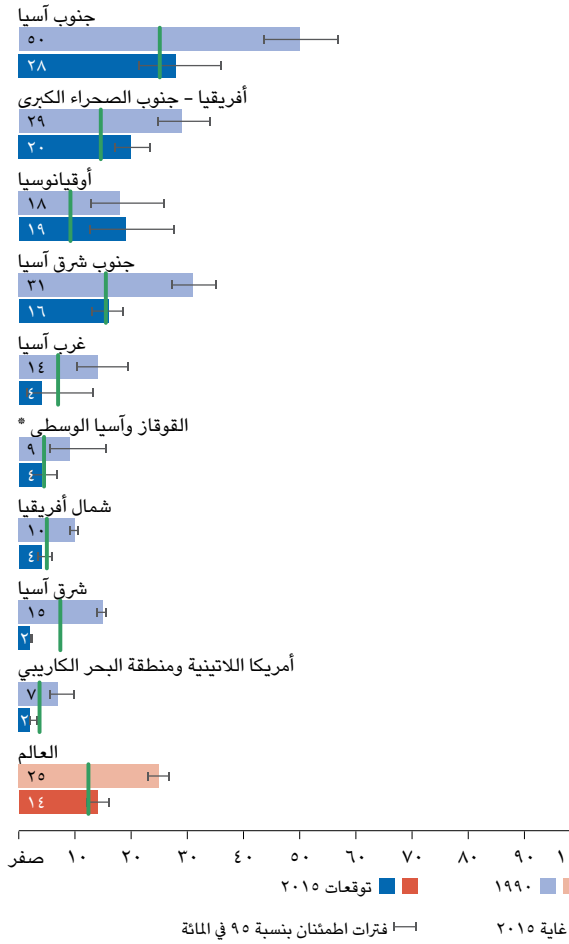

* تشير بيانات خط الأساس لعام ١٩٩٠ لمنطقة القوقاز وآسيا الوسطى إلى عامي ١٩٩٥، والغاية المتعلقة بعام ٢٠١٥ هي نصف معدّل عام ١٩٩٥.

ملاحظة: يستند تحليل الاتجاه إلى تقديرات متناسقة تتعلق بتغذية الأطفال، أخذت من منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي.

وفقاً للتقديرات العالمية فإن نسبة الأطفال دون الخامسة من العمر الذين يعانون من نقص الوزن انخفضت إلى النصف تقريباً بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٥، ومن الممكن أن تكون الغاية المستهدفة قد تحققت. ومع ذلك، لا يزال هناك أكثر من ٩٠ مليوناً من الأطفال دون الخامسة من العمر – أيّ طفل واحد من بين كل ٧ أطفال في العالم ككل – يعانون من نقص الوزن. ويعني نقص الوزن أن هؤلاء الأطفال معرضون بشكل أكبر للموت من الأمراض الشائعة ولتزايد تواتر هذه الأمراض وشدتها، وهو يساهم في بطء الشفاء. كما أن سوء التغذية خلال الأيام الألف الأولى من الحياة يرتبط أيضاً بضعف القدرة الإدراكية وبانخفاض الأداء في المدرسة والعمل. وفي عام ٢٠١٥، هناك منطقتان تمثلان ما يقارب ٩٠ في المائة من جميع الأطفال الذين يعانون من نقص الوزن، فنصف هؤلاء الأطفال يعيشون في جنوب آسيا وثلثهم يعيشون في أفريقيا – جنوب الصحراء الكبرى.

وقد حققت منطقتا شرق آسيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي الغاية المستهدفة بشكل واضح. وتشير التوقعات إلى أن هذا ينطبق أيضاً على كل من جنوب شرق آسيا وغرب آسيا والقوقاز وآسيا الوسطى وشمال أفريقيا. وفي حين أن منطقة جنوب آسيا لديها أعلى معدّل لانتشار نقص الوزن، حيث لا يزال ثلث أطفالها تقريباً يعانون منه في عام ٢٠١٥، فإن المنطقة شهدت، بالقيم المطلقة، أعلى نسبة تناقص في معدّل نقص الوزن، إذ بلغت ٢٢ نقطة مئوية منذ عام ١٩٩٠. وفي أفريقيا – جنوب الصحراء الكبرى، لم ينخفض معدّل نقص الوزن إلاّ بنسبة الثلث منذ عام ١٩٩٠. على أن عدد الأطفال الذين يعانون من نقص الوزن ارتفع فعلاً بسبب النمو السكاني في المنطقة.

في العالم ككل، يعاني طفل واحد من بين كل أربعة من الأطفال دون الخامسة من العمر من تقزم النمو، غير أن معدّل التقزم شهد تراجعاً

التقزم حسب التعريف هو عدم كفاية الطول بالنسبة للعمر، وهو مقياس أفضل من نقص الوزن لقياس الآثار التراكمية لنقص التغذية وللأمراض خلال الأيام الألف الأولى الشديدة الأهمية والممتدة من بدء الحمل إلى عيد الميلاد الثاني للطفل. كما أن التقزم أكثر شيوعاً من نقص الوزن، إذ يتأثر به طفل واحد تقريباً من أصل كل أربعة من الأطفال دون الخامسة من العمر، أو ١٦١ مليوناً من الأطفال في مختلف أنحاء العالم، وفقاً لأرقام عام ٢٠١٣. ويعرّض هذا الشكل المزمن من أشكال نقص التغذية هؤلاء الأطفال لخطر ضعف النمو الإدراكي والبدني. وقد انخفض عدد الأطفال الذين يعانون من التقزم في جميع المناطق ماعدا أفريقيا – جنوب الصحراء الكبرى، حيث ارتفع عددهم في هذه المنطقة بنسبة الثلث في الفترة بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٣. ويعتبر الأطفال في خُمس السكان الأشد فقـراً معرضين للتقزم بمعدّل ضعفي تعرض أطفال الخُمس الأكثر غنى.

ويمكن خفض معدّل التقزم وغيره من أشكال سوء التغذية عن طريق تدخلات أثبتت جدواها، وهي تشمل تحسين تغذية الأم، وخصوصاً قبل الحمل وأثناءه وبعده مباشرة؛ والإرضاع الطبيعي المبكر والحصري؛ وتزويد الرضيع بالأغذية التكميلية الآمنة والملائمة والجيدة في الوقت المناسب، ومن الضروري أن يقترن ذلك بتدخلات المغذيات الدقيقة الملائمة.

أخرجت النزاعات ٦٠ مليوناً من البشر من ديارهم

عدد الذين أجبروا على التشرّد، ٢٠٠٠ - ٢٠١٤ (بالملايين)

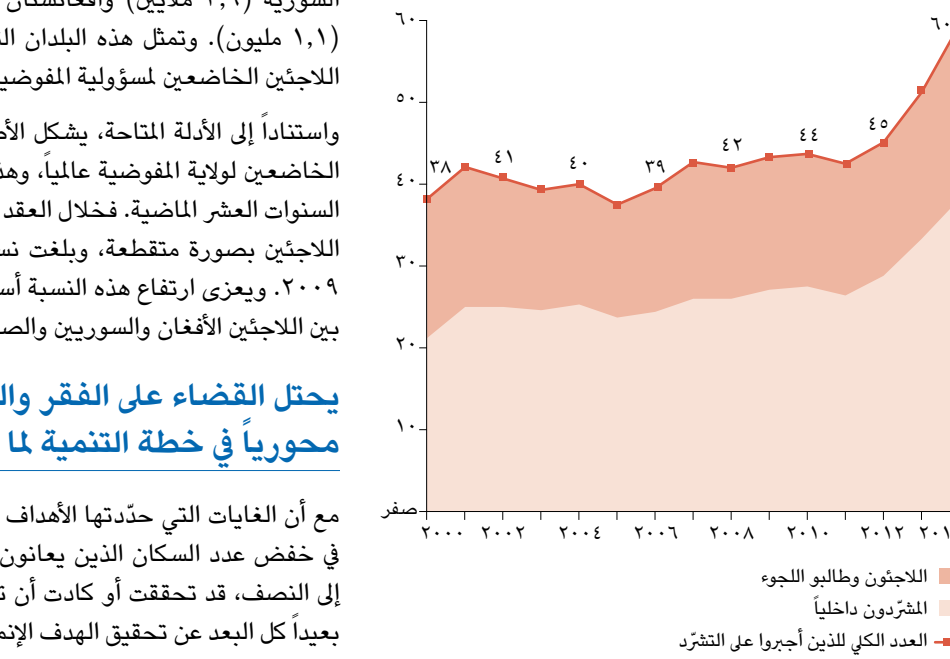

في عام ٢٠١٤، شهد العالم نزاعات وأعمال عنف وانتهاكات لحقوق الإنسان أدت إلى تشريد السكان على نطاق واسع، سواء داخل بلدانهم أو إلى خارجها. وخلال تلك السنة، كان ٤٢ ٠٠٠ شخص يُجبرون على هجر منازلهم بحثاً عن الحماية بسبب نزاعات من قبيل تلك الناشبة في أوكرانيا وباكستان والجمهورية العربية السورية وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان والعراق ونيجيريا. ويزيد هذا العدد اليومي أربع مرات تقريباً على عددهم قبل أربع سنوات عندما كان ١١ ٠٠٠ شخص.

وبنهاية عام ٢٠١٤، كان هناك ما يقارب ٦٠ مليون شخص من الذين أجبروا على التشرد في مختلف أنحاء العالم، وهو أعلى رقم تمّ تسجيله منذ الحرب العالمية الثانية. فلو كان هؤلاء الناس يشكلون دولة لكانت الدولة الرابعة والعشرين من حيث الحجم في العالم. ويشكل اللاجئون وطالبو اللجوء ثلث هؤلاء تقريباً إذ يبلغ عددهم ١٤,٤ ملايين شخص وهم يخضعون لمسؤولية مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، إلى جانب ٥,١ ملايين من اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. وإضافة لذلك، هناك ١,٨ مليون شخص ينتظرون البتّ في طلبات اللجوء التي قدموها حتى نهاية عام ٢٠١٤. كما يشمل الرقم العالمي للمشردين ٣٨ مليوناً من المشردين ضمن حدود بلدانهم.

ويوجد في المناطق النامية تسعة أعشار اللاجئين الخاضعين لمسؤولية مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، وذلك بالمقارنة بسبعة أعشار عددهم منذ عقد من الزمن. أما البلدان الثلاثة التي تعتبر أكبر مصدر للاجئين فهي الجمهورية العربية السورية (٣,٩ ملايين) وأفغانستان (٢,٦ مليون) والصومال (١,١ مليون). وتمثل هذه البلدان الثلاثة معاً أكثر من نصف اللاجئين الخاضعين لمسؤولية المفوضية.

واستناداً إلى الأدلة المتاحة، يشكل الأطفال نصف عدد اللاجئين الخاضعين لولاية المفوضية عالمياً، وهذه النسبة هي الأعلى خلال السنوات العشر الماضية. فخلال العقد الماضي، تزايد عدد الأطفال اللاجئين بصورة متقطعة، وبلغت نسبتهم ٤١ في المائة في عام ٢٠٠٩. ويعزى ارتفاع هذه النسبة أساساً إلى تزايد عدد الأطفال بين اللاجئين الأفغان والسوريين والصوماليين.

يحتل القضاء على الفقر والجوع مركزاً محورياً في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

مع أن الغايات التي حدّدتها الأهداف الإنمائية للألفية، والمتمثلة في خفض عدد السكان الذين يعانون من الفقر المدقع والجوع إلى النصف، قد تحققت أو كادت أن تتحقق، فإن العالم لا يزال بعيداً كل البعد عن تحقيق الهدف الإنمائي للألفية الذي يدعو إلى القضاء التام على الفقر والجوع. ويقدر في عام ٢٠١٥ أن هناك ٨٢٥ مليون شخص لا يزالون يعيشون في فقر مدقع و٨٠٠ مليون شخص لا يزالون يعانون من الجوع. ويبقى القضاء على الفقر والجوع في صميم خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

وسيكون القضاء على ما تبقى من فقر وجوع محفوفاً بالتحديات. فكثير من الناس الأشد معاناة يعيشون في سياقات هشة ومناطق نائية. ولا تزال بعيدة المنال بالنسبة لكثير من الناس إمكانية الوصول إلى المدارس الجيدة والرعاية الصحية والحصول على الكهرباء والمياه الآمنة وغير ذلك من الخدمات الشديدة الأهمية، وهي إمكانية كثيراً ما يقررها الوضع الاجتماعي الاقتصادي أو العامل الجنساني أو الإثنية أو الجغرافيا. كما أن التقدم المحرز كثيراً ما يكون هشاً ومؤقتاً بالنسبة للذين تمكنوا من الخروج من دائرة الفقر. فالصدمات الاقتصادية وانعدام الأمن الاقتصادي وتغيّر المناخ كلها أمور تهددهم بسلبهم ما حققوه من مكاسب صعبة. وتعلق أهمية كبرى على التمكّن من مواصلة التصدي لهذه المشاكل.

ولا بدّ لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ أن تبدأ من حيث ما انتهت إليه الأهداف الإنمائية للألفية. ويتعين سدّ الفجوات المتبقية بغية القضاء على الفقر والجوع والترويج لنمو اقتصادي مستدام شامل للجميع يمكّن الناس في كل مكان من الازدهار.

الهدف ٢

تحقيق تعميم التعليم الابتدائي

حقائق أساسية

- بلغ معدّل صافي التسجيل في المدرسة الابتدائية في البلدان النامية ما يقدر بـ ٩١ في المائة في عام ٢٠١٥، مسجلاً ارتفاعاً بالمقارنة بعام ٢٠٠٠ عندما كان هذا المعدّل ٨٣ في المائة.
- عدد الأطفال في سن المدرسة الابتدائية ولكنهم خارج المدرسة انخفض في العالم ككل بما يعادل النصف تقريباً، فهو يقدر بـ ٥٧ مليوناً في عام ٢٠١٥ بعد أن كان ١٠٠ مليون في عام ٢٠٠٠.
- خلال الفترة بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٢، زاد عدد الأطفال المسجلين في المدرسة الابتدائية في بلدان أفريقيا - جنوب الصحراء الكبرى على ضعفيه، فقد ارتفع من ٦٢ مليون طفل إلى ١٤٩ مليون طفل.
- في البلدان النامية، يرجح أن يكون الأطفال المنتمين لأشد الأسر فقراً خارج المدرسة بمعدّل أربع مرات من معدّلهم في الأسر الأكثر غنى.
- ارتفع معدّل معرفة القراءة والكتابة لدى الشباب في الفئة العمرية بين ١٥ سنة و٢٤ سنة من ٨٣ في المائة إلى ٩١ في المائة بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٥.

الغاية ٢ - ألف

كفالة تمكّن الأطفال في كل مكان، سواء الذكور أو الإناث، من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي، بحلول عام ٢٠١٥

تحقق في مختلف أنحاء العالم تقدم هائل منذ عام ٢٠٠٠ في تسجيل الأطفال في المدرسة الابتدائية

النسبة المعدّلة لصافي التسجيل في مرحلة التعليم الابتدائي *، ١٩٩٠، و٢٠٠٠، و٢٠١٥ (بالنسبة المئوية)

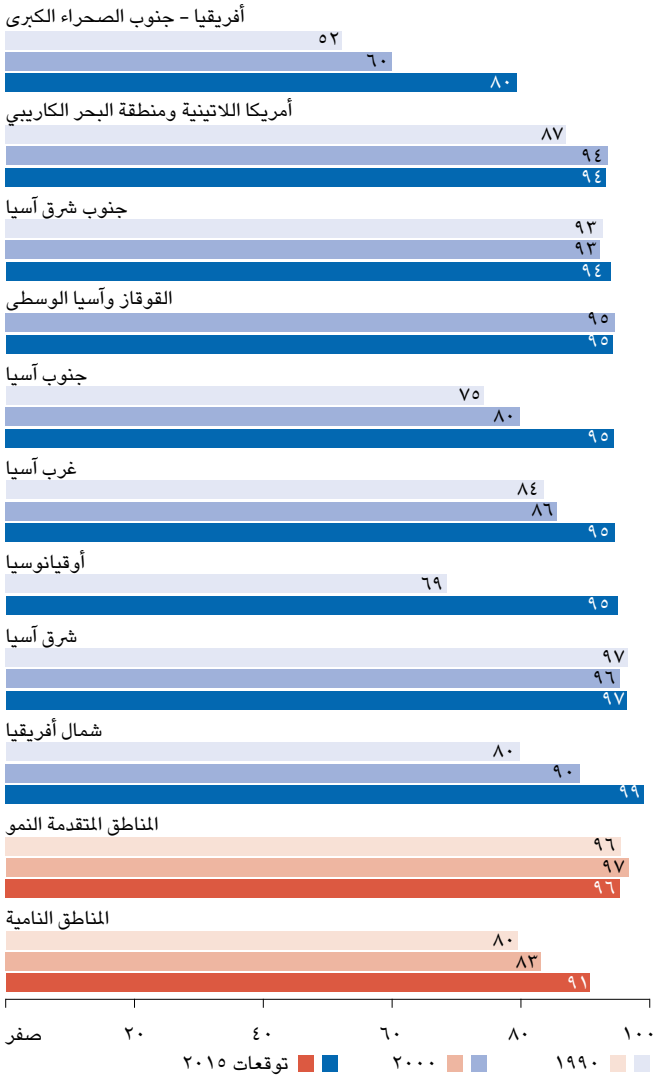

* تعرّف هذه النسبة بأنها عدد التلاميذ في السن الرسمي للتعليم الابتدائي المسجلين إما في المدرسة الابتدائية أو الثانوية معبراً عنه كنسبة من مجموع السكان في هذه الفئة العمرية.

ملاحظة: بيانات عام ٢٠٠٠ بالنسبة لأوقيانوسيا غير متوفرة.
بيانات عام ١٩٩٠ بالنسبة للقوقاز وآسيا الوسطى غير متوفرة.

تمّ إنجاز تقدم كبير في توسيع نطاق التسجيل في مرحلة التعليم الابتدائي منذ عام ١٩٩٠، وخصوصاً منذ اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠٠٠. ومع ذلك، فإن كثيراً من الأطفال في سن التعليم الابتدائي في بعض البلدان النامية لا يذهبون إلى المدرسة، كما أن كثيراً من الأطفال الذين يبدؤون المدرسة الابتدائية لا يكملونها.

وقد كان التقدم متبايناً منذ عام ١٩٩٠، فخلال الفترة بين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٠، لم يرتفع معدّل التسجيل في المناطق النامية من ٨٠ في المائة إلاّ إلى ٨٣ في المائة. غير أن التحسن تسارع بعد عام ٢٠٠٠ حيث بلغت النسبة المعدّلة لصافي التسجيل ٩٠ في المائة في عام ٢٠٠٧. على أن التقدم توقف بعد ذلك، ولم يشهد معدّل التسجيل زيادة كبيرة في السنوات الأخيرة، وتشير التوقعات المستندة إلى استقراء الاتجاهات بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠١٢ أن نحو واحد من كل عشرة أطفال في سن المدرسة الابتدائية لا يزالون، في عام ٢٠١٥، خارج المدرسة.

وتستخدم في كثير من الأحيان نسبة ٩٧ في المائة كنسبة دنيا لتحديد مـا إذا تم تحقيق التسجيل المعمم. واستناداً إلى هذه النسبة الدنيا، فإن التسجيل في التعليم الابتدائي أصبح الآن معمماً أو قريباً من المعمم في شرق آسيا وشمال أفريقيا. وقد قاربنا تحقيق هذه النسبة الدنيا في جميع المناطق ما عدا أفريقيا - جنوب الصحراء الكبرى.

فهذه المنطقة تواجه تحدّيات كبرى، تشمل النمو السريع في عدد الأطفال في سن المدرسة الابتدائية (إذ ارتفع عددهم بنسبة ٨٦ في المائة خلال الفترة بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٥)، وارتفاع مستويات الفقر، والنزاعات المسلحة وغير ذلك من حالات الطوارئ. على أن أفريقيا - جنوب الصحراء الكبرى حققت أعلى معدّلات التقدم في التسجيل في المدرسة الابتدائية بالمقارنة بالمناطق النامية الأخرى. فقد ارتفع معدّل التسجيل فيها من ٥٢ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٧٨ في المائة في عام ٢٠١٢. وبالأرقام المطلقة، ارتفع عدد الأطفال المسجلين في المنطقة بنسبة تزيد على الضعفين خلال هذه الفترة، أيّ من ٦٢ مليون طفل إلى ١٤٩ مليون طفل.

انخفض عدد الأطفال خارج المدرسة بما يعادل النصف تقريباً منذ عام ٢٠٠٠

عدد الأطفال في سن المدرسة الابتدائية ولكنهم خارج المدرسة، في مناطق مختارة، ١٩٩٠ - ٢٠١٥ (بالملايين)

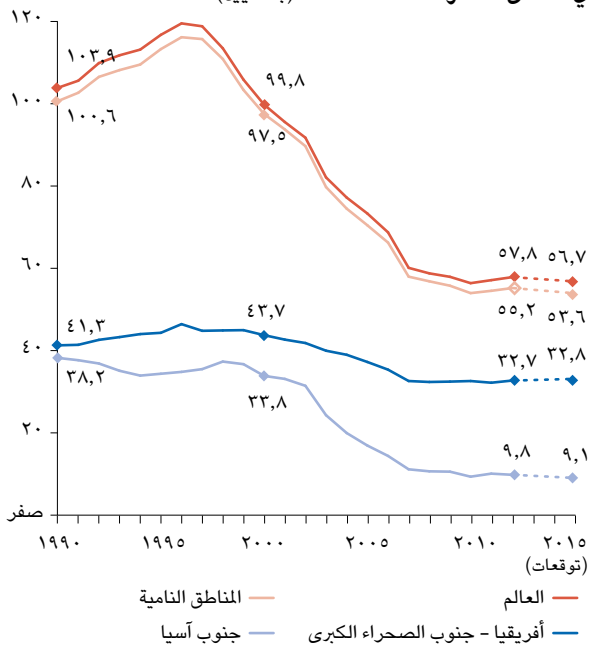

على المستوى العالمي، شهد عدد الأطفال خارج المدرسة انخفاضاً كبيراً منذ عام ١٩٩٠، مع أن وتيرة هذا التحسن لم تكن كافية لتحقيق تعميم التسجيل في المدرسة الابتدائية بحلول عام ٢٠١٥. ويقدر اليوم أن ٥٧ مليون طفل في سن المدرسة الابتدائية لا يزالون خارج المدرسة، وقد انخفض عددهم عما كان عليه عام ٢٠٠٠ عندما كان ١٠٠ مليون طفل. ومن أصل هؤلاء، يعيش في أفريقيا - جنوب الصحراء الكبرى ٣٣ مليون طفل، وأكثر من نصفهم (٥٥ في المائة) من البنات.

ووفقاً لتقديرات عام ٢٠١٢، فإن نحو ٤٣ في المائة من الأطفال خارج المدرسة على المستوى العالمي لن يذهبوا إلى المدرسة أبداً. على أن أوجه التباين كبيرة بين المناطق. ففي جنوب آسيا، يقدر أن ٥٧ في المائة من الأطفال في سن المدرسة لن يذهبوا إلى المدرسة أبداً، في حين أن النسبة المماثلة في أفريقيا - جنوب الصحراء الكبرى تبلغ ٥٠ في المائة. كما أن نوع الجنس يعتبر عاملاً هاماً. فنصف البنات خارج المدرسة تقريباً (٤٨ في المائة) لا يحتمل أن يذهبن إلى المدرسة أبداً، وذلك بالمقارنة بنسبة ٣٧ في المائة لدى البنين. ومن ناحية أخرى، فإن إمكانية تسرب البنين من المدرسة مبكراً هي الأرجح.

وفي البلدان المتأثرة بالنزاع، ارتفعت نسبة الأطفال خارج المدرسة من ٣٠ في المائة في عام ١٩٩٩ إلى ٣٦ في المائة في عام ٢٠١٢. وهذا الاتجاه المثير للقلق قوي بشكل خاص في شمال أفريقيا (حيث ارتفعت النسبة من ٢٨ في المائة إلى ٤٩ في المائة)، وفي جنوب آسيا (من ٢١ في المائة إلى ٤٢ في المائة). وفي كثير من الحالات، لا تعبر هذه التقديرات عن النزاعات التي اندلعت مؤخراً نسبياً. من ذلك مثلاً منطقة غربي آسيا، حيث كان للنزاع الناشب في الجمهورية العربية السورية أثر مدمر على تعليم الأطفال. وتبين بيانات وزارة التربية السورية أن معدّلات التسجيل انخفضت ٣٤ نقطة مئوية في الصفوف من ١ إلى ١٢ خلال السنة الدراسية المنتهية عام ٢٠١٣. أما بين الأطفال السوريين اللاجئين في سن التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي الأدنى (٦ سنوات إلى ١٤ سنة من العمر) في لبنان، فإن معدّل التسجيل يقدر بنحو ١٢ في المائة.

لا يزال هناك تباين كبير في التسجيل في المدرسة، ويقع العبء الأشد ثقلاً على الأطفال الأكثر فقراً وحرماناً

لا تزال ثروة الأسرة تشكل عاملاً هاماً في تقرير احتمال ذهاب الطفل إلى المدرسة. من ذلك مثلاً أن بيانات استقصاء الفترة ٢٠٠٨ - ٢٠١٢ الذي غطى ٦٣ من البلدان النامية ترجح أن يكون الأطفال المنتمين لأفقر الأسر خارج المدرسة بمعدّل أربع مرات من المعدّل المقابل في الأسر الأكثر غنى. وبالتحديد فإن ٢١,٩ في المائة من الأطفال في سن المدرسة المنتمين لخُمس السكان الأشد فقراً كانوا خارج المدرسة، بالمقارنة بنسبة ٥,٥ في المائة من أطفال خُمس السكان الأكثر غنى.

كما تفيد بيانات استقصاء الفترة ٢٠٠٨ - ٢٠١٢ باستمرار التباين بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية في مختلف البلدان. فالمعدّل المتوسط لوجود الأطفال خارج المدرسة في المناطق الريفية (١٦ في المائة) كان أكبر مرتين من معدّلهم في المناطق الحضرية (٨ في المائة). على أن بعض البلدان حققت تقدماً كبيراً في تسجيل أطفال السكان الأشد تهميشاً. وعلى سبيل المثال، تبين دراسات أجريت مؤخراً أن أربع بنات من أصل كل ١٠ بنات في الأسر الفقيرة الريفية في جمهورية الكونغو الديمقراطية كنّ في المدرسة في عام ٢٠٠١، غير أن هذه النسبة ارتفعت إلى ٧ من أصل ١٠ في عام ٢٠١٣.

وتعتبر الإعاقة حاجزاً آخر يعترض سبيل الحصول على التعليم. ففي الهند مثلاً، أكثر من ثلث الأطفال والمراهقين المعاقين في الفئة العمرية ٦ سنوات إلى ١٣ سنة لا يذهبون إلى المدرسة. ومع ذلك فقد بذل هذا البلد جهوداً مرموقة لزيادة شمولية التعليم، من خلال أمور منها قانون الحق في التعليم وتخصيص التمويل للهياكل الأساسية المدرسية ولتدريب المدرسين.

شهدت نسبة الأطفال الذين يكملون المدرسة الابتدائية نمواً هائلاً في البلدان المنخفضة الدخل

معدّل إكمال التعليم الابتدائي، في البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل، ١٩٩٢ - ٢٠١٥ (بالنسبة المئوية)

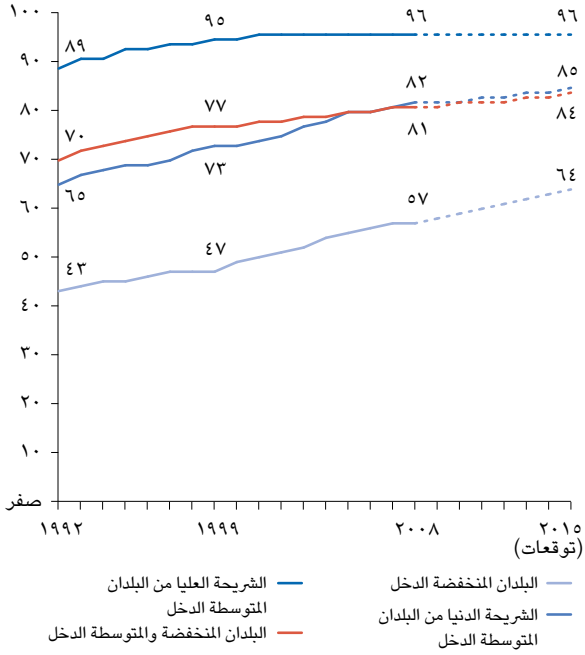

ملاحظة: تختلف الفئة العمرية للأطفال المدرجين في معدّل الإكمال حسب البلدان وذلك وفقاً للسن الرسمي لدخول الصف الأخير من المدرسة الابتدائية، غير أنها تتفق عموماً مع السنوات ١٤ إلى ١٦ من العمر (٣ إلى ٥ سنوات فوق السن الرسمي لإكمال المدرسة الابتدائية). ويستند التحليل إلى ٧٢ بلداً، تمثل ٨٦ في المائة من سكان البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل.

وتوضح بيانات الاستقصاء أن البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل شهدت ارتفاعاً في نسبة المراهقين في سن ١٤ إلى ١٦ سنة الذين أنهوا المدرسة الابتدائية، وذلك من ٧٠ في المائة في أوائل التسعينات إلى ٨١ في المائة في عام ٢٠٠٨، ومن المتوقع أن تصل نسبتهم إلى ٨٤ في المائة في عام ٢٠١٥. غير أن ذلك يعني أنه، في عام ٢٠١٥، لا يزال هناك مراهق واحد من أصل كل ستة مراهقين في هذه البلدان – أيّ ١٠٠ مليون مراهق تقريباً – لا ينهي المدرسة الابتدائية.

ومما يثير قدراً مماثلاً من القلق أن هناك أوجه تباين واسعة بين الأطفال الفقراء والأطفال الأغنياء في إكمال التعليم الابتدائي. وتفيد بيانات استقصاء الفترة ٢٠٠٧ - ٢٠١٣ المأخوذة من ٧٣ من البلدان النامية أن المراهقين المنتمين إلى أشد الأسر فقراً يرجح ألاّ يكملوا المدرسة الابتدائية بمعدّل خمسة أضعاف المراهقين المنتمين إلى أكثر الأسر غنى. وعلى وجه التحديد، فإن ٣٤,٤ في المائة من المراهقين المنتمين إلى خُمس السكان الأشد فقراً لا يكملون المدرسة الابتدائية، بالمقارنة بنسبة ٦,٥ في المائة من المراهقين المنتمين إلى خُمس السكان الأكثر غنى.

تضاءلت منذ عام ١٩٩٠ الثغرة بين الجنسين فيما يتعلق بمعرفة القراءة والكتابة بين الشباب وأصبح الجانب الأكبر من جميع الشباب ملماً بالقراءة والكتابة

معدّل معرفة القراءة والكتابة بين الشباب في الفئة العمرية ١٥ إلى ٢٤ سنة، حسب نوع الجنس والمنطقة، ١٩٩٠، و٢٠٠٠، و٢٠١٥
(بالنسبة المئوية)

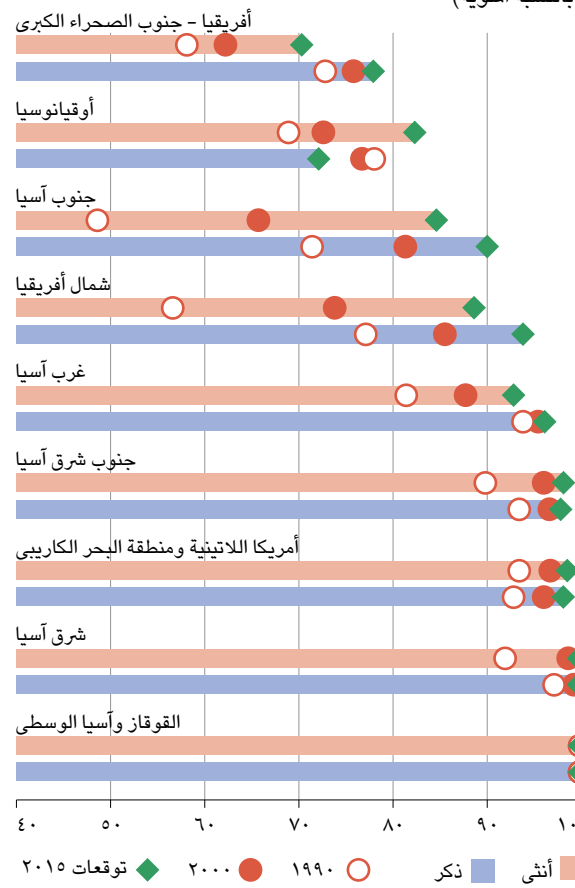

ومنذ التسعينات، شهد العالم ككل تقدماً بطيئاً وإن كان مستمراً في معرفة القراءة والكتابة بين البالغين، كما تقلصت الثغرة بين النساء والرجال في هذا المجال. وارتفع معدّل معرفة القراءة والكتابة بين الشباب في الفئة العمرية ١٥ – ٢٤ على المستوى العالمي من ٨٣ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٨٩ في المائة في عام ٢٠١٠. ويعود هذا التحسّن في المقام الأول إلى زيادة انتساب الأجيال الأصغر عمراً إلى المدرسة الابتدائية والثانوية.

وفقاً لتوقعات تستند إلى الاتجاهات التاريخية، ينتظر أن يكون ٩١ في المائة من الشباب قادرين على القراءة والكتابة بحلول عام ٢٠١٥. ويقدر أن معدّلات معرفة القراءة والكتابة لدى الشباب هي ٩٣ في المائة بين الذكور و٩٠ في المائة بين الإناث. على أن ذلك يعني وجود ما يقدر بـ ١٠٣ ملايين من الشباب الأميين في عام ٢٠١٥، مع أن هذا العدد يقل بـ ٢٢ مليون شخص عما كان عليه عام ٢٠١٠.

وقد أظهرت منطقتا شمال أفريقيا وجنوب آسيا أعلى معدّلات التحسن في معرفة القراءة والكتابة بين الشباب، ولا سيما بين الشابات. كما أن أفريقيا – جنوب الصحراء الكبرى حققت خلال العقدين الماضيين زيادة كبيرة في معدّل معرفة القراءة والكتابة بين الشباب. غير أن نسبة القادرين على القراءة والكتابة فيها بين الشباب، ذكوراً وإناثاً، تقل عن نسبتهم في المناطق الأخرى.

لا بدّ من منح العمل الذي لم يكتمل بعد أولوية عالية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

على الرغم من التقدم الهائل الذي أنجز خلال السنوات الخمس عشرة الماضية، فإن تحقيق تعميم التعليم الابتدائي سيتطلب تجديد الاهتمام به في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، في الوقت الذي يعمل فيه المجتمع العالمي على توسيع نطاق التعليم لتعميمه على التعليم الثانوي أيضاً. وبالاستفادة من الدروس المستقاة من الأهداف الإنمائية للألفية، يتعين أن توجه التدخلات نحو احتياجات فئات محدّدة من الأطفال – لا سيما نحو البنات، والأطفال المنتمين إلى الأقليات وإلى المجتمعات البدوية، والأطفال المنخرطين في عمل الأطفال، والأطفال من ذوي الإعاقة، والأطفال في حالات النزاع أو في الأحياء الفقيرة في المناطق الحضرية. كما يكتسي أهمية أساسية الاستثمار في نوعية التعليم وضمان مصادر تمويله المستدام.

وللركود في التقدم في مجال التعليم آثار عميقة بالنسبة للأطفال غير القادرين على الذهاب إلى المدرسة. ومع تطلع العالم إلى مرحلة ما بعد عام ٢٠١٥، فإن من الأهمية القصوى أن نمعن الفكر في الأسباب الجذرية التي تحدّ من تحقيق التقدم في مجال معرفة الشباب للقراءة والكتابة في بعض أجزاء العالم، وأن نتصدى لهذه الأسباب. كما أن من الضروري استكشاف نهُج جديدة لإجراء تقدير مباشر لدرجة استيعاب الأطفال للمهارات التي يتعلمونها، وتقدير ما إذا كانوا يتعلمون المهارات التي يحتاجون إليها في القرن الحادي والعشرين.

الهدف ٣

تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

حقائق أساسية

- حقق نحو ثلثي البلدان في المناطق النامية التكافؤ بين الجنسين في التعليم الابتدائي.
- على المستوى العالمي، يشارك نحو ثلاثة أرباع الرجال في سن العمل في القوى العاملة، بالمقارنة بنصف النساء في سن العمل.
- تشكل المرأة اليوم نسبة ٤١ في المائة من العاملين بأجر خارج قطاع الزراعة، مما يمثل زيادة عن نسبتها في عام ١٩٩٠ والتي كانت ٣٥ في المائة.
- نسبة النساء في المجالس البرلمانية ارتفعت في المتوسط إلى الضعفين تقريباً خلال السنوات العشرين الماضية، غير أن المرأة لا تزال تشغل مقعداً واحداً فقط من أصل كل خمسة مقاعد في تلك المجالس.

الغاية ٣ - ألف

إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي، ويفضّل أن يكون ذلك بحلول عام ٢٠٠٥، وفي جميع مراحل التعليم في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٥

حققت غالبية المناطق التكافؤ بين الجنسين في التعليم الابتدائي غير أن أوجه التفاوت مستمرة في مراحل التعليم الأعلى

مؤشر التكافؤ بين الجنسين * في معدّلات التسجيل الإجمالية في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والعالي في المناطق النامية، ١٩٩٠، و٢٠٠٠، و٢٠١٥

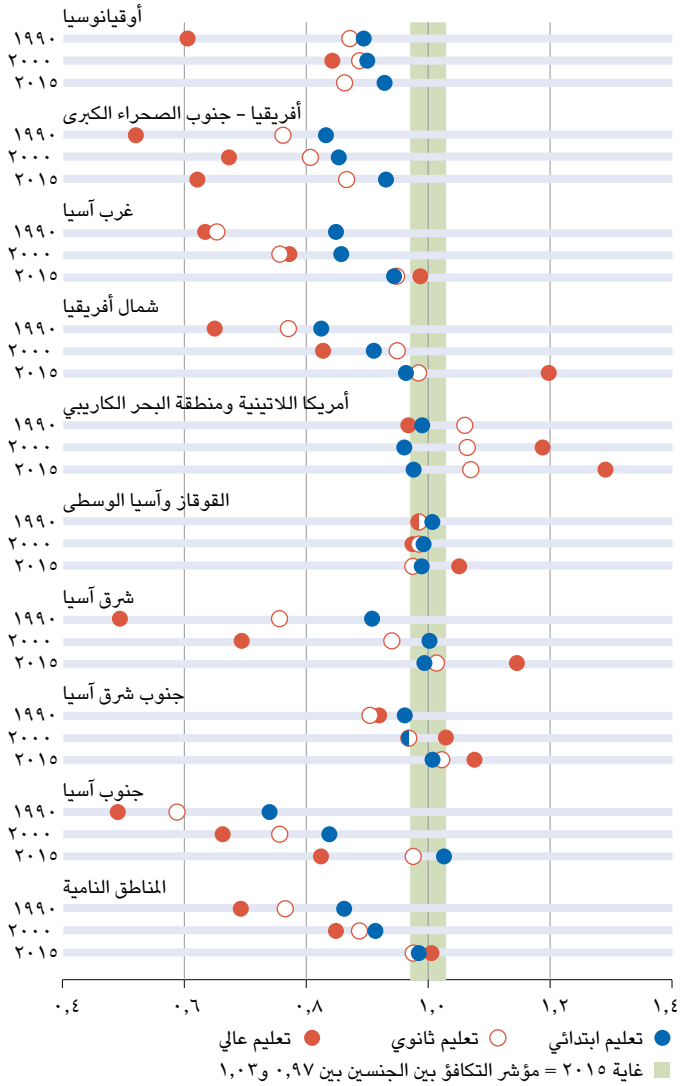

* يعرّف مؤشر التكافؤ بين الجنسين بأنه نسبة تسجيل الإناث الإجمالية إلى نسبة تسجيل الذكور الإجمالية في كل مرحلة من مراحل التعليم.

ملاحظة: بيانات عام ٢٠١٥ هي توقعات. بيانات عام ١٩٩٠ لمنطقة القوقاز وآسيا الوسطى تشير لعام ١٩٩٣. توقعات عام ٢٠١٥ للتعليم الابتدائي والعالي لأوقيانوسيا غير متوفرة. وتستخدم بيانات عام ٢٠١٢ للتعليم الابتدائي.

لتعليم النساء والفتيات أثر مضاعف على التقدم المحرز في جميع مجالات التنمية. ونتيجة للجهود الوطنية والدولية وللحملة الخاصة بالأهداف الإنمائية للألفية، بات اليوم عدد الفتيات المسجلات في المدرسة أكبر بكثير مما كان عليه منذ ١٥ سنة. وقد شهد التفاوت بين الجنسين تناقصاً كبيراً في جميع مراحل التعليم منذ عام ٢٠٠٠. وحققت المناطق النامية ككل الغاية المتمثلة في إزالة التفاوت بين الجنسين في جميع مراحل التعليم، ففي عام ٢٠١٥، بلغ مؤشر التكافؤ بين الجنسين ٠,٩٨ في المرحلتين الابتدائية والثانوية و ١,٠١ في مرحلة التعليم العالي (يتراوح الرقم المقبول لمؤشر التكافؤ بين الجنسين بين ٠,٩٧ و١,٠٣). غير أن هناك فوارق كبيرة مستمرة بين المناطق والبلدان، فأوجه التفاوت لصالح أيّ من الجنسين يمكن أن يلغي بعضها بعضاً عندما ترد الأرقام مجمعة بدون تفاصيل.

وقد تحققت أكبر التحسينات في التعليم الابتدائي. فهناك اليوم خمس مناطق من أصل المناطق النامية التسع حققت التكافؤ بين الجنسين، وهي: أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والقوقاز وآسيا الوسطى، وشرق آسيا، وجنوب شرق آسيا، وجنوب آسيا. وتحقق أكبر قدر من التقدم في جنوب آسيا، حيث ارتفع مؤشر التكافؤ بين الجنسين من ٠,٧٤ – أدنى نقطة ابتداء بين جميع المناطق في عام ١٩٩٠ – إلى ١,٠٣ في عام ٢٠١٥. وتقلصت الثغرة بين البنات والبنين إلى حدّ كبير في غرب آسيا وأفريقيا – جنوب الصحراء الكبرى وشمال أفريقيا. وعموماً، تحقق التكافؤ بين الجنسين في التعليم الابتدائي، في عام ٢٠١٢، في ٦٤ بلداً من المناطق النامية التي أبلغت عن بيانات مفصلة حسب نوع الجنس. ويوجد في أفريقيا – جنوب الصحراء الكبرى أكثر من نصف البلدان (٥٦ في المائة) التي استمر فيها، في عام ٢٠١٢، التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي.

وفي التعليم الثانوي، تحقق في عام ٢٠١٥ التكافؤ بين الجنسين في القوقاز وآسيا الوسطى وشرق آسيا وشمال أفريقيا وجنوب شرق آسيا وجنوب آسيا. وفي أوقيانوسيا وأفريقيا – جنوب الصحراء الكبرى وغرب آسيا، لا تزال نسبة البنات أقل من نسبة البنين في حين أن نسبة البنين في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أقل من نسبة البنات. وقد تحقق التكافؤ بين الجنسين في المرحلة الثانوية في ٣٦ في المائة من البلدان في المناطق النامية التي توفرت بيانات عام ٢٠١٢ عنها.

وتوجد أكبر أوجه التفاوت بين الجنسين في معدلات التسجيل في التعليم العالي، إذ لم يتم بلوغ هذه الغاية إلاّ في منطقة واحدة من المناطق النامية، وهي غرب آسيا. وتوجد أكثر أوجه التفاوت تطرفاً، على حساب الإناث، في أفريقيا – جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا، وعلى حساب الذكور، في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وشمال أفريقيا وشرق آسيا. أما نسبة البلدان التي حققت الغاية المتعلقة بالتعليم العالي في المناطق النامية والتي توفرت بيانات عام ٢٠١٢ عنها فهي لا تتجاوز ٤ في المائة.

توزع البلدان * في المناطق النامية حسب حالة تحقيق غاية التكافؤ بين الجنسين في مراحل التعليم الابتدائية والثانوية والتعليم العالي، ٢٠٠٠، و٢٠١٢ (بالنسبة المئوية)

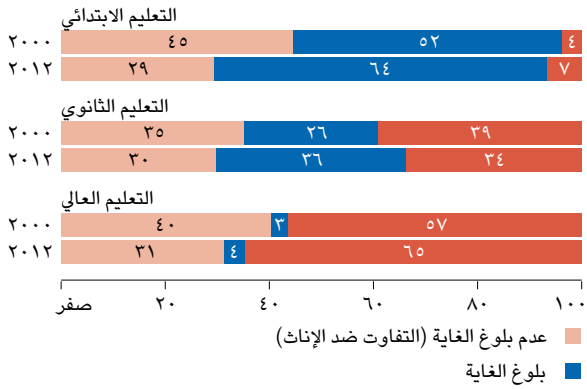

* استناداً إلى البيانات المتوفرة عن ١٦٤ من البلدان أو الأقاليم بالنسبة للتعليم الابتدائي، وعن ١٤٨ من البلدان أو الأقاليم بالنسبة للتعليم الثانوي، وعن ١٢٢ من البلدان أو الأقاليم بالنسبة للتعليم العالي.

يستمر تزايد إمكانية حصول المرأة على العمل بأجر، غير أن هذه الإمكانية لا تزال منخفضة في بعض المناطق

حصة المرأة في العمالة بأجر في القطاع غير الزراعي، ١٩٩٠، و٢٠٠٠، و٢٠١٥ (بالنسبة المئوية)

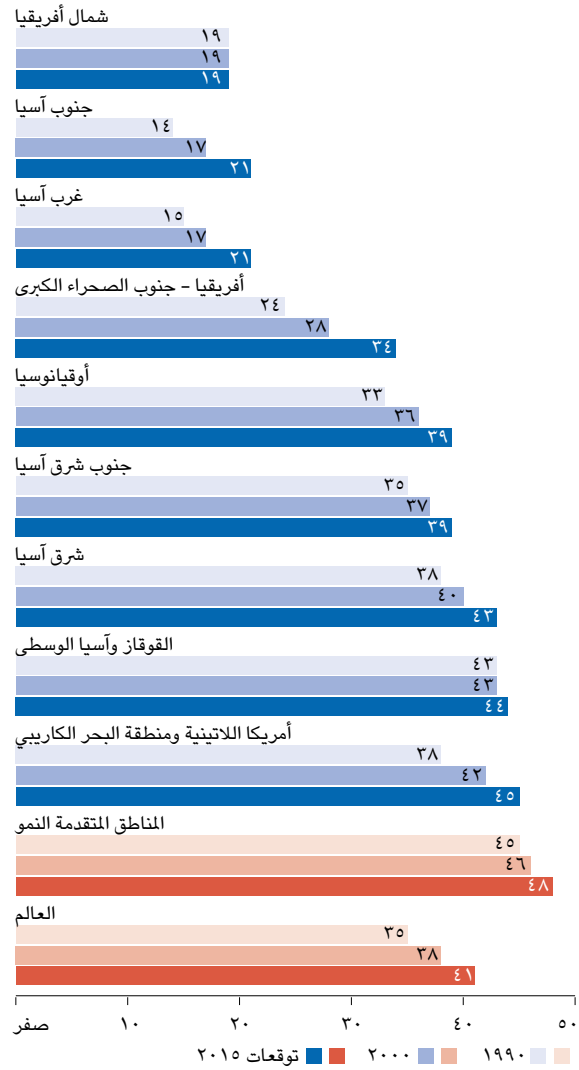

خلال السنوات الخمس والعشرين الأخيرة، استمر التزايد في حصة المرأة في العمالة بأجر، وإن ببطء. فقد ارتفعت نسبة النساء في العمالة بأجر خارج قطاع الزراعة من ٣٥ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٤١ في المائة في عام ٢٠١٥. وخلال الفترة ١٩٩١ - ٢٠١٥، انخفضت ١٣ نقطة مئوية نسبة النساء في العمالة الهشة (من قبيل كون المرأة كعاملة مساهمة في الأسرة أو عاملة لحسابها الخاص)، كحصة من مجموع عمالة النساء، وذلك من ٥٩ في المائة إلى ٤٦ في المائة. وفي المقابل، انخفضت نسبة الرجال في العمالة الهشة ٩ نقاط مئوية، من ٥٣ في المائة إلى ٤٤ في المائة.

لا تزال المرأة في موضع أكثر ضعفاً في سوق العمل

توزيع النساء والرجال في سن العمل (١٥ سنة من العمر وأكثر) حسب المشاركة في القوى العاملة، والرجال والنساء العاملون حسب وضعهم من حيث العمالة، ٢٠١٥ (بالنسبة المئوية)

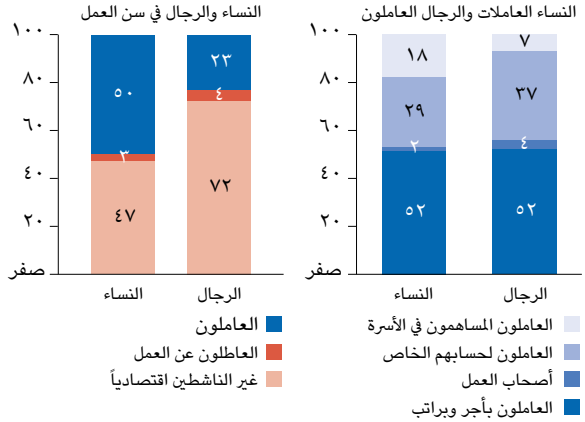

ملاحظة: بيانات عام ٢٠١٥ هي توقعات. يمكن ألاّ يصل مجموع النسب المئوية في الرسمين البيانيين إلى المائة بسبب تدوير الأرقام.

على الرغم من المكتسبات الملحوظة التي حققتها المرأة، يستمر وجود ثغرات هامة بين النساء والرجال في سوق العمل. فمشاركة المرأة في القوى العاملة لا تزال أقل احتمالاً من مشاركة الرجل. وفي عام ٢٠١٥، يوجد في القوى العاملة نحو ٥٠ في المائة من النساء في سن العمل (١٥ سنة وأكثر)، بالمقارنة بنسبة ٧٧ في المائة من الرجال.

وعلى الرغم من التقدم الذي حققته المرأة في مجال التعليم، فإنها تواجه انتقالاً أكثر صعوبة إلى العمل بأجر وهي تحصل على دخل أقل من الرجل. وعلى المستوى العالمي، تقل نسبة ما تكتسبه المرأة بـ ٢٤ في المائة عما يكتسبه الرجل، وتوجد أكبر الفوارق في جنوب آسيا (٣٣ في المائة) وأفريقيا - جنوب الصحراء الكبرى (٣٠ في المائة). ومن أصل ٩٢ بلداً تتوفر عنها بيانات معدلات البطالة حسب مستوى التعليم، يزيد في ٧٨ بلداً معدّل بطالة المرأة التي تتمتع بتعليم متقدم على معدل بطالة الرجل الحاصل على مستوى مماثل من التعليم.

وتبقى مشاركة المرأة في القوى العاملة منخفضة بشكل خاص في غرب آسيا وشمال أفريقيا وجنوب آسيا حيث يتراوح معدل مشاركة المرأة بين ربع وثلث معدّل مشاركة الرجل. وتشمل الحواجز التي تعترض سبيل مشاركة المرأة المسؤوليات المنزلية والقيود الثقافية. ويحدّ هذان العاملان من دخل المرأة أيضاً.

وبالمقارنة بالرجل، يرجح أن تعمل المرأة كعاملة مساهمة في الأسرة دون أن تتمتع بأيّ أمن مالي أو استحقاقات اجتماعية. وفي عام ٢٠١٥، بلغت نسبة النساء اللاتي يعملن كعاملات مساهمات في الأسرة ١٨ في المائة بالمقارنة بنسبة ٧ في المائة من الرجال العاملين. كما يقل احتمال عمل المرأة كعاملة لحسابها الخاص.

زاد التمثيل السياسي للمرأة، غير أن التكافؤ لا يزال هدفاً بعيد المنال

نسبة المقاعد التي تشغلها نساء في البرلمانات الأحادية المجلس أو في المجالس البرلمانية الدنيا، ٢٠٠٠، و٢٠١٥ (بالنسبة المئوية)

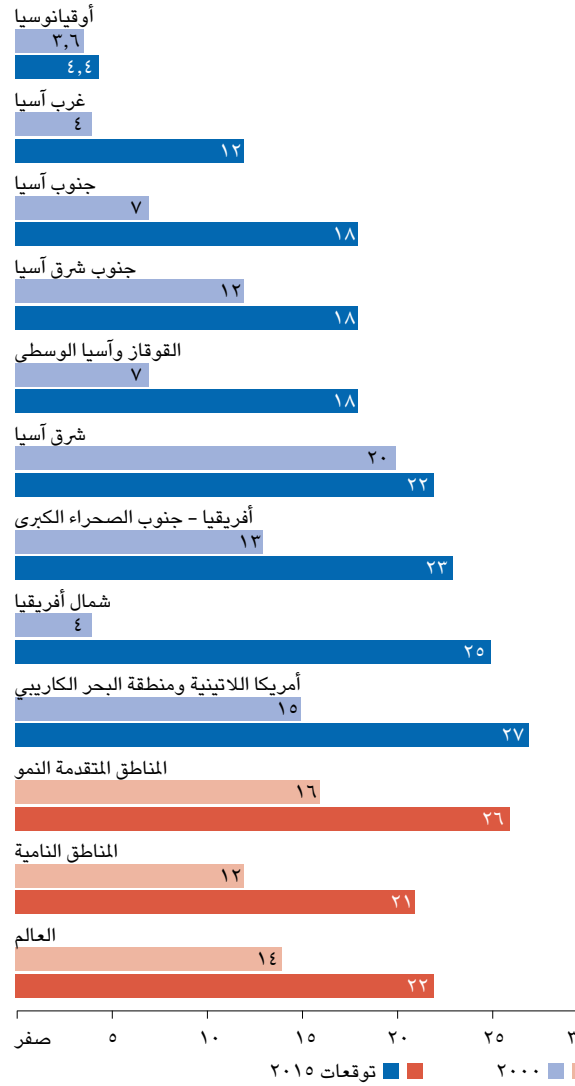

منذ عام ١٩٩٥، عندما اعتمد منهاج عمل بيجين لتمكين المرأة، ارتفع إلى ضعفيه تقريباً المتوسط العالمي لنسب تواجد المرأة في البرلمان، وذلك من ١١ في المائة في عام ١٩٩٥ إلى ٢٢ في المائة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وقد زاد عدد النساء في البرلمان في ٩٠ في المائة تقريباً من البلدان الـ ١٧٤ التي تتوفر عنها البيانات للفترة ١٩٩٥ - ٢٠١٥. وارتفع من ٥ إلى ٤٢ عدد البرلمانات الأحادية المجلس أو البرلمانات الدنيا التي تشغل فيها المرأة أكثر من ٣٠ في المائة من المقاعد، في حين أن عدد تلك البرلمانات التي تشغل فيها المرأة أكثر من ٤٠ في المائة من المقاعد ارتفع من ١ إلى ١٣. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، كان هناك أربعة بلدان تشغل النساء فيها أكثر من ٥٠ في المائة من المقاعد البرلمانية. وهناك بلد واحد هو رواندا تشغل المرأة أكثر من ٦٠ في المائة من المقاعد البرلمانية فيه.

كما أن هذه المكتسبات مشتركة على نحو متماثل بين المناطق. ففي عام ١٩٩٥ كانت أوروبا تسيطر على المواقع العشرة الأعلى في ترتيب تواجد النساء في البرلمان على مستوى العالم. أما في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، فإن ٤ من البلدان العشرة الأعلى تقع في أفريقيا - جنوب الصحراء الكبرى، في حين أن القارة الأمريكية وأوروبا يحتل كل منهما ثلاثة مواقع بين البلدان العشرة الأعلى. على أن الزيادة الأكبر في تمثيل المرأة خلال العشرين سنة الأخيرة حصلت في رواندا، التي شهدت ارتفاعاً قدره ٦٠ نقطة مئوية؛ وأندورا، ٤٦ نقطة مئوية؛ وبوليفيا، ٤٢ نقطة مئوية. كما انخفض عدد البرلمانات التي تقتصر عضويتها على الرجال من ١٠ إلى ٥.

واستند هذا النجاح إلى فرض حصص انتخابية في أكثر من ١٢٠ بلداً. غير أن هناك تباطؤاً كبيراً في التقدم المحرز منذ عام ٢٠١٤، مما يمكن أن يشير إلى أن أثر "المسار السريع" للحصص الجنسانية بلغ أوجه. ويستدعي ذلك الأخذ بتدابير إضافية ترمي إلى النهوض بالتمكين السياسي للمرأة.

أما التقدم المحرز في المراكز القيادية فقد كان بطيئاً. فنسبة النساء اللاتي يقدن البرلمان (بصفة رئيس للبرلمان) لا تتجاوز ١٦ في المائة، ولا تمثل المرأة إلاّ ١٨ في المائة من جميع الوزراء الحكوميين في العالم، مما يشكل زيادة لا تتجاوز ٤ نقاط مئوية منذ عام ٢٠٠٥.

لا بدّ من تقويم الأسباب الأساسية لعدم المساواة بين النساء والرجال

في حين أنه تم إحراز كثير من التقدم نحو مساواة النساء والفتيات في التعليم والعمالة والتمثيل السياسي خلال العقدين الماضيين، لا تزال هناك ثغرات كبيرة ولا سيما في المجالات التي لم تعالجها الأهداف الإنمائية للألفية. ولبلوغ تعميم تفعيل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، فإن من الأهمية القصوى أن نعالج المجالات الرئيسية لعدم المساواة بين الجنسين، بما في ذلك التمييز الجنساني على مستوى القانون وعلى المستوى العملي، والعنف ضد المرأة والفتاة، وعدم المساواة بين الرجال والنساء في الفرص في سوق العمل، وعدم المساواة في تقسيم الرعاية المقدمة بلا أجر والعمل المنزلي غير المأجور، وقلة سيطرة النساء على الأصول والممتلكات، وعدم مشاركة المرأة على قدم المساواة في اتخاذ القرار على المستويين الخاص والعام. وينبغي إدراج المنظورات الجنسانية بصورة كاملة في جميع أهداف خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

الهدف ٤

تقليل وفيات الأطفال

حقائق أساسية

- تراجعت على المستوى العالمي وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر بمعدل يزيد على النصف، إذ انخفضت هذه الوفيات في الفترة بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٥ من ٩٠ إلى ٤٣ حالة وفاة في كل ١ ٠٠٠ ولادة حية.
- كان معدّل الانخفاض في وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر أسرع بثلاث مرات مما كان عليه في أوائل التسعينات.
- ساعد التحصين ضد الحصبة على تجنب ما يقارب ١٥,٦ مليون وفاة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٣.
- تلقّى نحو ٨٤ في المائة من الأطفال في العالم جرعة واحدة على الأقل من اللقاح ضد الحصبة في عام ٢٠١٣.
- في عام ٢٠١٥، يفقد ١٦ ٠٠٠ طفل دون الخامسة من العمر حياتهم كل يوم، ومعظم ذلك لإصابات من الممكن الوقاية منها. ولا بدّ أن يستمر التركيز على بقاء الطفل في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

الغاية ٤ - ألف

تخفيض معدّل وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر بنسبة الثلثين خلال الفترة بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٥

تم تحقيق تقدم كبير في خفض وفيات الأطفال، غير أن من الممكن إنقاذ المزيد منهم من الموت الناجم عن أسباب يمكن الوقاية منها

معدّل وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر، ١٩٩٠ و٢٠١٥
(الوفيات في كل ١ ٠٠٠ ولادة حية)

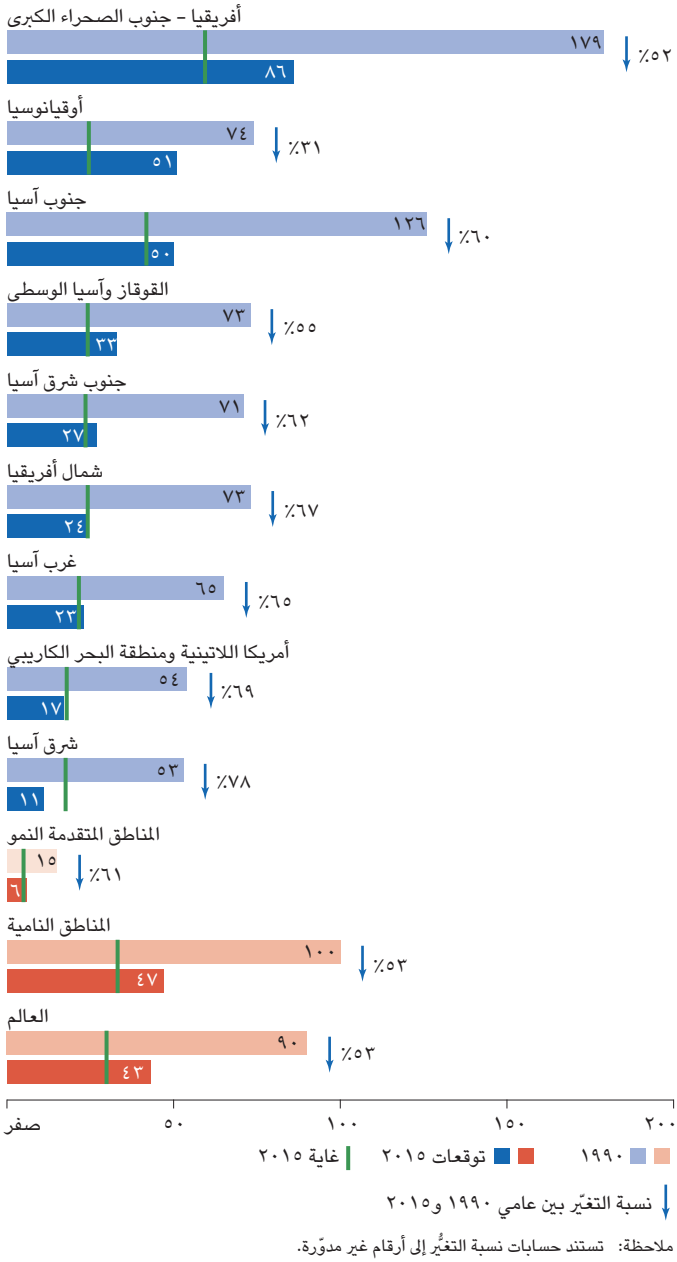

ملاحظة: تستند حسابات نسبة التغيُّر إلى أرقام غير مدوّرة.

يعتبر التراجع المذهل في عدد وفيات الأطفال التي يمكن الوقاية منها خلال ربع القرن الأخير واحداً من أهم الإنجازات في تاريخ البشرية. وحسب تقديرات أوّلية، فقد انخفض معدّل وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر على المستوى العالمي بمعدّل يزيد على النصف، أيّ من ٩٠ إلى ٤٣ حالة وفاة في كل ١ ٠٠٠ ولادة حية، وذلك بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٥. ويعني ذلك انخفاض عدد وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر إلى حوالي ٦ ملايين في عام ٢٠١٥ بعد أن كان عددها ١٢,٧ مليوناً في عام ١٩٩٠. وقد انخفض معدّل وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر بنسبة ٥٠ في المائة أو أكثر في جميع مناطق العالم باستثناء أوقيانوسيا.

وعلى الرغم من التحسن المثير الذي شهدته معظم المناطق، فإن الاتجاهات الحالية لا تكفي لبلوغ الغاية التي حددتها الأهداف الإنمائية للألفية في هذا المجال. فبمعدّل التقدم الحالي، لن يبلغ العالم الغاية المتعلقة بوفيات الأطفال دون الخامسة من العمر إلاّ بعد حوالي ١٠ سنوات من الموعد المحدّد لها. ولا يزال تحقيق التقدم في بقاء الطفل صعب المنال بالنسبة لكثير من الأطفال الأصغر عمراً والأطفال في الحالات الأشد هشاشة. وفي عام ٢٠١٥، لا يزال ١٦ ٠٠٠ طفل دون الخامسة من العمر يفقدون حياتهم يومياً، ومعظمهم من أسباب من الممكن الوقاية منها، من قبيل الالتهاب الرئوي والإسهال والملاريا.

ومع أن أفريقيا - جنوب الصحراء الكبرى لديها أعلى معدّلات وفيات الأطفال، فقد شهدت هذه المنطقة أكبر تراجع في وفيات الأطفال، خلال العقدين الماضيين. فمعدّل وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر انخفض من ١٧٩ حالة وفاة في كل ١ ٠٠٠ ولادة حية في عام ١٩٩٠ إلى ٨٦ حالة في عام ٢٠١٥. ومع ذلك فإن المنطقة لا تزال تتطلب تسريع التقدم على نحو عاجل. ولا يكفي منطقة أفريقيا - جنوب الصحراء الكبرى أنها تتحمل نحو نصف عبء العالم في وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر – ٣ ملايين حالة وفاة في عام ٢٠١٥ – فهي أيضاً المنطقة الوحيدة التي ينتظر أن تشهد ارتفاعاً كبيراً في عدد الولادات الحية وعدد الأطفال دون الخامسة من العمر خلال العقود المقبلة. ويعني ذلك أن عدد وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر سيرتفع هو أيضاً إذا لم يتحقق تقدم في تخفيض معدّل هذه الوفيات بصورة تكفي لتجاوز النمو السكاني.

كما تستمر معاناة منطقة جنوب آسيا من ارتفاع معدّل وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر، الذي بلغ ٥٠ حالة في كل ١ ٠٠٠ ولادة حية في عام ٢٠١٥، ومن ارتفاع مجموع الوفيات البالغ ١,٨ مليون حالة وفاة.

للتركيز على حديثي الولادة أهمية حاسمة للمضي في تسريع التقدم في مجال بقاء الطفل

عدد الوفيات كل يوم من الأيام الـ ٢٨ الأولى من الحياة، ٢٠١٣
(بالآلاف)

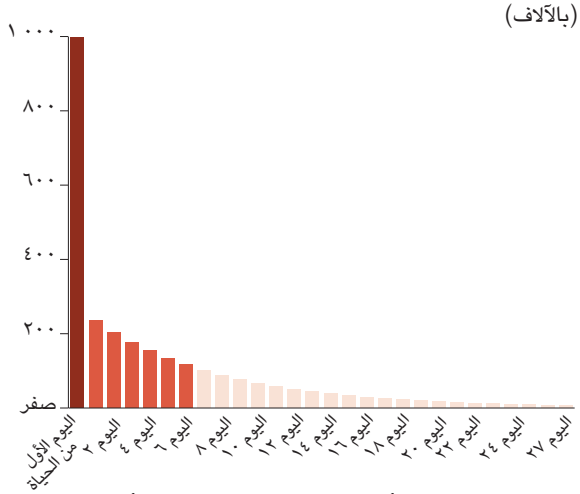

يعتبر اليوم الأول والأسبوع الأول والشهر الأول من الحياة الأشد حسماً فيما يتعلق بفرص بقاء الطفل. فمن أصل الـ ٦ ملايين من الأطفال الذين سيفقدون حياتهم قبل عيد ميلادهم الخامس في عام ٢٠١٥، هناك نحو مليون طفل يتنفسون لأول مرة وآخر مرة خلال اليوم الأول لولادتهم. وهناك مليون طفل آخر يُتوفون خلال الأسبوع الأول من الولادة، ونحو ٢,٨ ملايين طفل يُتوفون خلال الأيام الـ ٢٨ الأولى من الحياة (فترة الولادة الحديثة).

وخلال الفترة بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٥، انخفض معدّل وفيات الأطفال الحديثي الولادة من ٣٣ حالة وفاة إلى ١٩ حالة وفاة في كل ١ ٠٠٠ ولادة حية على المستوى العالمي. ونظراً لأن معدّل الانخفاض في وفيات الأطفال الحديثي الولادة كان أبطأ من معدّل وفيات الأطفال في سن شهر واحد إلى ٥٩ شهراً، فإن وفيات الأطفال الحديثي الولادة يشكل الآن الحصة الأكبر بين وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر. وتشهد جميع مناطق العالم زيادة في وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر التي تطرأ خلال فترة الولادة الحديثة.

وينجم نحو ثلاثة أرباع وفيات حديثي الولادة في مختلف أنحاء العالم عن تعقيدات الولادة المبكرة (٣٥ في المائة)، وتعقيدات المخاض والولادة (٢٤ في المائة)، والإنتان (١٥ في المائة). وفي منطقتي أفريقيا - جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا يعود كثير من الوفيات أيضاً إلى أمراض مُعدية يمكن منعها. ويمكن تفادي كثير من وفيات حديثي الولادة بتدخلات بسيطة وفعّالة من حيث

التكلفة وشديدة الأثر تعالج احتياجات النساء وحديثي الولادة من خلال مراحل الرعاية المتواصلة، مع التشديد على الرعاية حول وقت الولادة. ومع ذلك، فإن التحليل يبين أن كثيراً من حديثي الولادة والأمهات لا يحصلون على هذه التدخلات الأساسية.

يتطلب تحقيق مزيد من التحسين في مجال بقاء الطفل جهوداً متّسقة للحدّ من أوجه التباين الاجتماعي الاقتصادي

معدّلات وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر حسب مكان الإقامة والثروة ومستوى تعليم الأم، ٢٠٠٥ - ٢٠١٣

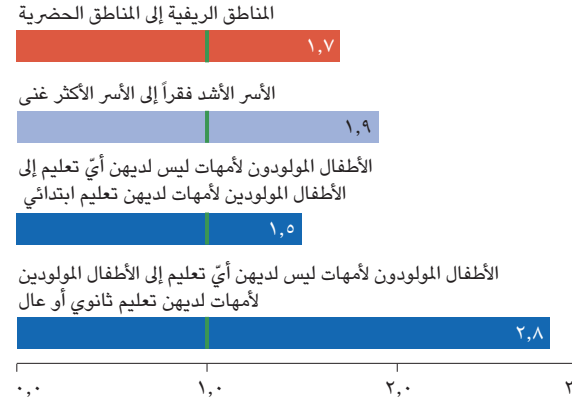

ملاحظة: تستند البيانات إلى استقصاءات مجموعات المؤشرات المتعددة واستقصاءات السكان والصحة التي أُجريت بين عام ٢٠٠٥ وتموز/يوليه ٢٠١٣. وتستخدم بيانات أحدث استقصاءات تلك الفترة للبلدان التي تغطيها عدة استقصاءات. وتستند بيانات الخُمس الأكثر غنى إلى استقصاءات من ٥٥ بلـداً، أما بيانات التعليم فهي تستند إلى استقصاءات من ٥٩ بلداً، في حين أن بيانات مكان الإقامة تستند إلى استقصاءات من ٦٠ بلداً.

يعتبر التحسن المذهل في مجال بقاء الطفل أمراً يحظى بالترحيب طبعاً، غير أن هذا النجاح لا يشمل جميع الأسر. وتبين استقصاءات الأسر أن أطفال الأسر الأشد فقراً يبقون في حالة ضعف غير متناسب بالمقارنة بالأسر الأكثر غنى. وفي المتوسط، فإن معدّلات وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر هي ضعفها بين أطفال الأسر الأشد فقراً بالمقارنة بأطفال الأسر الأكثر غنى.

كما أن من الأرجح أن تصيب الوفاة أطفال المناطق الريفية. فاحتمال تعرض هؤلاء الأطفال للوفاة قبل عيد ميلادهم الخامس أكبر بـ ١,٧ مرة من الأطفال في المناطق الحضرية. ويبقى تعليم الأم العامل الأقوى في انعدام المساواة في معدّلات البقاء. فأطفال الأمهات اللاتي أنهين المرحلة الثانوية أو مرحلة دراسية أعلى يرجح أن يبقوا على قيد الحياة بمعدّل ثلاث مرات أكثر من أطفال الأمهات اللاتي لم يتلقّين أيّ تعليم.

وقد شهدت معدّلات وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر تراجعاً أسرع في الأسر الفقيرة خلال العقد الأخير، مما يشير إلى تحسن من حيث المساواة. ومع تسارع وتائر التقدم في تلك الأسر، فإن الثغرة بين الأسر الأكثر غنى والأشد فقراً آخذة في التقلص في معظم المناطق. كما تتقلص في بعض البلدان أوجه التفاوت في وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر حسب مستوى تعليم الأم ومكان الإقامة. على أن الاستمرار في هذا التقدم يتطلب استراتيجيات تستهدف الأطفال الأكثر ضعفاً المنتمين إلى الأسر الأشد فقراً وأطفال المناطق الريفية، كما يتطلب استراتيجيات تدعم تعليم الإناث وتمكين المرأة. وهناك حاجة أيضاً إلى رصد

أوضاع التفاوت التي كثيراً ما تُحجب خلف المتوسطات العالمية والوطنية، وإلى الإبلاغ عنها.

تتراجع معدّلات وفيات الأطفال بسرعة تفوق سرعة تراجعها في أيّ وقت مضى

المعدّل السنوي لانخفاض وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر، ١٩٩٠ – ٢٠١٣ (بالنسبة المئوية)

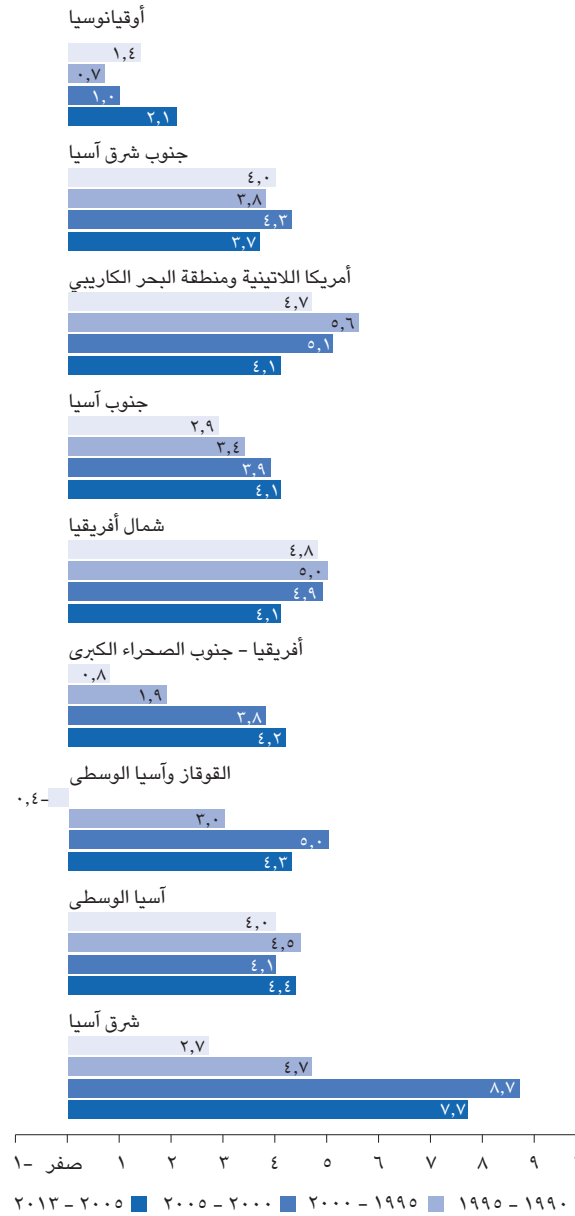

خلال العقدين الماضيين، نجح العالم في خفض معدّلات وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر بسرعة تفوق سرعة تراجعها في أيّ وقت مضى. وقد تضاعف المعدّل السنوي العالمي لهذا الانخفاض أكثر من ثلاث مرات منذ أوائل التسعينات. وفي أفريقيا – جنوب الصحراء الكبرى، وعلى الرغم من معدّل وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر المرتفع نسبياً، كان معدّل الانخفاض أسرع بخمس مرات خلال الفترة ٢٠٠٥ – ٢٠١٣ مما كان عليه خلال الفترة ١٩٩٠ – ١٩٩٥، فقد تسارع من ٠,٨ في المائة سنوياً إلى ٤,٢ في المائة سنوياً.

وتسارع معدّل خفض وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر منذ عام ١٩٩٥ في البلدان من جميع مستويات الدخل، فيما عدا البلدان المرتفعة الدخل. ومع أن هناك صلة بين مستوى دخل بلد ما ومعدّل وفيات الأطفال فيها، فإن الانخفاض القوي في معدّلات وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر في عدد من البلدان المنخفضة الدخل – ومنها تحديداً أثيوبيا وإريتريا وأوغندا وبنغلاديش وجمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا وكمبوديا وكولومبيا وليبريا ومدغشقر وملاوي وموزامبيق ونيبال والنيجر – يثبت أن انخفاض الدخل ليس بالضرورة عائقاً أمام إنقاذ حياة الطفل.

أنقذ التحصين ضد الحصبة حياة الملايين من الأطفال، غير أن التقدم نحو القضاء التام على الحصبة توقف

تقديرات وفيات الأطفال بسبب الحصبة (بالآلاف)، **ونسبة الأطفال في الفئة العمرية الملائمة الذين تلقّوا جرعة واحدة على الأقل من اللقاح ضد الحصبة، ١٩٩٠ – ٢٠١٣** (بالنسبة المئوية)

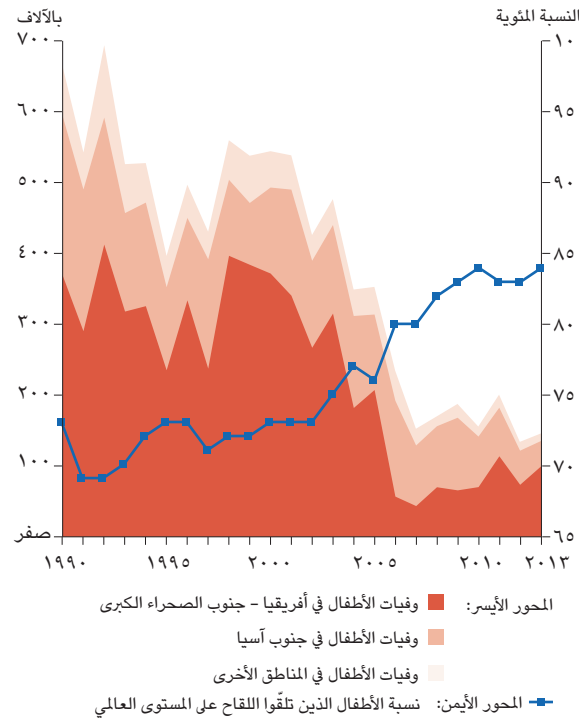

شهدت الوفيات الناجمة عن الحصبة تراجعاً سريعاً منذ عام ٢٠٠٠، إذ انخفضت من ٥٤٤ ٢٠٠ حالة وفاة إلى ٧٠٠ ١٤٥ حالة وفاة في عام ٢٠١٣، وذلك أساساً بين الأطفال دون الخامسة من العمر. وبالمقارنة بتقديرات الوفيات في غياب برنامج للتحصين ضد الحصبة، تم تجنب نحو ١٥,٦ مليون حالة وفاة بفضل التحصين ضد الحصبة خلال الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٣. وتشكل الوفيات الناجمة عن الحصبة في أفريقيا – جنوب الصحراء الكبرى (٠٠٠ ٩٦ حالة) وجنوب آسيا (٨٠٠ ٣٩ حالة) ٩٣ في المائة من المجموع التقديري للوفيات الناجمة عن الحصبة في عام ٢٠١٣ في مختلف أنحاء العالم.

وخلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠١٣ أيضاً، انخفض عدد حالات الحصبة المبلغ عنها سنوياً على المستوى العالمي بنسبة ٦٧ في المائة، من أكثر من ٠٠٠ ٨٥٣ حالة في عام ٢٠٠٠ إلى أقل من ٠٠٠ ٢٧٩ حالة في عام ٢٠١٣. غير أن عدد حالات الحصبة في عام ٢٠١٣ عاد فارتفع عن عددها في عام ٢٠١٢ والذي كان قد بلغ ٧٠٠ ٢٢٧ حالة. ولسوء الحظ فإن استمرار تفشي هذا المرض – بسبب ضعف نظم التحصين الروتيني وتأخر تنفيذ المكافحة المعجلة للمرض – أدى إلى توقف الزخم نحو تحقيق الغايات المحددة على المستوى الإقليمي والعالمي للسيطرة على الحصبة والقضاء التام عليها.

ويمكن الوقاية من الحصبة بجرعتين من اللقاح الآمن والفعّال والمنخفض التكلفة. وخلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠٠٩، زادت التغطية العالمية بالجرعة الأولى من اللقاح ضد الحصبة من ٧٣ في المائة إلى ٨٣ في المائة، غير أن هذه التغطية ركدت عند نسبة ٨٣ – ٨٤ في المائة في الفترة ٢٠١٠ – ٢٠١٣. وقد تحقق أكبر تقدم في أفريقيا – جنوب الصحراء الكبرى حيث زادت التغطية من ٥٣ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٧٤ في المائة في عام ٢٠١٣. وخلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠١٣، ارتفع عدد البلدان التي تقدم الجرعة الثانية من اللقاح من ٩٦ إلى ١٤٨ بلداً، وارتفعت نسبة التغطية العالمية بالجرعة الثانية من ١٥ في المائة إلى ٥٣ في المائة.

وعلى الرغم من حجم هذه المكتسبات، فإن التقدم توقف منذ عام ٢٠١٠ وهو اليوم باق على ضعفه. ويقدر أن ٢١,٦ مليون رضيع لم يتلقّوا الجرعة الأولى في عام ٢٠١٣. وكثير منهم ينتمون إلى المجتمعات المحلية الأشد فقراً والأكثر تهميشاً والتي تعيش خصيصاً في مناطق يصعب الوصول إليها. ويتطلب تنشيط التقدم أن تواصل البلدان والمجتمع الدولي الحملة للقضاء على الحصبة. كما يتطلب تحقيق زيادات منصفة في التغطية بالتحصين استثمارات كبيرة ومستمرة في تعزيز النُظم الصحية.

لا بدّ من الحفاظ على بقاء الطفل كعنصر مركزي في صميم خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

يتطلب خفض وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر إرادة سياسية واستراتيجيات سليمة وموارد كافية. وقد أحدثت الأهداف الإنمائية للألفية تقدماً كبيراً غير مسبوق في مجال تخفيض وفيات الأطفال. وأسهم كل من العلاج الفعّال الذي يمكن تحمل تكلفته، وتحسين تنفيذ الخدمات، وتوفر الالتزام السياسي، في تحقيق تقدم في هذا المجال. ومع ذلك، هناك ١١ طفلاً يفقدون حياتهم قبل بلوغ عيد ميلادهم الخامس في كل دقيقة في مختلف أنحاء العالم، ومعظمهم لأسباب يمكن الوقاية منها. فهناك حاجة إلى القيام بالمزيد من العمل لتحسين معدّلات بقاء الطفل.

ويبين تحقق الهدف ٤ في عدد كبير من البلدان، حتى في عدد من البلدان الفقيرة جداً، أن الأمر ممكن. ومع استمرار تعرض الملايين من النساء والأطفال لخطر الموت الناجم عن أسباب يمكن الوقاية منها، فإنه يتعين الحفاظ على بقاء الأم والطفل الحديث الولادة والطفل عموماً كعنصر مركزي في صميم خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

الهدف ٥

تحسين الصحة النفاسية

حقائق أساسية

- منذ عام ١٩٩٠، تم خفض معدّل الوفيات النفاسية إلى النصف تقريباً، وقد تحقق معظم ذلك خلال الفترة منذ عام ٢٠٠٠.
- يجري أكثر من ٧١ في المائة من الولادات بمساعدة موظفين صحيين مهرة في عام ٢٠١٤، ويشكل ذلك زيادة في نسبة هذه الولادات التي كانت ٥٩ في المائة في عام ١٩٩٠.
- في المناطق النامية، لا تزيد نسبة الولادات التي تجري بحضور موظفين صحيين مهرة في المناطق الريفية على ٥٦ في المائة، بالمقارنة مع نسبتها البالغة ٨٧ في المائة في المناطق الحضرية.
- لا يحصل إلاّ نصف النساء الحوامل في المناطق النامية على الحدّ الأدنى الموصى به من زيارات الرعاية السابقة للولادة والذي يحدّد بأربع زيارات.
- لا تتوفر البيانات عن أسباب الوفاة النفاسية إلاّ في ٥١ في المائة من البلدان.

الغاية ٥ - ألف

تخفيض معدّل الوفيات النفاسية بمقدار ثلاثة أرباع في الفترة ما بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٥

حققت منطقتا جنوب آسيا وشرق آسيا أكبر تقدم في خفض الوفيات النفاسية

معدّل الوفيات النفاسية، ١٩٩٠، و٢٠٠٠، و٢٠١٣ (الوفيات النفاسية في كل ١٠٠ ٠٠٠ من الولادات الحية للنساء في الفئة العمرية ١٥ - ٤٩)

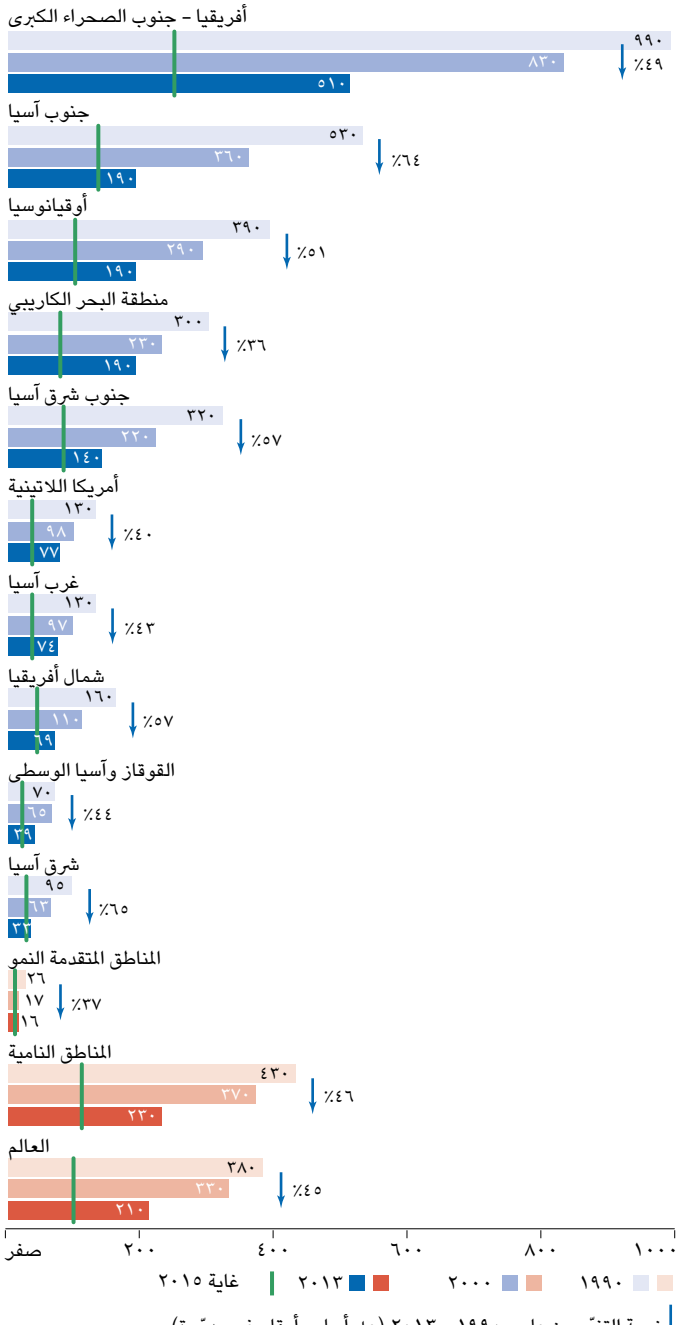

شهدت فرص بقاء الأم تحسناً كبيراً منذ اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية. فقد هبط معدّل الوفيات النفاسية بنسبة ٤٥ في المائة على المستوى العالمي خلال الفترة بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٣، من ٣٨٠ حالة وفاة نفاسية في كل ١٠٠ ٠٠٠ ولادة حية إلى ٢١٠ حالات. وحقق كثير من المناطق النامية تقدماً مطرداً في تحسين الصحة النفاسية، بما في ذلك المناطق التي توجد فيها أعلى معدّلات هذه الوفيات النفاسية. من ذلك مثلاً أن جنوب آسيا شهدت انخفاضاً في معدّل الوفيات النفاسية بنسبة ٦٤ في المائة بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٣، كما انخفضت هذه الوفيات في أفريقيا – جنوب الصحراء الكبرى بنسبة ٤٩ في المائة.

وعلى الرغم من هذا التقدم المحرز، تفقد مئات النساء حياتهن كل يوم أثناء الحمل أو بسبب تعقيدات تتصل بالولادة. وفي عام ٢٠١٣، طرأ معظم هذه الوفيات في المناطق النامية، حيث يزيد معدّل الوفيات النفاسية ١٤ مرة عما هو عليه في المناطق المتقدمة النمو. وعلى المستوى العالمي، يقدر أن هناك ٢٨٩ ٠٠٠ حالة وفاة نفاسية في عام ٢٠١٣، مما يعني أن نحو ٨٠٠ امرأة يفقدن حياتهن كل يوم. وتتركز الوفيات النفاسية في أفريقيا – جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا، حيث مثلت هاتان المنطقتان ٨٦ في المائة من جميع هذه الوفيات على مستوى العالم ككل في عام ٢٠١٣.

على أن من الممكن الوقاية من معظم هذه الوفيات. فاستناداً إلى بيانات الفترة ٢٠٠٣ – ٢٠٠٩، كان النزيف هو سبب غالبية الوفيات النفاسية. فقد مثل ٢٧ في المائة من هذه الوفيات في المناطق النامية و١٦ في المائة تقريباً منها في المناطق المتقدمة النمو. وتشمل التعقيدات الرئيسية الأخرى الالتهابات، وارتفاع ضغط الدم أثناء الحمل، والتعقيدات المتعلقة بالولادة، والإجهاض غير الآمن. ويمكن لتدخلات الرعاية الصحية التي أثبتت جدواها أن تتدبر أمر هذه التعقيدات، بما في ذلك تدخلات الرعاية السابقة للولادة، والرعاية الماهرة أثناء الولادة، والرعاية والدعم في الأسابيع التالية للولادة.

يجري ربع الولادات في العالم ككل دون أية رعاية ماهرة

تتمثل إحدى الاستراتيجيات الأساسية لخفض معدّل الأمراض النفاسية والوفيات النفاسية في ضمان أن تجري كل ولادة بمساعدة موظفين صحيين مهرة، والمقصود بهذه العبارة الطبيب أو المرض أو القابلة. على أن التقدم كان متواضعاً في زيادة نسبة الولادات التي تجري بحضور موظفين مهرة خلال الإطار الزمني للأهداف الإنمائية للألفية، الأمر الذي يعكس نقصاً في حصول الجميع على الرعاية.

وعلى المستوى العالمي، ارتفعت نسبة الولادات التي حضرها موظفون صحيون مهرة من ٥٩ في المائة حول عام ١٩٩٠ إلى ٧١ في المائة حول عام ٢٠١٤. على أن ذلك يعني ترك أكثر من ربع المواليد وأمهاتهم دون أية رعاية صحية أثناء الولادة. وهناك تفاوت كبير بين المناطق في التغطية بالموظفين الصحيين المهرة أثناء الولادة. وتتراوح هذه التغطية بين كونها للجميع في شرق آسيا وللجميع تقريباً (٩٦ في المائة) في القوقاز وآسيا الوسطى، وبين كونها منخفضة لا تتجاوز نسبتها ٥٢ في المائة في أفريقيا – جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا. ففي هاتين المنطقتين توجد أعلى معدّلات وفيات الأم والوليد أثناء الولادة في العالم.

نسبة الولادات التي حضرها عاملون صحيون مهرة، ١٩٩٠، و٢٠٠٠، و٢٠١٤ (بالنسبة المئوية)

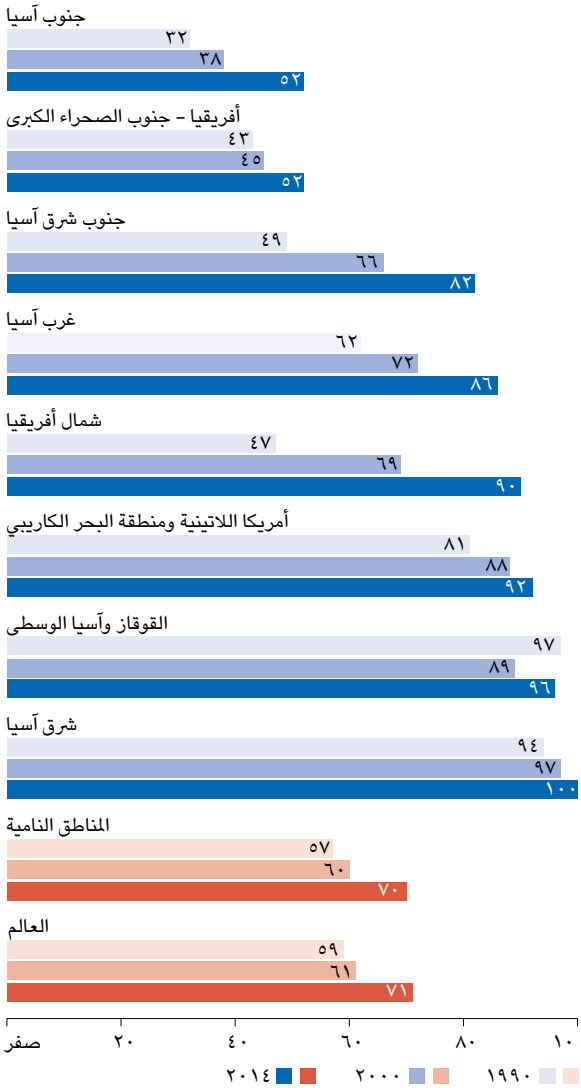

تستمر في معظم المناطق أوجه عدم المساواة في الحصول على الرعاية الصحية النفاسية

نسبة الولادات التي جرت بحضور موظفين صحيين مهرة في المناطق الريفية والحضرية، ٢٠١٠ – ٢٠١٤ (بالنسبة المئوية)

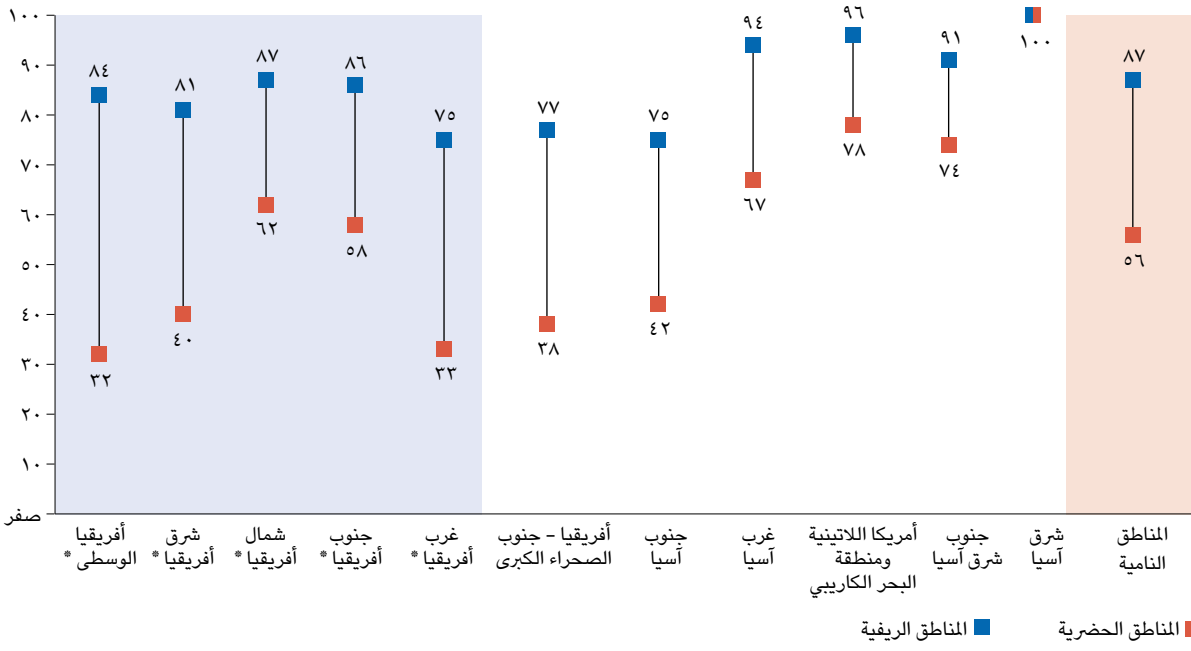

* يظهر تشكيل المناطق الفرعية في أفريقيا على الصفحة ٧١.

ويستمر وجود أوجه عدم مساواة عميقة في إمكانية الحصول على خدمات الصحة الإنجابية وفي استخدام هذه الخدمات في جميع المناطق وضمن كل منها. وفي المناطق النامية، هناك ثغرة حجمها ٣١ نقطة مئوية بين المناطق الحضرية والريفية في تغطية الولادات التي يحضرها موظفون صحيون مهرة، غير أن هذه الثغرة الكبيرة نفسها تحجب حجم أوجه عدم المساواة بين المناطق. ويوجد أكبر فارق بين تغطية المناطق الريفية والحضرية في أفريقيا الوسطى، فهو يبلغ في هذه المنطقة ٥٢ نقطة مئوية. وبالمقابل، ليس هناك أيّ ثغرة في شرق آسيا – أيّ أن ١٠٠ في المائة من الولادات تتم بحضور موظفين صحيين مهرة، سواء في البيئات الحضرية أو الريفية.

الغاية ٥ - باء

تعميم إتاحة خدمات الصحة الإنجابية بحلول عام ٢٠١٥

بعد سنين من التقدم البطيء، لا يحصل إلاّ نصف النساء الحوامل على القدر الموصى به من الرعاية السابقة للولادة

نسبة النساء في الفئة العمرية ١٥ - ٤٩ اللاتي تلقّين أثناء الحمل الرعاية أربع مرات أو أكثر من أحد مقدّمي الرعاية، ١٩٩٠، و٢٠٠٠، و٢٠١٤ (بالنسبة المئوية)

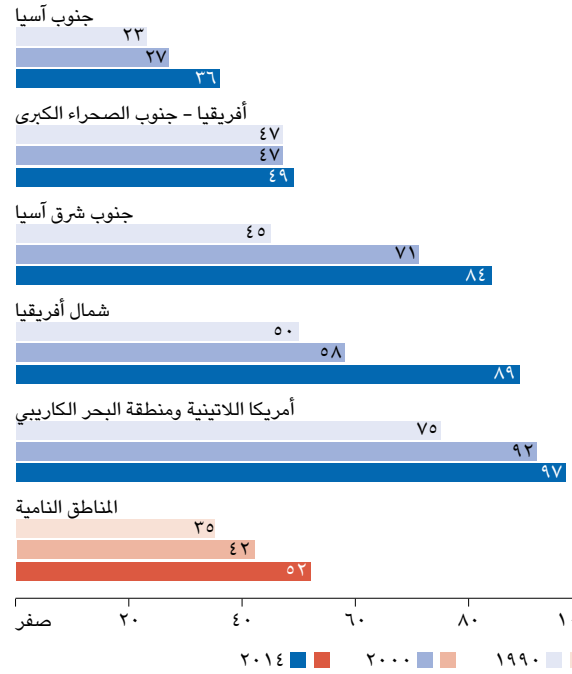

توصي منظمة الصحة العالمية بعدد أدنى من زيارات الرعاية السابقة للولادة أثناء الحمل لضمان صحة الأمهات والمواليد، ويحدد هذا العدد بأربع زيارات. وينبغي أن تتلقى النساء أثناء هذه الزيارات مجموعة إجراءات الرعاية الأساسية على الأقل، مما يشمل المشورة التغذوية. كما ينبغي تنبيههن لعلامات الخطر التي تشير إلى احتمال وجود مشاكل معينة أثناء الحمل، وتقديم الدعم لهن في التخطيط للولادة الآمنة. وفي عام ٢٠١٤، لم يتلق عدد زيارات الرعاية السابقة للولادة الموصى به أثناء الحمل إلاّ نحو ٥٢ في المائة من النساء الحوامل، في المتوسط.

وقد كان التقدم بطيئاً طوال السنوات الـ ٢٥ الماضية، حيث إن الزيادة المتوسطة في التغطية لا تزيد على ١٧ نقطة مئوية منذ نحو عام ١٩٩٠. ففي جنوب آسيا، في عام ٢٠١٤، لم يتلق أربع زيارات أو أكثر للرعاية السابقة للولادة إلاّ ما نسبته ٣٦ في المائة من النساء الحوامل. وفي أفريقيا - جنوب الصحراء الكبرى، ركدت مستويات التغطية خلال العقدين الماضيين ولم يحصل على الرعاية السابقة للولادة بالمستوى الموصى به إلاّ نسبة تتراوح بين ٤٧ و٤٩ في المائة من النساء الحوامل.

ارتفع مستوى استعمال وسائل منع الحمل، غير أن الحاجة غير الملباة لا تزال كبيرة في بعض المناطق

نسبة النساء في الفئة العمرية ١٥ - ٤٩ على المستوى العالمي، المتزوجات أو المرتبطات خارج إطار الزواج، ممن لديهن حاجة غير ملباة إلى تنظيم الأسرة، أو اللاتي يستخدمن أيّ وسيلة من وسائل منع الحمل، ١٩٩٠، و٢٠١٥ (بالنسبة المئوية)

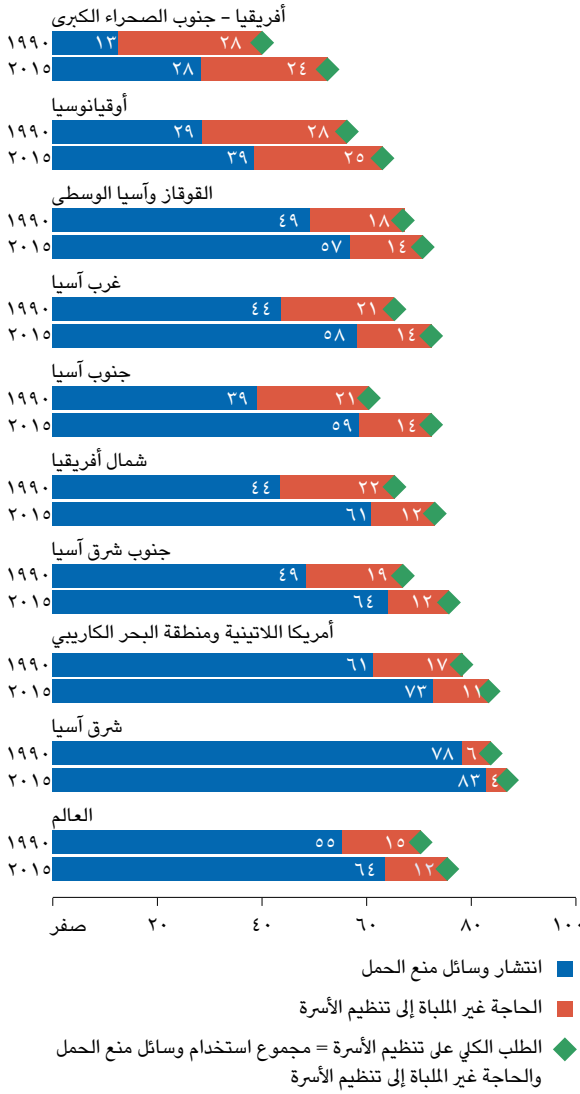

يساعد استخدام وسائل منع الحمل على خفض حالات الحمل غير المقصود والإجهاض غير الآمن والوفيات النفاسية. وعلى المستوى العالمي، زادت نسبة النساء في الفئة العمرية ١٥ - ٤٩، المتزوجات أو المرتبطات خارج إطار الزواج، اللاتي كن يستخدمن أيّة وسيلة من وسائل منع الحمل، من ٥٥ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٦٤ في المائة في عام ٢٠١٥. وفي أفريقيا - جنوب الصحراء الكبرى، ارتفعت هذه النسبة إلى أكثر من ضعفيها خلال الفترة بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٥، من ١٣ في المائة إلى ٢٨ في المائة. وفي جنوب آسيا، ارتفعت النسبة من ٣٩ في المائة إلى ٥٩ في المائة خلال الفترة نفسها.

ويستخدم تسعة من كل عشر أشخاص ممن يستعمل وسائل منع الحمل وسائل فعالة، تشمل فيما تشمله تعقيم الإناث أو الذكور، أو أقراص الهرمون التي يتم تناولها عن طريق الفم، أو الوسائل الرحمية، أو الرفالات، أو مواد الحقن أو الأدوات المزروعة. ومع ذلك، وحتى في عام ٢٠١٥، فإن ١٢ في المائة من النساء في سن الإنجاب، المتزوجات أو المرتبطات خارج إطار الزواج، يرغبن في تأخير الحمل أو تجنبه ولكنهن لا يستعملن أية وسيلة من وسائل منع الحمل. ولا يشمل هذا المؤشر النساء الناشطات جنسياً، من غير المتزوجات أو المرتبطات خارج إطار الزواج، غير أن هذه الفئة بحاجة أيضاً إلى الحصول على المعلومات والخدمات الخاصة بمنع الحمل.

كان التقدم في خفض معدّلات الإنجاب بين المراهقات بطيئاً في منطقة أفريقيا - جنوب الصحراء الكبرى ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

ويمكن للإنجاب بين المراهقات أن يخلف نتائج ضارة بالنسبة لصحة المراهقات وللأطفال الذين يولدون لهن. كما يعكس الإنجاب المبكر أشكالاً أوسع من التهميش الاجتماعي والاقتصادي للفتيات. وهناك حاجة ماسة إلى بذل جهود مكثفة لتأخير الإنجاب وتفادي حالات الحمل غير المقصود في هذه الفئة العمرية الضعيفة. ويتمثل أحد جوانب الحل في زيادة فرص ذهاب الفتيات إلى المدرسة والانخراط في نهاية المطاف في العمالة بأجر. فهذه الجهود لا تؤدي فقط إلى تحسين صحة الأم والطفل بل تساهم أيضاً في الحدّ من الفقر وتحقيق مزيد من المساواة بين الجنسين ومن تمكين المرأة.

وعلى المستوى العالمي، تراجع معدّل الولادات بين المراهقات في الفئة العمرية ١٥ - ١٩ من ٥٩ ولادة في كل ١ ٠٠٠ فتاة في عام ١٩٩٠ إلى ٥١ ولادة في عام ٢٠١٥. على أن هذا الاتجاه العالمي يحجب تبايناً واسعاً بين المناطق والبلدان في معدّل إنجاب المراهقات وفي سرعة تراجعه مع الوقت. ففي جميع المناطق، انخفض معدّل الولادات بين المراهقات بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٥، وطرأ أكثر التقدم في شرق آسيا وجنوب آسيا وأوقيانوسيا. ويبقى إنجاب المراهقات مرتفعاً في أفريقيا - جنوب الصحراء الكبرى، إذ بلغ معدّله ١١٦ ولادة في كل ١ ٠٠٠ فتاة مراهقة في عام ٢٠١٥. وكان التقدم في هذه المنطقة على أدناه منذ عام ١٩٩٠، سواء من الناحية النسبية أو بالأرقام المطلقة.

عدد الولادات بين النساء في الفئة العمرية ١٥ - ١٩، ١٩٩٠، و٢٠٠٠، و٢٠١٥ (في كل ١ ٠٠٠ من النساء)

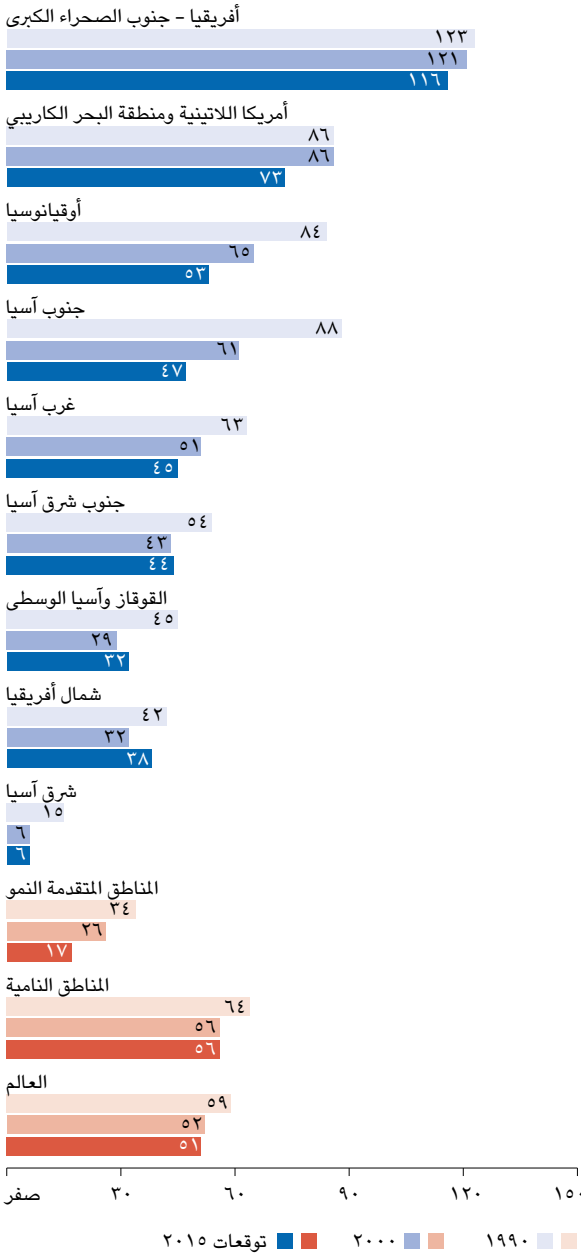

يعيق الافتقارُ إلى البيانات الأساسية عن الولادات والوفيات والصحة عمليةَ صنع السياسات بفعالية

نسبة البلدان التي تتوفر لديها بيانات عن أسباب الوفيات النفاسية، ٢٠٠٣ – ٢٠٠٩ (بالنسبة المئوية)

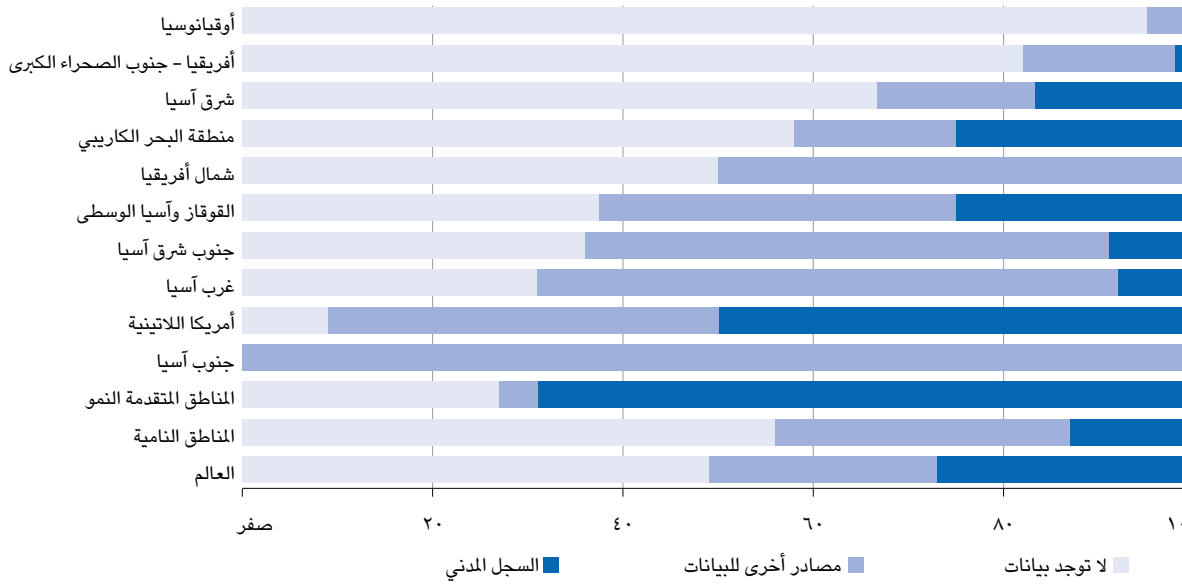

ساعدت الأهداف الإنمائية للألفية على تحفيز التحسن في توفر البيانات الأساسية عن الولادات والوفيات وأسباب الوفيات والتغطية بالخدمات الصحية، وفي إمكانية الحصول على تلك البيانات. ومع ذلك فإن أوجه عدم المساواة في توفر البيانات حول صحة الأم تعيق الجهود الرامية إلى إرشاد عملية تحديد الأولويات في مجال الصحة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. فعلى المستوى العالمي، لا يتوفر مصدر ما لبيانات أسباب الوفيات النفاسية إلاّ لدى ٥١ في المائة من البلدان. وتأتي هذه البيانات في المناطق المتقدمة النمو من السجل المدني أساساً، في حين أنها تأتي في المناطق النامية من مصادر أخرى في المقام الأول. ويتباين توفر البيانات تبايناً كبيراً بين المناطق. وتتوفر في أكثر من ٩٠ في المائة من البلدان في أمريكا اللاتينية بيانات تمثل البلد ككل حول أسباب الوفيات النفاسية، بالمقارنة بأقل من ٢٠ في المائة في بلدان أفريقيا – جنوب الصحراء الكبرى.

ويمتد التباين بين البلدان في إنتاج إحصائيات أسباب الوفيات النفاسية ليشمل البيانات المتعلقة بجميع أسباب الوفاة لدى جميع الناس. وفي حين أن البلدان المرتفعة الدخل تنتج هذه الإحصائيات بصورة روتينية منذ سنوات طويلة، فإن غالبية البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل لا تزال تكافح لإنتاج إحصائيات عالية الجودة عن أسباب الوفاة.

يشكل تحسين صحة الأم جزءًا من جدول الأعمال الذي لم يكتمل تنفيذه والمتبقي لفترة ما بعد عام ٢٠١٥

ساعد الهدف ٥ على التركيز المنسق على الجهود الرامية إلى خفض الوفيات النفاسية وضمان تعميم الحصول على خدمات الصحة الإنجابية. وقد تحقق تقدم كبير غير أنه لا يزال بعيداً جداً عن تحقيق الهدف العالمي والغايات المحدّدة له. ويترك ذلك الوضع جدول أعمال لم يكتمل تنفيذه فيما يتعلق بضمان حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية الشاملة. فالتحليل المتعمق يُظهر أن التقدم كان غير كافٍ وعلى درجة عالية من التفاوت.

إن الأرقام المتوسطة المعطاة على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية تحجب ما يمكن أن يكون أوجه تفاوت صحي عميق بين المجموعات الفرعية المتّصفة بالضعف، سواء من حيث التعليم أو مكان الإقامة أو الوضع الاقتصادي أو السن. وتستمر أوجه اللامساواة في الصحة النفاسية، إلى جانب ثغرات في إمكانية الوصول إلى الخدمات الصحية الجنسية والإنجابية، وإمكانية استخدام هذه الخدمات، وهي ثغرات لا بدّ من التصدّي لها ورصدها بصورة متسقة. إضافة لذلك، هناك حاجة إلى تقوية القدرات القِطرية للمساعدة على الحدّ من أوجه عدم المساواة، سواء من حيث توفر البيانات المتعلقة بالصحة أو من حيث نوعيتها، وكذلك في تسجيل الولادات والوفيات. فلهذه المعلومات أهمية حاسمة فيما يتعلق بتحديد أولويات السياسة المستنيرة وتوجيه الموارد بصورة أكثر كفاءة وقياس التحسن في الصحة النفاسية وفي تعميم الحصول على الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية.

الهدف ٦

مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض

حقائق أساسية

- انخفض عدد الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية بنحو ٤٠ في المائة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٣، أيّ من عددها المقدر بـ ٣,٥ ملايين حالة إلى ٢,١ مليون حالة.
- في حزيران/يونيه ٢٠١٤، كان ١٣,٦ مليون مصاب بالفيروس يتلقون العلاج بالأدوية المضادة للفيروسات العكوسة، في العالم ككل، مما يشكل زيادة كبرى على عددهم في عام ٢٠٠٣ عندما كان لا يتجاوز الـ ٨٠٠ ٠٠٠ مصاب.
- في أفريقيا - جنوب الصحراء الكبرى، في عام ٢٠١٤، لا يزال أقل من ٤٠ في المائة من الشباب في الفئة العمرية ١٥ – ٢٤ لديهم معرفة شاملة بفيروس نقص المناعة البشرية.
- بفضل التوسع في تدخلات مكافحة الملاريا، تم خلال الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٥ تفادي ٦,٢ ملايين من الوفيات الناجمة عن الملاريا، والناجون أساساً أطفالٌ دون الخامسة من العمر يعيشون في أفريقيا - جنوب الصحراء الكبرى.
- تم بفضل الوقاية من السل وتشخيصه ومعالجته إنقاذ حياة ما يقدر بـ ٣٧ مليون شخص خلال الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٣.

الغاية ٦ - ألف

وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بحلول عام ٢٠١٥ وبدء انحساره اعتباراً من ذلك التاريخ

يستمر عدد الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية في الانخفاض في معظم مناطق العالم

العدد التقديري للإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية، ٢٠٠٠، و٢٠١٣ (بالآلاف)

* ترد تقسيمات المناطق الفرعية في أفريقيا في الصفحة ٧١.

على الصعيد العالمي، انخفض عدد الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية بنسبة ٤٠ في المائة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٣، أيّ من التقديرات البالغة ٣,٥ ملايين إصابة جديدة إلى ٢,١ مليون إصابة. ومن أصل البلدان التي تتوفر عنها بيانات كافية، زادت نسبة انخفاض الإصابات الجديدة في ١٠ بلدان على ٧٥ في المائة خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٣، في حين أن نسبة الانخفاض في ٢٧ بلداً زادت على ٥٠ في المائة.

وفي عام ٢٠١٣، طرأ أكثر من ٧٥ في المائة من الإصابات الجديدة في ١٥ بلداً. وتبقى أفريقيا – جنوب الصحراء الكبرى المنطقة الأكثر والأشد تأثراً بوباء فيروس نقص المناعة البشرية، ففي عام ٢٠١٣، كان عدد الإصابات الجديدة فيها ١,٥ مليون إصابة، ظهر نصفها تقريباً في ثلاثة بلدان هي أوغندا وجنوب أفريقيا ونيجيريا. غير أن من المشجع أن جنوب أفريقيا، وهي البلد الذي لديه أكبر عدد من المصابين بالفيروس، سجلت أكبر انخفاض في الإصابات الجديدة، إذ انخفض عددها بـ ٠٠٠ ٩٨ إصابة في عام ٢٠١٣ عما كان عليه في عام ٢٠١٠. وإضافة لذلك، فإن عدد الإصابات الجديدة بين الشباب في الفئة العمرية ١٥ – ٢٤ انخفض في المنطقة ككل بنسبة ٤٥ في المائة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٣.

كما شهد عدد الإصابات الجديدة انخفاضاً سريعاً في منطقة البحر الكاريبي – بنسبة ٥٦ في المائة – وتليها منطقتا جنوب آسيا وأفريقيا الجنوبية، بنسبة ٤٩ في المائة في كل منهما. وفي المقابل، أظهر كل من جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية إما انخفاضاً بطيئاً أو ركوداً في عدد الإصابات الجديدة. وفي غرب آسيا وشرق آسيا وشمال أفريقيا، تشير التقديرات إلى وجود زيادة في عدد هذه الإصابات.

كما ظهر في عام ٢٠١٣ اتجاه نحو انخفاض عدد الوفيات المتصلة بمرض الإيدز، حيث قُدّر أن ١,٥ مليون شخص فقدوا حياتهم بسبب أمراض تتصل بالإيدز. ويشكل ذلك انخفاضاً بنسبة ٣٥ في المائة عن عام ٢٠٠٥ عندما سُجل ٢,٤ مليون حالة وفاة، وهو أقصى ما بلغه عدد هذه الوفيات. وخلال ثلاث سنوات فقط، من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٣، انخفض عدد الوفيات المتصلة بالإيدز بنسبة ١٩ في المائة. غير أن عدد هذه الوفيات لم يتراجع بين المراهقين في الفئة العمرية ١٠ – ١٩ سنة. ويمكن أن يعزى ذلك إلى افتقار هذه الفئة العمرية إلى إمكانية الحصول على الاختبارات والمعالجة. ويستمر مرض الإيدز كسبب أول في وفيات المراهقين في أفريقيا – جنوب الصحراء الكبرى.

وعلى الصعيد العالمي، يُقدر أن عدد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية بلغ ٣٥ مليون مصاب في عام ٢٠١٣. وهذا العدد آخذ في التزايد نظراً لأن مزيداً من المصابين باتوا يعيشون فترة أطول بفضل زيادة استعمال العلاج بالأدوية المضادة للفيروسات العكوسة، مع بقاء عدد الإصابات الجديدة على ارتفاعه. ويقدر أن ٠,٨ في المائة من البالغين في الفئة العمرية ١٥ – ٤٩ كانوا في عام ٢٠١٣ مصابين بالفيروس، مع أن عبء الوباء يتباين بشكل كبير بين المناطق والبلدان المختلفة.

لا يزال مستوى معرفة فيروس نقص المناعة البشرية وأساليب الوقاية منه منخفضاً بين الشباب

نسبة النساء والرجال في الفئة العمرية ١٥ – ٢٤ سنة في أفريقيا – جنوب الصحراء الكبرى، ممن لديهم معرفة شاملة بكيفية انتقال عدوى فيروس نقص المناعة البشرية وأبلغوا عن استخدامهم الرفالات في آخر اتصال جنسي ينطوي على مخاطر عالية *، حول عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٤ (بالنسبة المئوية)

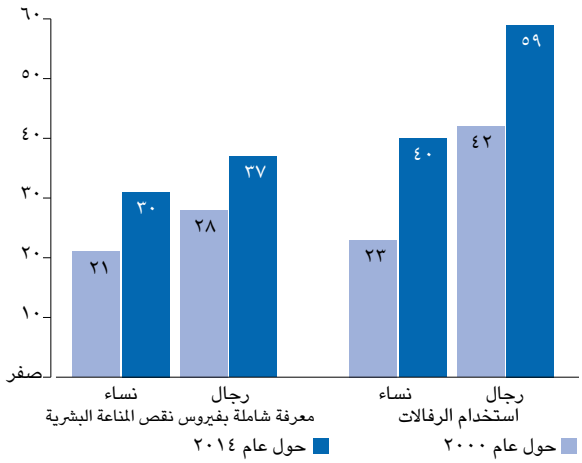

* المقصود بالاتصال الجنسي الذي ينطوي على مخاطر عالية هو ممارسة الجنس مع شريك غير الزوج أو العشير.

ملاحظة: تمثل القيم الواردة في الرسم البياني التجميع الإقليمي لبلدان أفريقيا – جنوب الصحراء الكبرى التي تتوفر عنها بيانات استقصائية عن الفترتين – حول عام ٢٠٠٠ وحول عام ٢٠١٤. وتتصل بيانات "حول عام ٢٠٠٠" باستقصاء أجري خلال الفترة ١٩٩٦ – ٢٠٠٦، في حين أن بيانات "حول عام ٢٠١٤" تتصل باستقصاء أجري خلال الفترة ٢٠٠٧ – ٢٠١٤.

وشهدت الفترة منذ عام ٢٠٠٠ تقدماً معتدلاً في الجهود الرامية إلى الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والتي تستهدف الشباب في الفئة العمرية ١٥ – ٢٤. على أن السلوك الجنسي المنطوي على مخاطر وعدم كفاية المعرفة حول الفيروس لا يزالان على مستواهما المرتفع بين الشباب في كثير من البلدان.

وفي عام ٢٠١٤، في بلدان أفريقيا – جنوب الصحراء الكبرى التي تتوفر عنها البيانات، لم تكن المعرفة الشاملة عن الفيروس متوفرة إلا لدى ٣٠ في المائة من الشابات و٣٧ في المائة من الشباب الذكور. ويمثل ذلك زيادة تقل عن ١٠ نقاط مئوية منذ عام ٢٠٠٠ بالنسبة للفئتين. كما تشير البيانات إلى أن التقدم كان متواضعاً بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٤ في استخدام الرفالات في الاتصال الجنسي الذي ينطوي على مخاطر عالية في المجموعتين نفسهما. وتبرز الفجوة البالغة ١٩ نقطة مئوية في استخدام الرفالات بين الشابات والشباب الذكور عدمَ كفاية الجهود الوقائية لمعالجة الضعف الذي يقتصر على الشابات.

وإضافة لذلك، فإن التباين في مستوى معرفة الفيروس الشاملة بين النساء والرجال في الفئة العمرية ١٥ - ٢٤ يستمر بغض النظر عن مستوى الدخل والمكان. فنسبة التباين في المعرفة بين أشد الأسر فقراً وأكثرها غنى تبلغ ١٧ في المائة مقابل ٣٥ في المائة بين الشابات، و٢٥ في المائة مقابل ٤٨ في المائة بين الشباب الذكور. وعلى الشاكلة نفسها، فإن نسبة التباين في المعرفة بين الذين يعيشون في المناطق الريفية والمناطق الحضرية تبلغ ٢٣ في المائة مقابل ٣٦ في المائة بين الشابات و٣٢ في المائة مقابل ٤٦ في المائة بين الشباب الذكور.

بدأ عدد الأطفال الذين تيتموا بسبب مرض الإيدز في التراجع، غير أن الملايين منهم لا يزالون بحاجة إلى الحماية والرعاية

العدد التقديري للأطفال الذين تيتموا لأسباب تتصل بالإيدز في مختلف أنحاء العالم، ٢٠٠٠ - ٢٠١٣ (بالملايين)

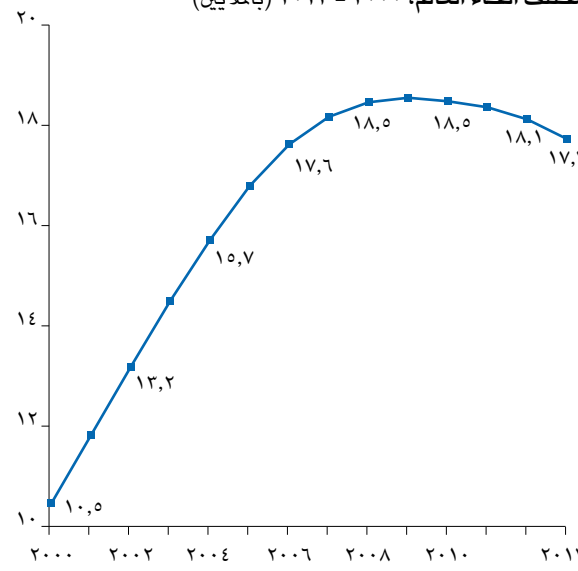

في عام ٢٠١٣، فقدَ حوالي ١٧,٧ مليون طفل دون عمر ١٨ سنة في مختلف أنحاء العالم كلا الأبوين أو أحدهما لأسباب تتصل بالإيدز. وقد ارتفع هذا العدد من ١٠,٥ ملايين طفل في عام ٢٠٠٠ ليبلغ ١٨,٥ مليوناً عام ٢٠٠٩، وهو أعلى ما بلغه، ليعود بعد ذلك إلى التراجع تدريجياً خلال السنوات الأخيرة. وهناك حاجة إلى الاستثمار في الدعم الاقتصادي والحماية الاجتماعية لسنوات طويلة للتمكن من تخفيف أثر فيروس نقص المناعة البشرية على هؤلاء الأطفال. ومما يشجع أن الأرقام متماثلة تقريباً بين الأطفال الأيتام وغير الأيتام في الفئة العمرية ١٠ - ١٤ سنة الذين يذهبون إلى المدرسة، فالمدرسة يمكن أن تكون مصدراً هاماً من مصادر الحماية والاستقرار للأطفال الضعفاء. وقد ارتفعت النسبة بين الأطفال الأيتام وغير الأيتام في الذهاب إلى المدرسة من ٠,٨٠ حول عام ٢٠٠٠ إلى ٠,٩٦ حول عام ٢٠١٤.

الغاية ٦ - باء

تعميم إتاحة العلاج من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بحلول عام ٢٠١٠ لجميع من يحتاجونه

تم بفضل التوسع العالمي الهائل في إمكانية الحصول على العلاج بالأدوية المضادة للفيروسات العكوسة تفادي ملايين الوفيات

عدد الأشخاص الذين يتلقون العلاج بالأدوية المضادة للفيروسات العكوسة، ٢٠٠٣ - ٢٠١٥، وعدد الوفيات لأسباب متصلة بالإيدز، وعدد الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية، ٢٠٠١ - ٢٠١٣ (بالملايين)

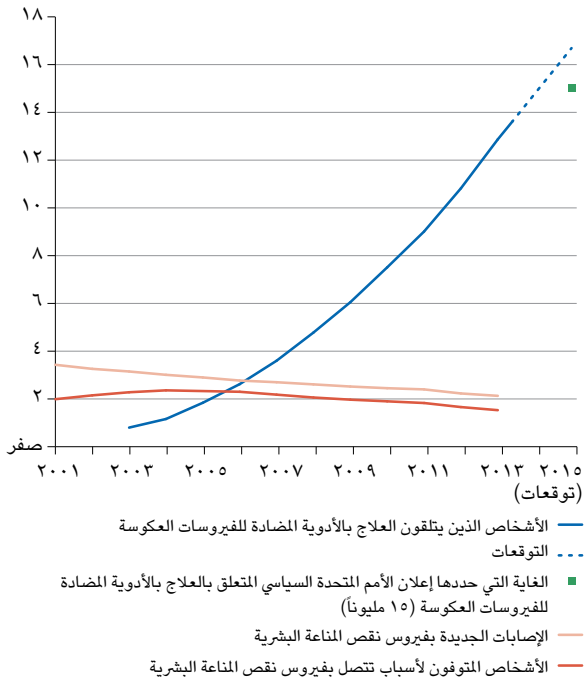

استمر بوتيرة ملحوظة الارتفاع في إمكانية الحصول على العلاج بالأدوية المضادة للفيروسات العكوسة. وبحلول شهر حزيران/يونيه ٢٠١٤، كان هناك، على المستوى العالمي، ١٣,٦ مليون مصاب بفيروس نقص المناعة البشرية يتلقون هذا العلاج، ومنهم ١٢,١ مليون مصاب يعيشون في المناطق النامية، مما يشكل زيادة كبرى بالمقارنة بعددهم في عام ٢٠٠٣ والذي كان لا يتجاوز ٣٧٥ ٠٠٠ مصاب. وفي عام ٢٠١٣ وحده، ارتفع عدد المصابين الذين يتلقون العلاج بالأدوية المضادة للفيروسات العكوسة ١,٩ مليون مصاب في المناطق النامية، أيّ بنسبة ٢٠ في المائة بالمقارنة بعام ٢٠١٢، مما يعتبر أكبر زيادة سنوية طرأت في أيّ وقت كان.

ويبقى العالم على المسار الصحيح لإعطاء ١٥ مليوناً من المصابين العلاج بالأدوية المضادة للفيروسات العكوسة في عام ٢٠١٥، وهي الغاية التي حددتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الاستثنائية التي عقدتها حول فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز في عام ٢٠١١. ويبين هذا الإنجاز مستوى التصميم السياسي لدى القادة وقوة الحشد المجتمعي والتزام عاملي الرعاية الصحية ومديريها ونتائج الابتكار التكنولوجي والتمويل الداخلي والدولي الذي يستمر في تغذية توسيع نطاق استخدام هذا العلاج عالمياً.

ومنذ عام ١٩٩٥، تم بفضل العلاج بالأدوية المضادة للفيروسات العكوسة تفادي ٧,٦ ملايين من الوفيات عالمياً، بما في ذلك ٤,٨ ملايين في أفريقيا - جنوب الصحراء الكبرى. وفي حين أن ذلك يدخل في فئة الأخبار السعيدة، فقد كان هناك، في عام ٢٠١٣، ما يقدر بـ ٣٦ في المائة من أصل المصابين بالفيروس في المناطق النامية، البالغ عددهم ٣١,٥ مليون مصاب، لا يتلقّون هذا العلاج، مع وجود تباين كبير في التغطية بين المناطق. من ذلك مثلاً أن أفريقيا - جنوب الصحراء الكبرى لديها أكبر عدد من المصابين بالفيروس بالإضافة إلى أعلى زيادة في عدد المصابين الذين يتلقون العلاج. ومع ذلك، وعلى الرغم من التقدم المحرز فإن هذه المنطقة تضم ٧٨ في المائة من المصابين في المناطق النامية الذين لا يتلقون العلاج.

على أن العدد الكلي للمصابين الذين يتلقون العلاج بالأدوية المضادة للفيروسات العكوسة يحجب أوجه تباين هامة بين الفئات السكانية المختلفة في الحصول عليه. وهناك حاجة إلى برامج موسعة للوصول إلى جميع المجموعات السكانية، بما في ذلك إلى الأطفال والمراهقين، وكذلك إلى المجموعات ذات التعرض المرتفع من قبيل المشتغلات بالجنس ومتعاطي المخدرات بالحقن والرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال.

الغاية ٦ - جيم

وقف انتشار الملاريا وغيرها من الأمراض الرئيسية بحلول عام ٢٠١٥ وبدء انحسارها اعتباراً من ذلك التاريخ

تحققت نتائج هامة بفضل زيادة الاهتمام العالمي الموجه إلى الآثار المدمرة للملاريا

الحجم التقديري للتغيّر في معدّل انتشار الملاريا (عدد الإصابات بين كل ١ ٠٠٠ من السكان المعرضين)، ومعدّل وفيات الملاريا (عدد الوفيات بين كل ١٠٠ ٠٠٠ من السكان المعرّضين)، ٢٠٠٠ - ٢٠١٥

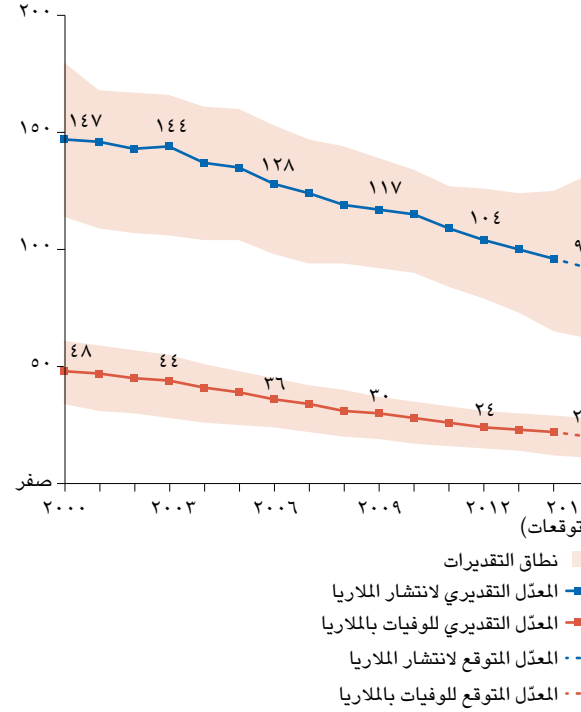

خلال الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٥، انخفض معدّل انتشار الملاريا عالمياً بنسبة تقدر بـ ٣٧ في المائة، كما تناقص عدد الوفيات بالملاريا بنسبة ٥٨ في المائة. وبذلك تم بلوغ الغاية العالمية الخاصة بالملاريا والواردة في الأهداف الإنمائية للألفية. وساعد تزايد الاهتمام العالمي والتوسع الكبير في جهود مكافحة الملاريا على إنقاذ أكثر من ٦,٢ ملايين شخص من الموت خلال هذه الفترة، وهم في المقام الأول من الأطفال دون الخامسة من العمر الذين يعيشون في أفريقيا - جنوب الصحراء الكبرى. كما ساعد الانخفاض الذي تقدر نسبته بـ ٦٩ في المائة في الوفيات بالملاريا بين الأطفال دون الخامسة من العمر في هذه المنطقة على تحسين معدّلات بقاء الطفل، ما أسهم بشكل مباشر في الهدف ٤ من الأهداف الإنمائية للألفية المتمثل في تخفيض معدّل وفيات الأطفال بنسبة الثلثين.

وحتى عام ٢٠١٥، نجح ٩٨ بلداً تنتشر فيها الملاريا في عكس اتجاه هذا الانتشار وطنياً، بالمقارنة بعام ٢٠٠٠. ومع ذلك فإن الملاريا مستمرة كتحدٍ كبير في وجه الصحة العامة، حيث يقدر أن عدد الإصابات بها يبلغ ٢١٤ مليون إصابة وعدد الوفيات الناجمة عنها ٤٧٢ ٠٠٠ حالة وفاة عالمياً في عام ٢٠١٥. وهي لا تزال متوطنة في ٩٧ بلداً وإقليماً في مختلف أنحاء العالم - فعدد المعرضين للإصابة بها يبلغ ٣,٣ بلايين شخص - وهي تستنفد جانباً كبيراً من الإنفاق على الصحة في

البلدان المنخفضة الدخل. ويطرأ ٨٠ في المائة من وفيات الملاريا في ١٧ بلداً فقط، معظمها في أفريقيا.

وإلى حدّ كبير، تعزى المكتسبات الكبرى خلال السنوات الـ ١٥ الماضية إلى زيادة التمويل الدولي المخصص للملاريا عشرة أضعاف منذ عام ٢٠٠٠، إلى جانب تعزيز الالتزام السياسي وتوفر أدوات جديدة وأكثر فعالية. وقد أحدث ذلك زيادة كبيرة في إمكانية الوصول إلى تدخلات الوقاية من الملاريا ومعالجتها، مما يشمل الناموسيات الطويلة الأجل الواقية من البعوض والمعالَجة بمبيدات الحشرات، والرش الموضعي للأماكن المغلقة، والفحوص التشخيصية، والعلاجات المركبة القائمة على مادة الأرتيميسينين.

شهدت إمكانية الوصول إلى تدخلات الوقاية من الملاريا توسعاً مذهلاً خلال الفترة منذ عام ٢٠٠٠

نسبة الأطفال دون الخامسة من العمر الذين ينامون تحت الناموسيات المعالجة بمبيدات الحشرات في بلدان مختارة في أفريقيا - جنوب الصحراء الكبرى، حول عام ٢٠٠١ وعام ٢٠١٣ (بالنسبة المئوية)

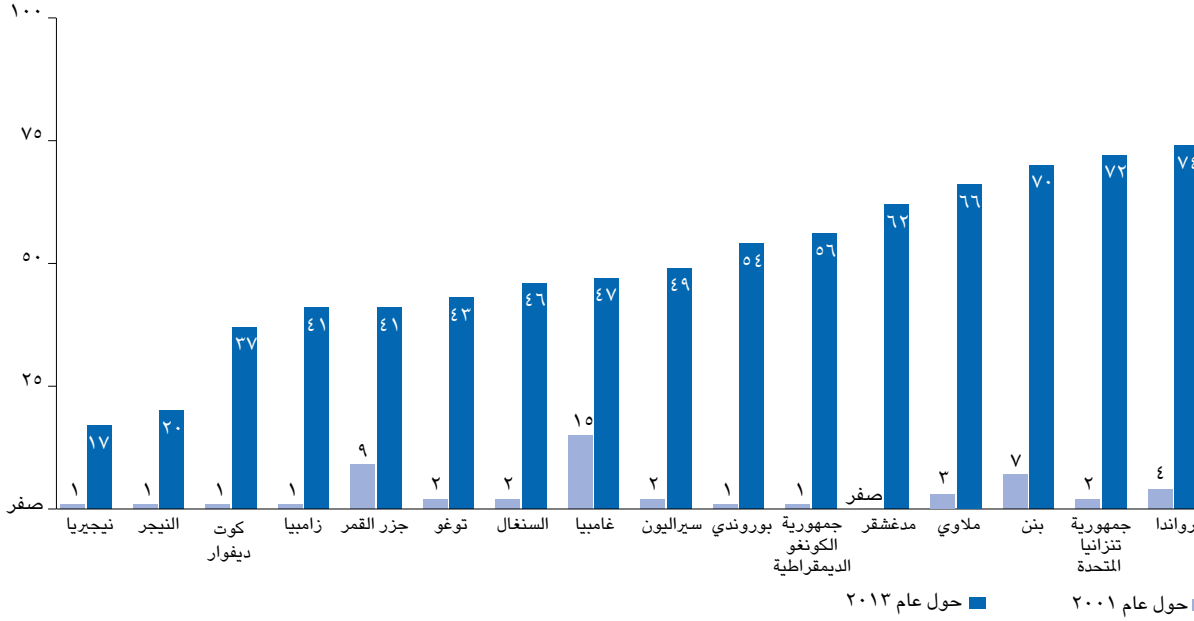

ملاحظة: تتصل بيانات "حول عام ٢٠٠١" باستقصاء أُجري خلال الفترة ١٩٩٩ - ٢٠٠٣، في حين أن بيانات "حول عام ٢٠١٣" تتصل باستقصاء أُجري خلال الفترة ٢٠١٢ - ٢٠١٤.

وخلال الفترة ٢٠٠٤ - ٢٠١٤، تم توريد أكثر من ٩٠٠ مليون ناموسية معالجة بمبيدات الحشرات إلى بلدان توطن الملاريا في أفريقيا - جنوب الصحراء الكبرى، مما يعني زيادة كبيرة في استخدام الأسر لناموسيات الوقاية من البعوض. كما شهدت برامج رش المواد المبيدة داخل المباني توسعاً كبيراً في المنطقة كلها، غير أن التقدم تباطأ بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٣ بسبب صعوبات التمويل.

كما تحسنت إمكانية الحصول على خدمات التشخيص العاجل تحسّناً ملحوظاً منذ عام ٢٠٠٠، مما أسهم في مزيد من الاستخدام الرشيد للأدوية المضادة للملاريا. ومع ذلك، لا يتلقى الاختبار التشخيصي الخاص بالملاريا في أفريقيا - جنوب الصحراء الكبرى إلاّ ما يقارب ٢٠ في المائة من الأطفال المصابين بالحمّى، وذلك وفقاً لبيانات استقصاءات الأسر في الفترة من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٤.

وقد حلت التوليفات العلاجية المستندة إلى عقار أرتيميسينين تدريجياً محل الأدوية الأخرى المضادة للملاريا، باعتبارها العلاج المفضل، وكان لها دورها الشديد الأهمية في تفادي الوفاة. إضافة لذلك، فإن المعالجة الوقائية، من قبيل العلاج الوقائي المتقطع أثناء الحمل لخفض خطر التعرض للإصابة بالملاريا، فعّالة جداً من حيث التكلفة ويمكنها إنقاذ عشرات الآلاف من الأرواح كل سنة.

وأظهرت السنوات الـ ١٥ الماضية أن بإمكان تدخلات الصحة العامة الفعّالة أن تخفض عدد الإصابات بالملاريا وأن تنقذ الأرواح. غير أن تنفيذ بعض التدخلات كان أبطأ من المتوقع، وهناك حاجة إلى بذل جهود قوية في الفترة بعد عام ٢٠١٥. وهناك حاجة إلى إرادة سياسية كبيرة، وتمويل يمكن التنبؤ به، واستثمارات استراتيجية في نُظم الصحة، ومراقبة الأمراض، وأدوات جديدة في هذا المجال، للتمكن من خفض حالات تفشّي الملاريا وعودتها في السنوات المقبلة.

تراجع عبء مرض السل بسبب فعالية الوقاية والتشخيص والعلاج

معدّلات الإصابة بالسّل، والوفيات بسببه، وانتشاره، ١٩٩٠ – ٢٠١٥ (أرقام تقديرية في كل ١٠٠ ٠٠٠من السكان)

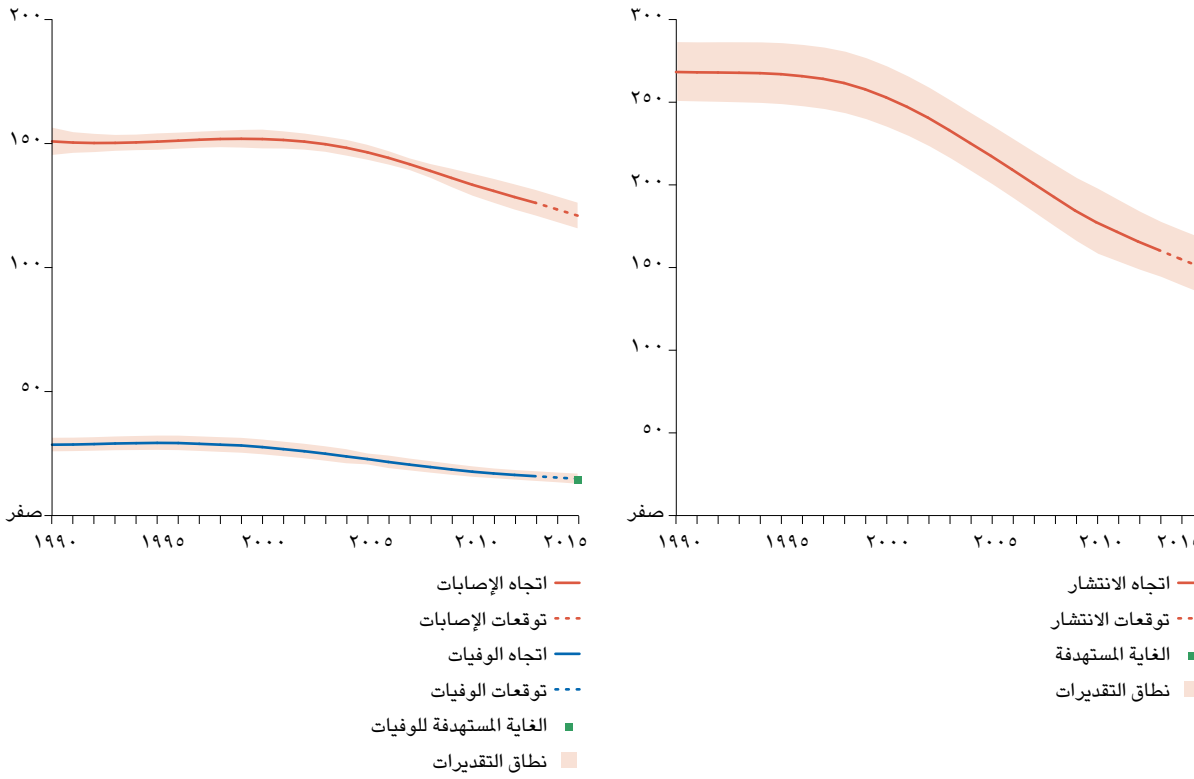

ملاحظة: في كلا الرسمين أعلاه يبين الصندوق الأخضر الغاية المتعلقة بالسل والمتمثلة بخفضه إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ بالمقارنة بعام ١٩٩٠. وتشير معدّلات الانتشار إلى الإصابات الجديدة في كل ١٠٠ ٠٠٠ من السكان، بما في ذلك السكان المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية. ويشير معدّل الوفيات إلى الوفيات بسبب السل في كل ١٠٠ ٠٠٠ من السكان من غير المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية.

منذ عام ٢٠٠٠، يشهد معدّل انتشار السل تراجعاً في جميع المناطق، وذلك بنسبة ١,٥ في المائة سنوياً في المتوسط، ويقدر أن عدد الإصابات الجديدة بلغ ٩ ملايين إصابة في عام ٢٠١٣. ويعتبر معدّل التراجع بطيئاً، غير أنه استناداً إلى الاتجاهات الحالية، فإن من المتوقع أن تحقق جميع المناطق الغاية المحددة في الأهداف الإنمائية للألفية والمتمثلة بوقف انتشار السل وعكس اتجاهه بحلول عام ٢٠١٥. ويعود جانب من تباطؤ التراجع إلى الافتقار إلى استراتيجيات فعّالة (من قبيل لقاح ما بعد التعرض أو علاج الإصابات بالسل الكامنة) لمنع عودة المرض إلى أكثر من بليونين من الناس الذين يقدر أنهم يحملون عصيات السل المكروبية الدقيقة. ويحدّ ذلك من أثر الجهود الحالية المبذولة لمكافحة انتشار المرض.

وانخفض عالمياً معدّل الوفيات بالسل بنسبة ٤٥ في المائة بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٣، حيث كان هناك ١,١ مليون حالة وفاة بين غير المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية في عام ٢٠١٣ و٠٠٠ ٣٦٠ حالة وفاة بين المصابين بهذا الفيروس. وفي الوقت نفسه، هناك ١١ مليون مصاب بالسل، مما يمثل انخفاضاً بنسبة ٤١ في المائة في الانتشار بالمقارنة بعام ١٩٩٠. و١٣ في المائة من أصل هؤلاء مصابون بفيروس نقص المناعة البشرية. وتفيد التوقعات الحالية بأن معدّل الانخفاض في الوفيات والانتشار بات قريباً من غاية الشراكة العالمية لوقف مرض السل والمتمثلة بخفضه إلى النصف في عام ٢٠١٥.

وقد تحقق انخفاض عبء المرض بعد عشرين عاماً (١٩٩٥ – ٢٠٠٥) من الجهود المكثفة الرامية إلى تنفيذ الدورة العلاجية القصيرة الخاضعة للمراقبة المباشرة (DOTS) ثم خليفتها استراتيجية وقف السل (٢٠٠٦ – ٢٠١٥). وخلال الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٣، يقدر أنه تم إنقاذ ٣٧ مليون شخص من خلال تدخلات الوقاية من السل وتشخيصه ومعالجته.

وفي عام ٢٠١٣ أيضاً، أبلغت سلطات الصحة العامة رسمياً بـ ٦,١ مليون شخص تم تشخيص السل لديهم. ومن أصل هؤلاء، كان هناك ٥,٧ ملايين من حالات التشخيص الجديدة، أيّ ما يعادل ٦٤ في المائة تقريباً من تقديرات الإصابات، و٠٠٠ ٤٠٠ شخص كانوا قيد العلاج فعلاً. وتمثل الهند والصين ٣٥ في المائة من جميع تلك الحالات المبلغ عنها.

في المناطق النامية، تم بنجاح علاج أكثر من ٨٥ من حالات التشخيص الجديدة بالسل خلال ست سنوات متعاقبة

معدّل النجاح في معالجة السّل، في المناطق المتقدمة النمو والمناطق النامية، ١٩٩٥ – ٢٠١٢ (بالنسبة المئوية)

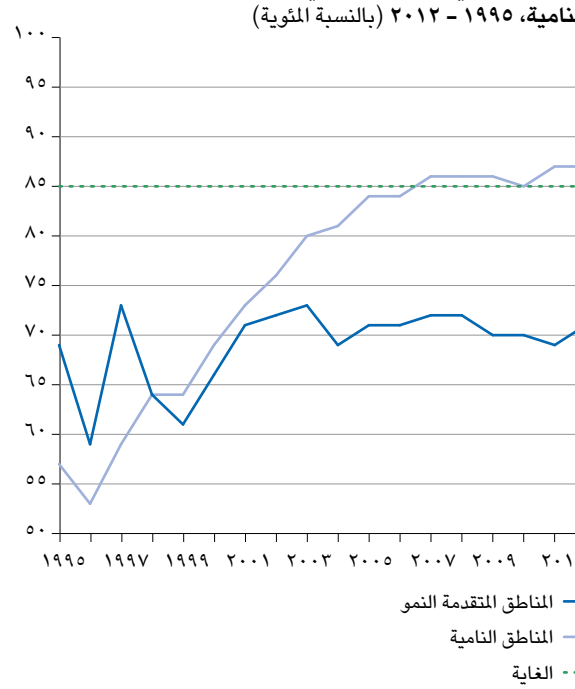

ملاحظة: يبين الخط الأخضر الغاية المتمثلة بمعدّل نجاح بنسبة ٨٥ في المائة.

وعلى الصعيد العالمي، ارتفع عدد المصابين بالسل الذين يخضعون للعلاج من ٢,٩ ملايين في عام ١٩٩٥ إلى ٥,٨ ملايين في عام ٢٠١٢، مع تحسن في معدّل نجاح العلاج. ومن بين المصابين المشخصين حديثاً في عام ٢٠١٢، تم بنجاح علاج ٨٦ في المائة منهم في المناطق النامية، مما يتجاوز للسنة السادسة على التوالي الغاية المتمثلة بنسبة ٨٥ في المائة والتي كانت قد حُدّدت عام ١٩٩١. وتدنّي معدّل نجاح العلاج في المناطق النامية بسبب الإخفاق في المتابعة عند الإبلاغ سنوياً عن نتائج العلاج.

لا بدّ من مواصلة الجهود الاستراتيجية المتعلقة بالصحة خلال فترة ما بعد عام ٢٠١٥

تعتبر الصحة شرطاً مسبقاً للتنمية المستدامة ومؤشراً لقياسها ونتيجة لها. وهناك حاجة، في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، إلى بذل جهود قوية للحفاظ على المكتسبات التي تحققت حتى الآن ولإدماج مشاكل صحية إضافية في الخطة العريضة للصحة والتنمية. وهناك حاجة إلى بذل جهود نشطة للتوسع في الرعاية وتكثيف الخدمات والبحوث وضمان الأخذ بسياسات شجاعة وبنظم داعمة، ولتحسين الوقاية. كما تتطلب خطة الصحة الجديدة توسعاً في نطاق الجهود الصحية لضمان الحصول على الخدمات ومنع الاستبعاد وحماية الناس من خلال توفير التغطية الصحية للجميع. هناك حاجة إلى كل هذه الأمور لضمان أن يعيش جميع الناس حياة صحية على مختلف أعمارهم، وللترويج لرفاههم.

ينطوي الانتشار الجديد لإيبولا على دروس كثيرة بالنسبة للصحة والتنمية

خلال السنوات الأربعين الماضية، ظهر المرض المرتبط بفيروس إيبولا بشكل متقطع في مختلف أنحاء أفريقيا الإستوائية وأدى إلى بضعة مئات من الوفيات في المتوسط، حيث اقتصر انتشار الفيروس بشكل أساسي على المناطق الريفية وتم احتواؤه خلال بضعة أسابيع أو أشهر. وقد أصيب بالفيروس بين عامي ١٩٧٦ و٢٠١٢ ما مجموعه نحو ٢ ٤٠٠ شخص وتوفي بسببه نحو ١ ٦٠٠ شخص. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، بدأ تفشي إيبولا مجدداً في المناطق الريفية من غينيا قرب الحدود مع سيراليون وليبريا. وتم في آذار/مارس ٢٠١٤ تحديد المرض رسمياً، وفي ذلك الوقت كانت الإصابات قد بدأت تظهر في البلدان المجاورة.

وقد كان هذا الانتشار الأخير الأشد حدة والأكبر والأطول مدة من أيّ وقت مضى منذ اكتشافه، وأثر على آلاف الناس الذين تجاوزت أعدادهم أعداد المصابين في جميع حالات الانتشار السابقة معاً، وهو لا يزال مستمراً في بعض البلدان المتأثرة بعد أكثر من عام على ظهوره. ووفقاً لمنظمة الصحة العالمية، تم حتى أواخر أيار/مايو ٢٠١٥ الإبلاغ عن أكثر من ٢٧ ٠٠٠ إصابة مؤكدة أو مرجحة أو مشكوك بوجودها، وأكثر من ١١ ٠٠٠ حالة وفاة. وتقدر منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) أن عدد الإصابات بين الأطفال زاد على ٥ ٠٠٠ إصابة وأن ١٦ ٠٠٠ طفل فقدوا كلا الأبوين أو أحدهما أو الشخص الرئيسي الذي يعتني بهم.

يثير انتقال المرض بشكل سريع ومكثف مخاطر تتجاوز أفريقيا

على خلاف حالات الانتشار السابقة، انتشر إيبولا في عام ٢٠١٤ إلى المناطق الحضرية والمدن، ما أدى إلى انتقاله بصورة مكثفة في غينيا وسيراليون وليبريا. واستند ارتفاع معدّل انتقال المرض إلى عوامل متعددة شملت فيما تشمله عدم معرفة المرض، وضعف الهياكل الأساسية الصحية، وسرعة انتشاره إلى المراكز الحضرية، وارتفاع مستوى تنقل السكان، والمعتقدات الثقافية، والممارسات السلوكية. وتصدت بلدان إضافية لإصابات أو عدوى محلية. وقد كانت هذه هي المرة الأولى التي ينتقل بها المرض إلى الخارج عن طريق الرحلات الجوية، الأمر الذي يبرز مخاطره الممكنة على مستوى العالم ككل. وفي وقت متأخر من عام ٢٠١٤، تم إعلان إيبولا كحالة طوارئ في مجال الصحة العامة تثير القلق على المستوى الدولي.

أثّر تفشي المرض على كثير من جوانب التنمية بما يتجاوز ميدان الصحة

من بين الآثار الكثيرة التي ترتبت على تفشي إيبولا إغلاق المدارس، وتهديد المكتسبات الصحية التي تحققت سابقاً والتراجع الاقتصادي. ووفقاً لليونيسيف، حُرم ٥ ملايين طفل من التعليم في بلدان الانتشار المرتفع الثلاثة حيث أغلقت المدارس لمدة أشهر.

وتداعت إلى السقوط المرافق الصحية تحت ضغط الأزمة وأصبح المرضى يتجنبون الخدمات الصحية خوفاً من عدوى إيبولا. وأبلغت سيراليون عن انخفاض بنسبة ٣٩ في المائة في تلقي الأطفال دون الخامسة من العمر العلاج ضد الملاريا بين شهري أيار/مايو وأيلول/سبتمبر ٢٠١٤. ويشير أحد التقارير الصادرة في ليبريا إلى أن نسبة الحوامل اللاتي ولدن بحضور أحد مقدّمي الرعاية الصحية المهرة انخفضت من ٥٢ في المائة في عام ٢٠١٣ إلى ما لا يزيد على ٣٧ في المائة بين أيار/مايو وآب/أغسطس ٢٠١٤.

ووفقاً للبنك الدولي، شعرت بلدان الانتشار المرتفع بأثر مالي يزيد مجموعه على ٥٠٠ مليون دولار في عام ٢٠١٤، أيّ ما يقارب ٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في هذه البلدان معاً. أما بالنسبة لعام ٢٠١٥، فيقدر أن الخسارة في الناتج تزيد على ١٢ في المائة. إضافة لذلك، عانت هذه البلدان من انخفاض الإنتاج الزراعي، واحتمال انعدام الأمن الغذائي، وتراجع الأجور، وتعطل خطط الاستثمار لدى الشركات الأجنبية، إلى جانب خسائر أخرى.

يوفر تفشي إيبولا دروساً للعالم فيما يتعلق بوقف الأوبئة في المستقبل

أظهرت أزمة إيبولا ضعف البلدان التي تفتقر إلى الخدمات الصحية الأساسية وإلى القدرة على الكشف المبكر والإبلاغ الشامل وإلى نظام للاستجابة السريعة لحالات طوارئ الصحة العامة. فبالنسبة للبلدان التي لا تتوفر لديها تلك الشروط الصحية الأساسية، يمكن للصدمات الناتجة عن ظهور الأمراض أو عودة ظهورها، أو للأحداث الأخرى من قبيل تغيّر المناخ، أن تؤدي إلى أزمات أكبر. وكما أظهرت حالة انتشار إيبولا هذه، فإن الاستجابات الفعالة في المستقبل تتطلب تأهباً على المستوى القِطري والعالمي لتجنب الرجوع عن المكتسبات التي تحققت في كثير من مجالات التنمية.

الهدف ٧

كفالة الاستدامة البيئية

حقائق أساسية

- تمت نهائياً من الناحية العملية إزالة المواد المستنفدة للأوزون، ومن المنتظر أن تستعيد طبقة الأوزون عافيتها بحلول منتصف هذا القرن.
- زادت الانبعاثات العالمية من ثاني أكسيد الكربون بنسبة تزيد على ٥٠ في المائة منذ عام ١٩٩٠.
- في عام ٢٠١٥، يستخدم ٩١ في سكان العالم مصدراً محسّناً لمياه الشرب، بالمقارنة بنسبتهم التي كانت ٧٦ في المائة في عام ١٩٩٠.
- منذ عام ١٩٩٠، تمكّن من الحصول على الصرف الصحي المحسّن ٢,١ بليون شخص وانخفضت نسبة السكان الذين يتغوطون في العراء في العالم بنسبة تصل إلى النصف تقريباً.
- انخفضت نسبة سكان المناطق الحضرية الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة في المناطق النامية من ٣٩,٤ في المائة إلى ٢٩,٧ في المائة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٤.

الغاية ٧ - ألف

إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية وانحسار فقدان الموارد البيئية

تباطأت عملية إزالة الغابات، غير أنها لا تزال مستمرة في تعريض الأنواع الحية وسبل عيش الملايين من الناس للخطر

تغطي الغابات نحو ٣٠ في المائة من مساحة اليابسة في هذا الكوكب. ويعتمد ما لا يقلّ عن ١,٦ بليون شخص بصورة مباشرة على الغابات لتأمين سبل عيشهم، وهي تقدم منافع إضافية يتمتع بها الجميع، من قبيل الهواء النظيف والمياه النظيفة. إضافة لذلك، توفر الغابات المأوى للملايين من الحيوان والنبات، فضلاً عن كونها تحتوي على مستجمعات ثلاثة أرباع المياه العذبة. كما تلعب الغابات دوراً هاماً في التكيف مع تغيّر المناخ وتخفيف وطأته. على أنها، مع كل ذلك، مهددة بالإزالة في مختلف أنحاء العالم.

وخلال السنوات الأخيرة، تباطأ معدّل الخسارة الصافية في المساحات المغطاة بالغابات، مما يعزى لتناقص طفيف في أنشطة إزالة الغابات وإلى زيادة في أنشطة التشجير، فضلاً عن التوسع الطبيعي في الغابات في بعض البلدان والمناطق. وتراجعت الخسارة الصافية في المساحات المغطاة بالغابات من ٨,٣ من ملايين الهكتارات سنوياً في التسعينات إلى ما يقدر بـ ٥,٢ من ملايين الهكتارات (أيّ مساحة تعادل مساحة بلد مثل كوستاريكا) سنوياً في الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٠. وعلى الرغم من هذا التحسن، لا يزال معدّل إزالة الغابات مرتفعاً بصورة مثيرة للقلق الشديد في كثير من البلدان.

وقد شهدت قارتا أمريكا الجنوبية وأفريقيا أكبر خسارة صافية في المساحات المغطاة بالغابات خلال العقد الأول من هذه الألفية. وشهدت أوقيانوسيا خسارة صافية تعزى إلى الجفاف الشديد وحرائق الغابات في أستراليا. ومن جهة أخرى، سجلت آسيا كسباً صافياً مساحته نحو ٢,٢ مليون هكتار سنوياً في الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٠ وذلك في أعقب خسارة صافية شهدتها التسعينات. ويعزى هذا الكسب أساساً إلى برامج التشجير الكبيرة في الصين، وهو كسب يعوّض عن ارتفاع معدّلات الخسارة الصافية في كثير من البلدان في جنوب وجنوب شرق آسيا.

وتؤدي إزالة الغابات وتدهورها وضعف إدارتها إلى إطلاق الكربون في الجو، مما يسهم في تغيّر المناخ. ومنذ عام ١٩٩٠، فقدت غابات العالم قدراً من الكربون المختزن في كتلتها الإحيائية في جميع المناطق تقريباً، مما يضيف إلى الانبعاثات الكربونية العالمية. وقد انخفض إجمالي الكربون المختزن في الكتلة الإحيائية للغابات بمعدّل يقدر بـ ٠,٥ جيغا طن سنوياً خلال الفترة من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠١٠، مما يعزى في المقام الأول إلى خفض المساحات المغطاة بالغابات. ويتطلب وقف إطلاق الكربون الضار هذا إدارة مستدامة للغابات في مختلف أنحاء العالم للحد من إزالتها وتمكينها من الحفاظ على دورها الشديد الأهمية في صحة النظام الإيكولوجي.

يتواصل ارتفاع معدّل انبعاثات غازات الدفيئة، وهو الآن أعلى بنسبة ٥٠ في المائة من مستواه في عام ١٩٩٠

انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، ١٩٩٠، و٢٠٠٠، و٢٠١٢ *
(ببلايين الأطنان المترية)

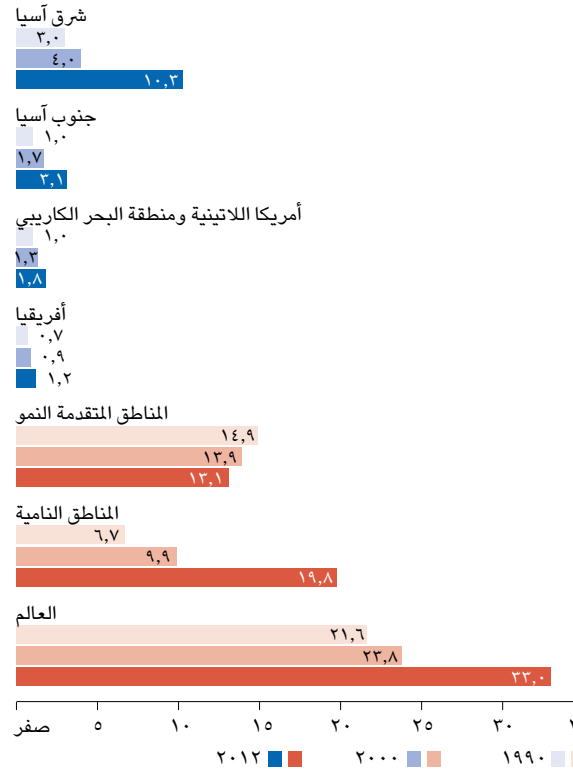

* ترد بيانات عام ٢٠١٢ كتقديرات أوّلية، كما أن تفاصيل بعض مناطق الأهداف الإنمائية للألفية غير متوفرة. ولذا فإن مجموع التقديرات الإقليمية لا يصل إلى المجموع الفعلي.

ومن المتوقع أن يؤدي الارتفاع المتواصل في انبعاثات غازات الدفيئة إلى زيادة حرارة الكوكب وإلى التسبب بتغيّرات تستمر طويلاً في النظام المناخي، الأمر الذي يهدد بعواقب حادة لا رجوع عنها بالنسبة للسكان والنُظم الإيكولوجية. ومن المتوقع أن تشمل الآثار المترتبة على النُظم الطبيعية والبشرية جميع أنحاء العالم، مع تباينها بين منطقة وأخرى. ويشمل ذلك تغيّر النُظم الإيكولوجية والموائل الطبيعية؛ والتأثير بصورة ضارة على الزراعة، مما يمكن أن يؤدي إلى نقص في الأغذية؛ والتعرض لأحوال جوية متطرفة وكوارث طبيعية أكثر تواتراً وأطول مدة وتقترن بمخاطر عديدة بالنسبة للمجتمع.

وخلال الفترة بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٢، ارتفع معدّل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بأكثر من ٥٠ في المائة. وتبين البيانات التي جمعت خلال فترة تزيد على العقدين أن هناك تسارعاً في تزايد الانبعاثات على المستوى العالمي، فقد ارتفع معدّلها بنسبة ١٠ في المائة سنوياً خلال الفترة بين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٠، وبنسبة ٣٨ في المائة خلال الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٢، وذلك أساساً بسبب ارتفاعه الذي طرأ في المناطق النامية.

وتتباين المعدّلات المتوسطة للانبعاثات بين المناطق المتقدمة النمو والمناطق النامية. ففي عام ٢٠١٢، كان متوسطه في المناطق المتقدمة نحو ١٠ أطنان مترية من ثاني أكسيد الكربون للشخص الواحد سنوياً، بالمقارنة بـ ٣ أطنان مترية في المناطق النامية. وكانت الانبعاثات مقابل كل وحدة من وحدات الناتج الاقتصادي أعلى بشكل طفيف في المناطق النامية (٠,٤ كيلوغرام من ثاني أكسيد الكربون مقابل كل دولار من الناتج الاقتصادي) بالمقارنة بالمناطق المتقدمة النمو (٠,٣ كيلوغرام).

وتعتبر معالجة الارتفاع الجامح في انبعاثات غازات الدفيئة، والآثار التي يرجح أن تنتج عنه بالنسبة لتغيّر المناخ، تحدّياً ملحّاً شديد الخطورة أمام المجتمع العالمي. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، في مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ، في باريس، سيعمل المشاركون على وضع اتفاق حول بروتوكول أو صك قانوني آخر أو حصيلة متفق عليها لديها قوة قانونية، مما يطبق على جميع الأطراف في الاتفاقية، ويمكن أن يوفر ذلك إطاراً لتعزيز العمل الدولي على تخفيف وطأة تغيّر المناخ.

من المتوقع أن تستعيد طبقة الأوزون عافيتها في منتصف هذا القرن، وذلك بفضل الجهود العالمية المتضافرة لإزالة المواد المستنفدة للأوزون

استهلاك المواد المستنفدة للأوزون، ١٩٨٦ - ٢٠١٣
(بآلاف الأطنان المترية)

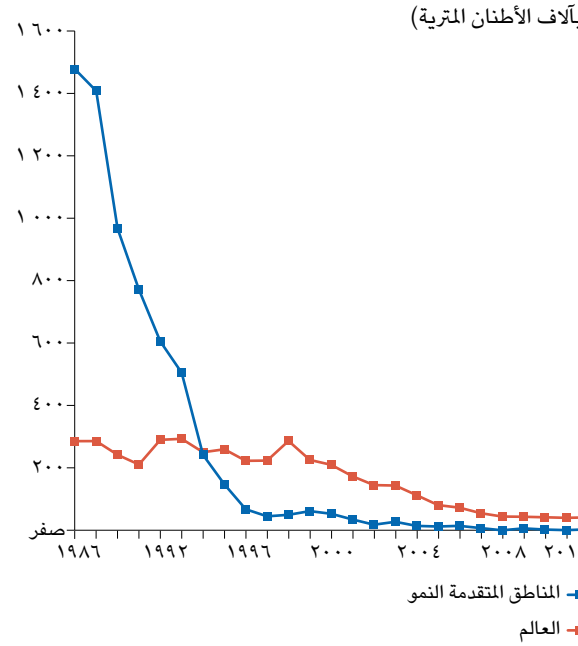

يمثل القضاء عملياً على المواد المستنفدة للأوزون نجاحاً جلياً لا شك فيه للجهود الحكومية الدولية. وهو يعكس المنجزات في إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات الوطنية، وإقامة شراكات عالمية من أجل التنمية.

وقد تم تصديق جميع الجهات المعنية على بروتوكول مونتريال المتعلق بالمواد المستنفدة لطبقة الأوزون والذي كان قد تم الاتفاق عليه في عام ١٩٨٧. وبموجبه، يشترط بجميع الجهات الموقعة أن تضع سياسات لإدارة المواد المستنفدة لطبقة الأوزون ونُظماً للترخيص لمراقبة استهلاك هذه المواد وإنتاجها. وحتى الآن، قام ١٩٧ من الأطراف في البروتوكول بالإنهاء التدريجي، على المستوى العالمي، لـ ٩٨ في المائة من جميع المواد الرئيسية المستنفدة للأوزون، وذلك بالمقارنة بمستوياتها في عام ١٩٩٠. وسيتم الانتهاء تدريجياً من المواد المتبقية خلال السنوات الـ ١٥ القادمة. ونتيجة لذلك، من المتوقع أن تستعيد طبقة الأوزون عافيتها بحلول منتصف هذا القرن.

وهناك فائدة أخرى ممكنة لهذا الإنجاز تتمثل في منع وقوع ما يصل إلى مليوني إصابة بسرطان الجلد سنوياً بحلول عام ٢٠٣٠. وإضافة لذلك، ونظراً لأن كثيراً من المواد المستنفدة لطبقة الأوزون هي غازات دفيئة قوية، فقد قدمت الجهود الرامية إلى حماية طبقة الأوزون مساعدة كبيرة في تخفيف وطأة تغيّر المناخ وذلك بتفادي إطلاق انبعاثات تزيد على ١٣٥ بليون طن من معادلات ثاني أكسيد الكربون.

ويتمثل أحد التحدّيات الأهم المتبقية في الإنهاء التدريجي لما تبقى من المواد الكيميائية المستنفدة للأوزون، مركبات الهيدروكلوروفلوروكربون، مع التمكن في الوقت نفسه من تجنب استخدام بدائل يمكن أن يكون لها أثر قوي يتعلق بالاحترار العالمي، من قبيل مركبات الهيدروفلوروكربون. وتشمل المسائل الهامة المستمرة الأخرى منع التجارة غير القانونية بالمواد المستنفدة لطبقة الأوزون والإدارة السليمة لتلك المواد التي لا تزال مستخدمة، كما في البرادات وأجهزة التكييف ومعدات إطفاء الحرائق. وتعلق أهمية كبيرة على استمرار الزخم والتمويل لهذه المرحلة النهائية حفاظاً على قصة النجاح الدولية غير المسبوقة هذه.

الاستغلال المفرط لمصائد الأسماك البحرية بصورة تهدد النُظم الإيكولوجية وسبل حياة الناس

نسبة الأرصدة السمكية الموجودة ضمن حدودها البيولوجية الآمنة، ١٩٧٤ - ٢٠١١ (بالنسبة المئوية) **وكميات المصيد السمكي الذي يُجلب إلى البرّ، ١٩٧٠ - ٢٠١٣** (بملايين الأطنان المترية)

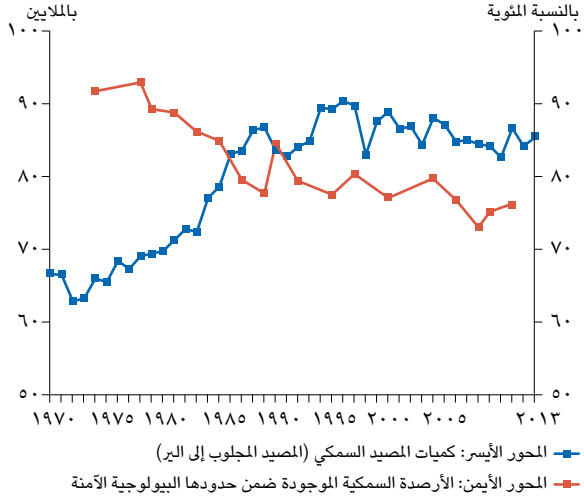

تسهم مصائد الأسماك في العالم مساهمة كبرى في الأمن الغذائي العالمي وفي سبل العيش والاقتصاد. غير أن استنفاد الأرصدة السمكية إلى ما دون مستويات المردود المستدام يعتبر هو أيضاً أحد العوامل التي تحدث ضرراً إيكولوجياً وارتقائياً كبيراً بالنُظم الإيكولوجية البحرية. وتتراجع مع الوقت نسبة الأرصدة التي تتعرض للصيد المفرط والتي لا تزال ضمن حدودها البيولوجية الآمنة.

فخلال الفترة بين عامي ١٩٧٤ و٢٠١١، هبطت ١٩ نقطة مئوية نسبة الأرصدة التي لا تزال ضمن حدودها البيولوجية الآمنة، من ٩٠ في المائة في عام ١٩٧٤ إلى ٧١ في المائة. ونتيجة لهذا التراجع المستمر في أحوال المصائد العالمية طوال ٤٠ سنة، أصبحت الأرصدة السمكية الآن دون المستوى الذي يمكنها فيه أن تعطي مردودها الأقصى المستدام. ويجري ذلك على الرغم من سياسات مصائد الأسماك والتدابير المتعلقة بإدارتها مما تأخذ به الدول الساحلية والمجتمع الدولي. ومن جهة أخرى ، هناك قصص نجاح عديدة تتعلق بإعادة بناء الأرصدة السمكية التي كانت قد تعرضت للصيد المفرط، ويأتي أهم هذه القصص من أمريكا الشمالية وأوروبا وأوقيانوسيا.

على أن الصيد المفرط لا يخفض إنتاجية الأرصدة السمكية فحسب بل يضرّ أيضاً بوظائف النُظم الإيكولوجية وبالتنوع البيولوجي، مما سيؤدي بنهاية المطاف إلى إعاقة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد انخفض مجموع المصيد البحري الذي يجلب إلى البر عالمياً من أوجهِ في عام ١٩٩٦ عندما كان حجمه ٨٨ مليون طن متري إلى ٨٢ مليون طن متري في عام ٢٠١٣. ويدلل ذلك على أثر الصيد المفرط، إلى جانب عوامل أخرى، على الإنتاج السمكي. ويتطلب انحسار هذا الوضع إرادة سياسية قوية وخططاً إدارية صارمة موجهة لاستعادة استدامة المصائد العالمية وإنتاجيتها.

تؤثر شحة المياه على أكثر من ٤٠ في المائة من سكان العالم، وهي نسبة مرشحة للتزايد

نسبة مصادر المياه المتجددة المسحوبة، حول عام ٢٠١١
(بالنسبة المئوية)

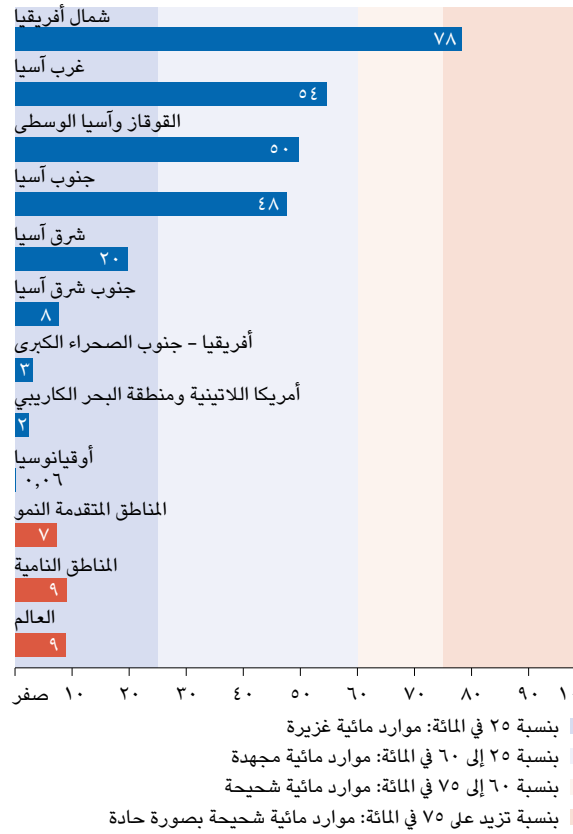

تتأثر نسبة الموارد المائية التي يستخدمها بلد ما بالسياسات الوطنية الخاصة بالمياه وبشحة هذه الموارد. ويمكن أن تكون الشحة مادية (الافتقار إلى المياه بكميات كافية)، أو اقتصادية (الافتقار إلى الهياكل الأساسية لأسباب مالية أو تقنية أو غير ذلك من القيود)، أو مؤسسية (الافتقار إلى المؤسسات القادرة على تأمين إمدادات المياه بصورة أكيدة ومنصفة ويعوّل عليها). وتشمل القطاعات الرئيسية التي تسحب المياه الزراعة (لأغراض الري وتربية الحيوانات والزراعات المائية) والصناعات والبلديات. وتمثل البلديات حالياً ١٢ في المائة من إجمالي مسحوبات المياه العذبة عالمياً، بينما تمثل الصناعات ١٩ في المائة، في حين أن الزراعة تستهلك النسبة المتبقية البالغة ٦٩ في المائة، ومعظمها للري.

وعلى المستوى العالمي، لا يُسحب لأغراض الزراعة والبلديات والصناعات أكثر من ٩ في المائة من الموارد المائية المتجددة. وتقل هذه النسبة عن نسبة الحدّ الأدنى من السحب، ٢٥ في المائة، التي تحدد بدء الإجهاد المادي للمياه، غير أن هذا الرقم العالمي يحجب فوارق كبيرة بين المناطق وضمن البلدان. ففي عام ٢٠١١، عانى ٤١ بلداً من الإجهاد المائي، بعد أن كان عدد هذه البلدان ٣٦ بلداً في عام ١٩٩٨. ومن أصل هذه البلدان، هناك ١٠ بلدان تقع في شبه الجزيرة العربية وشمال أفريقيا وآسيا الوسطى، سحبت أكثر من ١٠٠ في المائة من مواردها المائية العذبة. وعندما يصل بلد ما إلى مستوى ١٠٠ في المائة من السحب، فإنه يبدأ في استنفاد موارده من المياه الجوفية المتجددة وفي الاعتماد على مياه جوفية أحفورية غير متجددة أو على مصادر للمياه غير تقليدية، من قبيل المياه المحلّاة ومياه الصرف الصحي ومياه الصرف الزراعي.

وتؤثر شحة المياه حالياً على ٤٠ في المائة من سكان العالم، وهي نسبة مرشحة للتزايد. وتؤثر شحة المياه بالفعل على جميع القارات وهي تعيق استدامة الموارد الطبيعية وتضرّ بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الغاية ٧ - باء

الحدّ بقدر ملموس من معدّل فقدان التنوع البيولوجي بحلول عام ٢٠١٠

تقوم أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأوقيانوسيا وغرب آسيا بدور طليعي رائد في مجال حماية المناطق البرية والبحرية

المناطق البرية المحمية، ١٩٩٠، و٢٠٠٠، و٢٠١٤ (بالنسبة المئوية)

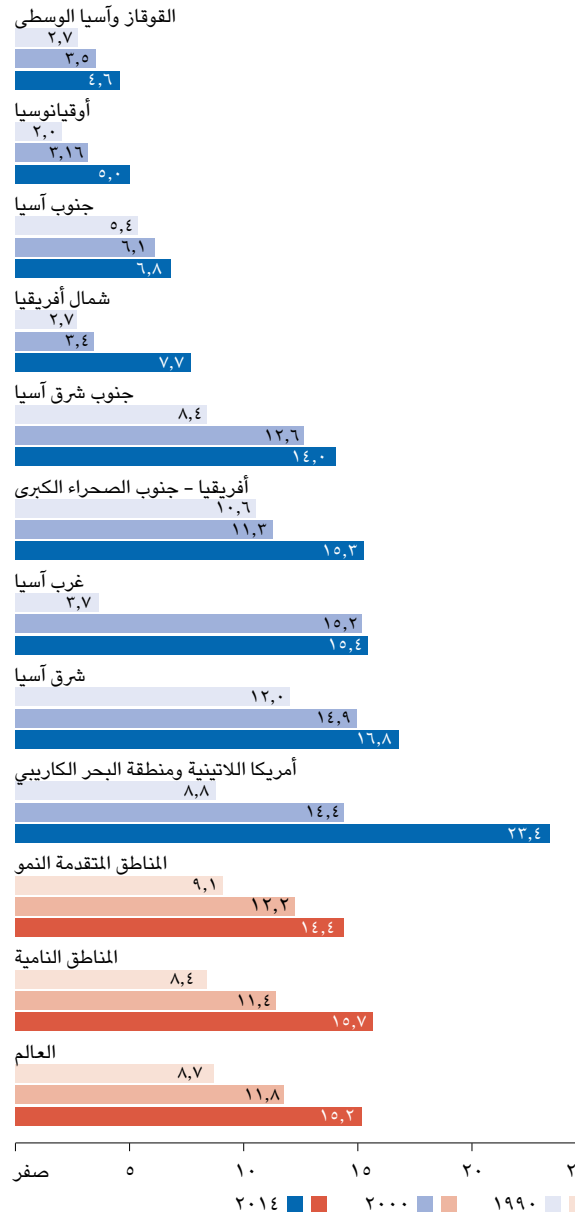

تساعد المناطق البرية والبحرية المحمية على منع فقدان التنوع البيولوجي والحفاظ على الأمن الغذائي وإمدادات المياه وتعزيز القدرة على التكيف مع تغيّر المناخ وتوفير الخدمات لرفاه الإنسان. وترمي حماية هذه المناطق إلى حفظ التنوع البيولوجي وتعهده، مما يضمن سلامة هذه المناطق والحفاظ عليها للأجيال المقبلة.

وفي عام ٢٠١٤، بلغت نسبة المناطق البرية ومناطق المياه الداخلية المحمية ١٥,٢ في المائة، والمناطق البحرية ٨,٤ في المائة (على بعد بحدود ٢٠٠ ميل بحري عن الشاطئ). ولم يخضع للحماية إلاّ ٠,٢٥ في المائة من المناطق البحرية الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية (على بعد يزيد على ٢٠٠ ميل بحري)، الأمر الذي يبرز الحاجة الماسة إلى تدابير في هذا المجال.

ومنذ عام ١٩٩٠، حقق كثير من مناطق العالم زيادة كبيرة في مساحة المناطق البرية المحمية. ففي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ارتفعت نسبة المناطق المحمية من ٨,٨ في المائة إلى ٢٣,٤ في المائة بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٤. وفي غرب آسيا، تضاعفت أكثر من أربع مرات مساحة المناطق الخاضعة للحماية، من ٣,٧ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ١٥,٤ في المائة في عام ٢٠١٤.

كما حققت بعض مناطق العالم زيادة كبيرة في مناطقها البحرية المحمية. ففي أوقيانوسيا، لم يكن هناك أية مناطق ساحلية أو بحرية محمية في عام ١٩٩٠، أما في عام ٢٠١٤ فقد بلغت نسبة هذه المناطق ٧,٤ في المائة.

واتسعت منذ عام ١٩٩٠ التغطية العالمية للمناطق المحمية، ومن المنتظر أن تصل نسبة هذه المناطق إلى ١٧ في المائة على الأقل من المياه البرية والداخلية وإلى ١٠ في المائة من المناطق البحرية والساحلية بحلول عام ٢٠٢٠. غير أن هناك جوانب أخرى للحماية تحتاج إلى تحسين، وهي تشمل الإدارة والموصولية الفعّالة والمنصفة، وحماية المناطق المهمة بالنسبة للتنوع البيولوجي وخدمات النُظم الإيكولوجية، ولا سيما شبكات المناطق المحمية ذات الصفة التمثيلية إيكولوجياً. ويتصف رصد التقدم المحرز في مجال المناطق المحمية بأهمية أساسية للتمكين من تقدير التقدم نحو تحقيق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهدافها وغاياتها.

يُضطلع بجهود حفظ البيئة في سباق مع الزمن لإنقاذ أنواع الحيوان والنبات من الانقراض

رقم القائمة الحمراء الإشاري لبقاء الأنواع لدى الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة *، للطيور، ١٩٨٨ – ٢٠١٢، والثدييات، ١٩٩٦ – ٢٠٠٨، والأنواع المرجانية، ١٩٩٦ – ٢٠٠٨، والبرمائيات، ١٩٨٠ – ٢٠٠٤، والسيكاسيات، ٢٠٠٣ – ٢٠١٤

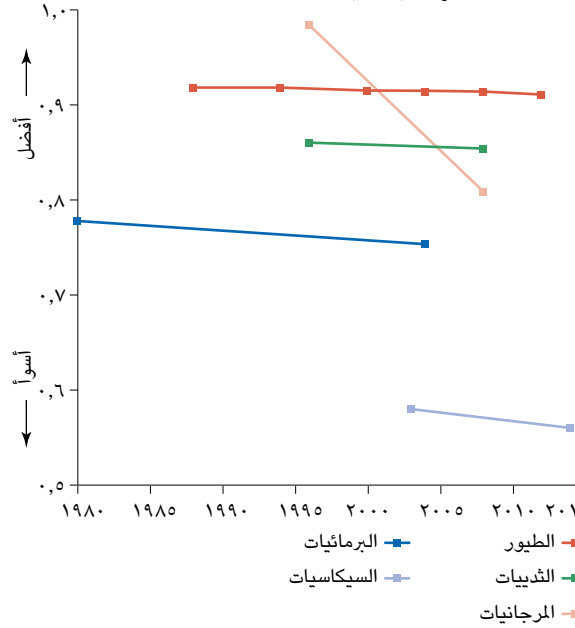

* يقوم الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة بتجميع رقم القائمة الحمراء الإشاري بالاشتراك مع ١٠ مؤسسات شريكة، ويقيس هذا المؤشر اتجاهات مخاطر انقراض الأنواع استناداً إلى تغيرات حقيقية في هذه المخاطر.

ملاحظة: تعني قيمة ١,٠ في رقم القائمة الحمراء الإشاري أن جميع الأنواع تصنف باعتبارها "أقل مصدر للقلق"، وبالتالي لا يتعرض للانقراض أيّ منها في المستقبل القريب. وتشير قيمة الصفر في هذا المؤشر إلى أن جميع الأصناف أصبحت منقرضة فعلاً.

يقيس رقم القائمة الحمراء الإشاري اتجاهات مخاطر انقراض الأنواع، وهو يبين أن نسبة كبيرة من الأنواع في جميع فئات الأحياء المصنفة التي درست حتى الآن تعاني من التراجع، سواء من حيث أعدادها أو توزعها. ويعني ذلك أنها مهددة بصورة متزايدة بالانقراض. وخلال السنوات الخمسين الماضية، أجريت تقديرات شاملة لوضع كثير من الفئات المصنفة من حيث حفظها. ويعتبر مهدداً بالانقراض ما نسبته ٢٦ في المائة من الثدييات البالغ عددها ٥ ٥٠٠ حيوان ثديي، و١٣ في المائة من الطيور البالغ عددها ١٠ ٤٠٠ طير، و٤١ في المائة من البرمائيات البالغ عددها ٦ ٠٠٠ حيوان برمائي، و٣٣ في المائة من أنواع المرجان الباني للشعب المرجانية والبالغ عددها ٨٤٥ نوعاً، و٦٣ في المائة من أنواع السيكاسيات البالغ عددها ٣٤٠ نوعاً. وتعتبر زيادة مخاطر انقراض الأنواع المرجانية أكثر تسارعاً، في حين أن متوسط عدد أنواع السيكاسيات المهددة آخذ في التزايد أيضاً. وبالنسبة للمجموعات التي يمكن تقدير اتجاهات المخاطر فيها كمياً، فإن عدد الأنواع التي يتراجع وضعُها أكبر بكثير من عدد الأنواع التي يشهد وضعُها تحسّناً.

وتعتبر السيكاسيات، التي كانت أوّل مجموعة نباتات رئيسية وُضع لها رقم القائمة الحمراء الإشاري، أقدم النباتات الحية على وجه الأرض. ومع أن هذه المجموعة لم تتغيّر خلال ملايين السنين فإنها الآن معرضة بشكل خاص للانقراض بسبب فقدان موائلها وبسبب التجارة التي تستهدف عينات أنواعها التي تعيش برياً. ويتواصل تراجع السيكاسيات في جميع المناطق، وقد تم توثيق أن نسبة الثلثين من أنواعها مهددة بالانقراض.

وكما تظهر تجارب الماضي، فإن الأنواع يمكن أن تستعيد عافيتها. ويمكن لجهود الحفظ المتضافرة أن تحدث فارقاً كبيراً في اتجاهات التنوع البيولوجي. ويقدّر أن ١٦ نوعاً من الطيور كان من الممكن أن تنقرض خلال الفترة بين عامي ١٩٩٤ و٢٠٠٤ بدون جهود الحفظ، كما أن اتجاهات مخاطر انقراض الثدييات والطيور والبرمائيات كان من الممكن أن تكون أسوأ حالاً بنسبة الخمس على الأقل، بدون تلك الجهود. ويتعين توسيع نطاق جهود الحفظ هذه لتفادي حدوث خسارة كبرى في التنوع البيولوجي في المستقبل. فالتنوع البيولوجي سيتقلص بدون هذه الجهود، وستترتب على ذلك عواقب خطيرة بالنسبة لخدمات النُظم الإيكولوجية التي يعتمد عليها جميع الناس.

الغاية ٧ - جيم

تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول باستمرار على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي الأساسية إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥

تم بلوغ الغاية المحددة في إطار الأهداف الإنمائية للألفية لمياه الشرب وذلك قبل الموعد المحدّد لها بخمس سنوات

نسبة السكان الذين يستخدمون مصادر محسّنة لمياه الشرب، ١٩٩٠، و٢٠١٥ (بالنسبة المئوية)

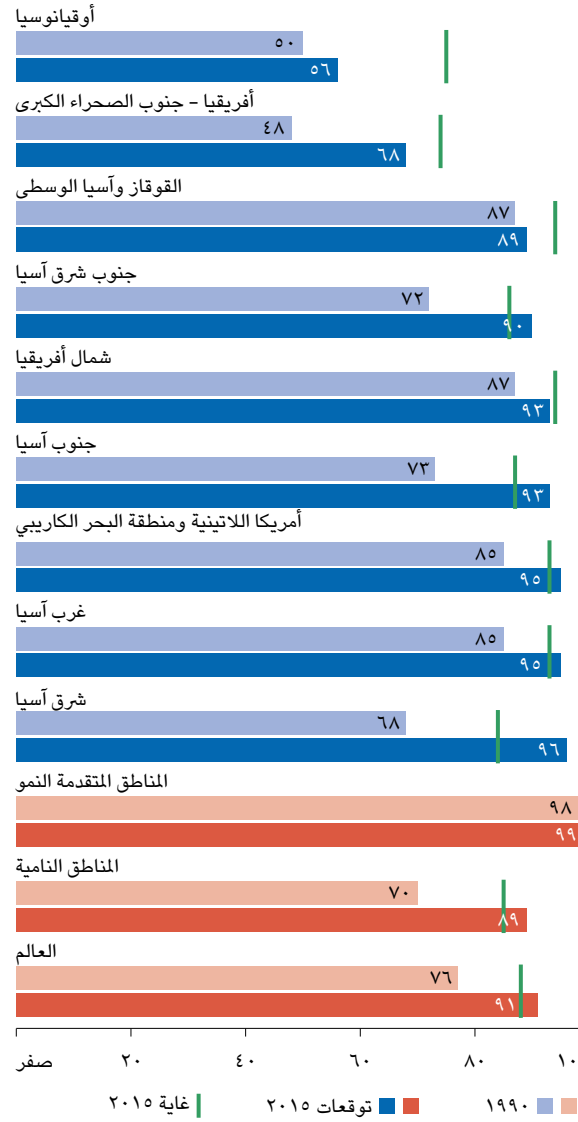

خلال الفترة بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٥، ارتفعت نسبة الذين يستخدمون مصادر محسّنة لمياه الشرب عالمياً من ٧٦ في المائة إلى ٩١ في المائة، مما يتجاوز الغاية المحددة في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والتي كان قد تم بلوغها في عام ٢٠١٠. ومن أصل الـ ٢,٦ بليون شخص الذين اكتسبوا القدرة على الحصول على مياه الشرب منذ عام ١٩٩٠، هناك ١,٩ بليون شخص يستخدمون المياه الممددة بالأنابيب في أماكن سكنهم. ويتمتع أكثر من نصف سكان العالم حالياً (٥٨ في المائة) بمستوى خدمة أعلى. وخلال الفترة نفسها، انخفض عدد الناس الذين يستخدمون المياه السطحية بنسبة تزيد على النصف، من ٣٤٦ مليون شخص إلى ١٥٩ مليون شخص.

ومنذ عام ١٩٩٠، انخفضت إلى النصف نسبة السكان الذين لا تتوفر لديهم إمكانية الحصول على مصادر محسّنة لمياه الشرب في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وجنوب شرق آسيا وجنوب آسيا وغرب آسيا. أما أفريقيا - جنوب الصحراء الكبرى فلم تتمكن من بلوغ الغاية المحدّدة غير أنها حققت زيادة قدرها ٢٠ نقطة مئوية في استخدام مصادر محسّنة لمياه الشرب. وفي عام ٢٠١٥، يقدر أن هناك ٦٦٣ مليون شخص لا يزالون يستخدمون مصادر غير محسّنة لمياه الشرب، بما في ذلك الآبار غير المحمية والينابيع والمياه السطحية. ويعيش نصف هؤلاء تقريباً في أفريقيا - جنوب الصحراء الكبرى في حين أن خمسهم يعيشون في جنوب آسيا.

منذ عام ١٩٩٠، اكتسب ٢,١ بليون شخص إمكانية الحصول على مرافق الصرف الصحي المحسّنة، غير أن العالم لم يبلغ الغاية المحددة لذلك في إطار الأهداف الإنمائية للألفية

خلال الفترة بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٥، ارتفعت نسبة الذين يستخدمون مرافق محسّنة للصرف الصحي من ٥٤ في المائة إلى ٦٨ في المائة. ويعني ذلك أن ٢,١ بليون شخص اكتسبوا بعد عام ١٩٩٠ إمكانية الحصول على مرافق الصرف الصحي المحسّنة، وأن نسبة السكان الذين يتغوطون في العراء انخفضت إلى النصف تقريباً في العالم ككل، من ٢٤ في المائة إلى ١٣ في المائة. غير أن ذلك يعني أيضاً أنه، في عام ٢٠١٥، هناك ٢,٤ بليوناً من الناس لا يزالون يستخدمون مرافق غير محسّنة للصرف الصحي، بما في ذلك ٩٤٦ مليون شخص باقون على التغوط في العراء.

وقد تمكنت مناطق القوقاز وآسيا الوسطى وشرق آسيا وشمال أفريقيا وغرب آسيا من خفض نسبة السكان الذين لا تتوفر لديهم مرافق محسّنة للصرف الصحي إلى النصف. وكان لدى منطقة جنوب آسيا أدنى مستوى للتغطية في عام ١٩٩٠ إذ بلغت نسبتها ٢٢ في المائة، وسجلت أعلى مستوى للزيادة في نسبة الذين

يستخدمون مرافق محسّنة للصرف الصحي، إذ بلغت نسبتهم ٤٧ في المائة في عام ٢٠١٥.

وفي حين أن التقدم المحرز يتباين بين البلدان، فقد حقق ١٤٧ بلداً الغاية المحددة لمياه الشرب، وحقق ٩٥ بلداً الغاية المحددة للصرف الصحي، في حين أن عدد البلدان التي حققت الغايتين معاً بلغ ٧٧ بلداً.

نسبة السكان الذين يستخدمون مرافق محسّنة للصرف الصحي، ١٩٩٠، و٢٠١٥ (بالنسبة المئوية)

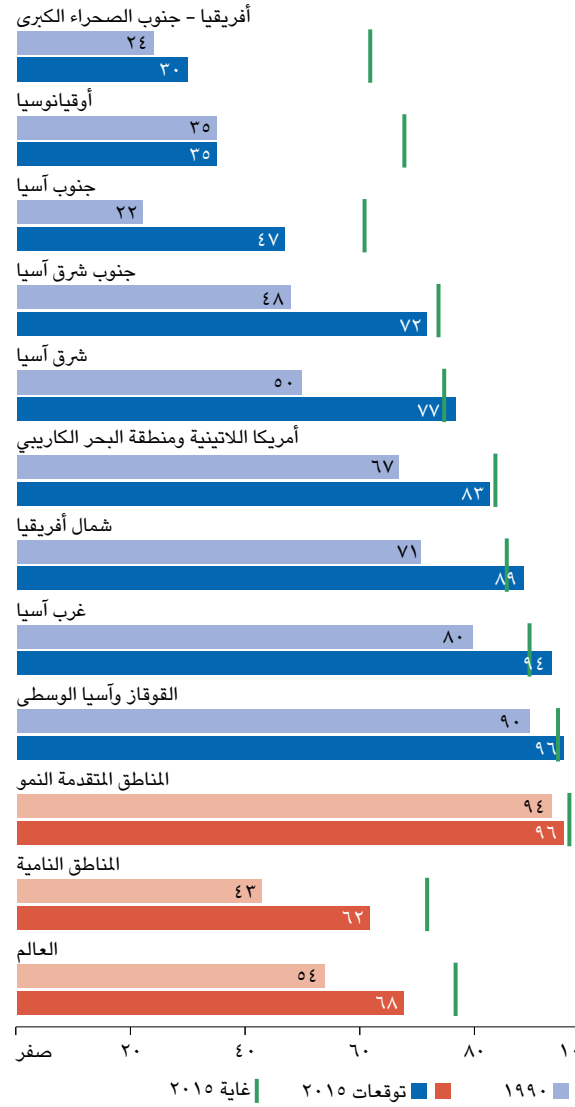

انخفض التباين بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية، مع أن هناك ثغرات كبيرة لا تزال قائمة

نسبة السكان حسب إمكانية الحصول على مصادر مياه الشرب ومرافق الصرف الصحي، في المناطق الحضرية والمناطق الريفية والعالم ككل، ١٩٩٠ وتوقعات ٢٠١٥ (بالنسبة المئوية)

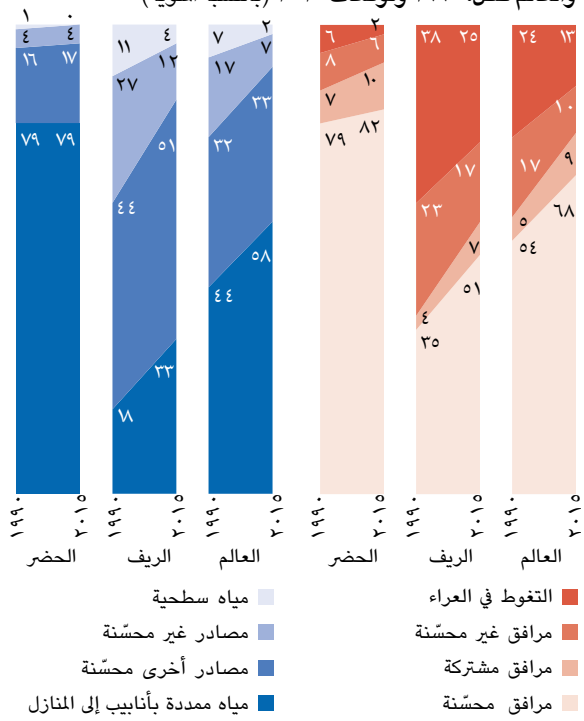

انخفضت على المستوى العالمي نسبة سكان المناطق الريفية ممن لا يمكنهم الحصول على مصادر محسّنة لمياه الشرب بأكثر من النصف منذ عام ١٩٩٠، من ٣٨ في المائة إلى ١٦ في المائة في عام ٢٠١٥. ويستخدم حالياً ٩٦ في المائة من سكان المناطق الحضرية مصادر محسّنة لمياه الشرب، بالمقارنة بـ ٨٤ في المائة من سكان المناطق الريفية. وعلى الشاكلة نفسها، يمكن لأربعة من أصل كل خمسة أشخاص يعيشون في المناطق الحضرية الحصول على مياه الشرب الممددة بأنابيب، بالمقارنة بما لا يزيد على شخص واحد من أصل كل ثلاثة أشخاص في المناطق الريفية.

ومنذ عام ١٩٩٠، انخفض على المستوى العالمي بنسبة الربع تقريباً عدد سكان المناطق الريفية ممن لا يمكنهم الحصول على مرافق محسّنة للصرف الصحي، وتراجعت نسبة الذين يتغوطون في العراء من ٣٨ في المائة إلى ٢٥ في المائة في عام ٢٠١٥. ومع ذلك، لا يزال نصف سكان المناطق الريفية تقريباً بدون مرافق محسّنة للصرف الصحي، ولا يزال ربع سكان هذه المناطق يتغوطون في العراء. وفي المقابل، لا تزيد على ١٨ في المائة نسبة سكان المناطق

الحضرية الذين يفتقرون إلى إمكانية الحصول على مرافق محسّنة للصرف الصحي.

وتقل إمكانية حصول سكان المناطق الريفية والمنتمين إلى المجموعات الفقيرة والمهمشة على مرافق محسّنة للمياه والصرف الصحي، كما تقل إمكانية حصولهم على المياه المدة بأنابيب إلى المنازل. وسيبقى القضاء التدريجي على أوجه عدم المساواة في الحصول وفي مستوى الخدمة محوراً هاماً للتركيز عليه في إطار خطة عمل ما بعد عام ٢٠١٥.

الغاية ٧ – دال

تحقيق تحسين كبير بحلول عام ٢٠٢٠ في حياة ما لا يقل عن ١٠٠ مليون من سكان الأحياء الفقيرة

شهدت جميع المناطق تقريباً انخفاضاً في عدد سكان المناطق الحضرية الذين يعيشون في أحياء فقيرة

نسبة سكان الحضر الذين يعيشون في أحياء فقيرة، ٢٠٠٠، و٢٠١٤
(بالنسبة المئوية)

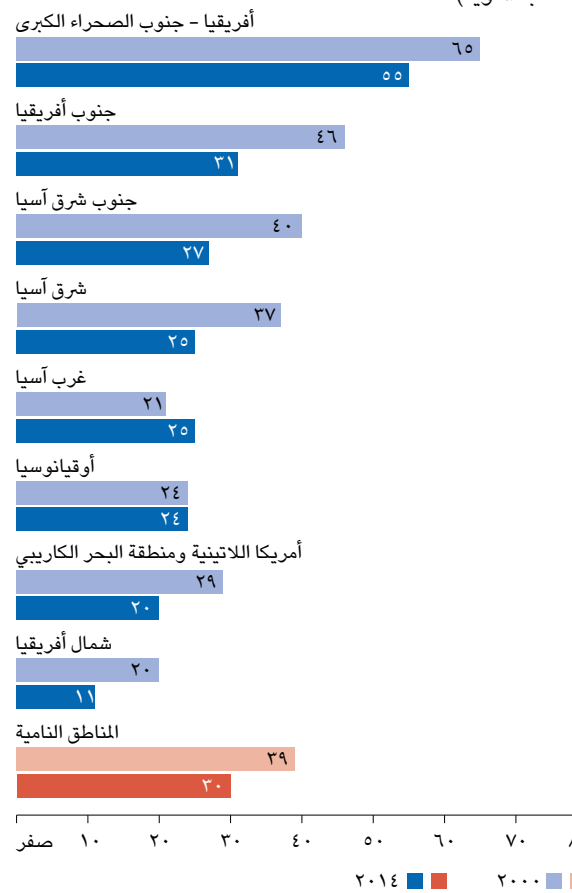

خلال السنوات الـ ١٥ الأخيرة، تحسّنت إلى حدّ كبير حياة الذين يعيشون في أحياء فقيرة. ففي الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٤، حصل أكثر من ٣٢٠ مليون شخص إما على مصادر محسّنة للمياه أو مرافق محسّنة للصرف الصحي أو على سكن مستدام أو على أحوال سكنية أقل ازدحاماً، الأمر الذي يعني أن الغاية المحددة في الأهداف الإنمائية للألفية تم تجاوزها عموماً. وانخفضت نسبة سكان الحضر الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة في المناطق النامية من ٣٩ في المائة تقريباً في عام ٢٠٠٠ إلى ٣٠ في المائة تقريباً في عام ٢٠١٤. ومع أن الغاية المحددة تحققت فإن نمو سكان الحضر في الأحياء الفقيرة مستمر بالأرقام المطلقة، مما يعود في جانب منه إلى تسارع التوسع الحضري والنمو السكاني والافتقار إلى سياسات ملائمة في مجال الأراضي والإسكان. ويقدر أن أكثر من ٨٨٠ مليون شخص يعيشون اليوم في ظل أحوال الأحياء الفقيرة، بالمقارنة بعددهم الذي كان ٧٩٢ مليون شخص في عام ٢٠٠٠، و٦٨٩ مليون شخص في عام ١٩٩٠.

وقد شهدت نسبة سكان الحضر الذين يعيشون في أحياء فقيرة انخفاضاً كبيراً في جميع المناطق تقريباً. أما أكبر نسب هذا الانخفاض فقد كانت في شرق آسيا وجنوب شرق آسيا وجنوب آسيا (١٢ نقطة مئوية على الأقل). وأما المنطقتان اللتان لديهما أدنى نسب انتشار أحوال الأحياء الفقيرة في عام ٢٠١٥ فهُما منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ومنطقة شمال أفريقيا. ففي شمال أفريقيا، تراجعت نسبة سكان الأحياء الفقيرة إلى النصف تقريباً، أيّ إلى ١١ في المائة في عام ٢٠١٤ بعد أن كانت ٢٠ في المائة في عام ٢٠٠٠. وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، انخفضت النسبة إلى ٢٠ في المائة في عام ٢٠١٤ بعد أن كانت ٢٩ في المائة في عام ٢٠٠٠.

وتبقى النسبة الأعلى لانتشار أحوال الأحياء الفقيرة في منطقة أفريقيا – جنوب الصحراء الكبرى، حيث يقدر أنها بلغت ٥٥ في المائة في عام ٢٠١٤. ومع ذلك، فإن هذه النسبة تمثل انخفاضاً قدره ١٠ نقاط مئوية تقريباً منذ عام ٢٠٠٠. ومن جهة أخرى، فإن نسبة سكان الحضر الذين يعيشون في أحياء فقيرة تستمر في النمو في البلدان المتأثرة بنزاع أو الخارجة من نزاع. فالعراق مثلاً تعرض خلال الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٤ إلى زيادة في هذه النسبة تتجاوز ٦٠ في المائة.

تشهد نسبة سكان مدن العالم النامية الذين يعيشون في أحياء فقيرة تراجعاً، ولكن أعدادهم لا تزال مرتفعة

سكان الحضر الذين يعيشون في أحياء فقيرة (بالملايين)، **ونسبة سكان الحضر الذين يعيشون في أحياء فقيرة** (بالنسبة المئوية)، ١٩٩٠ - ٢٠١٤

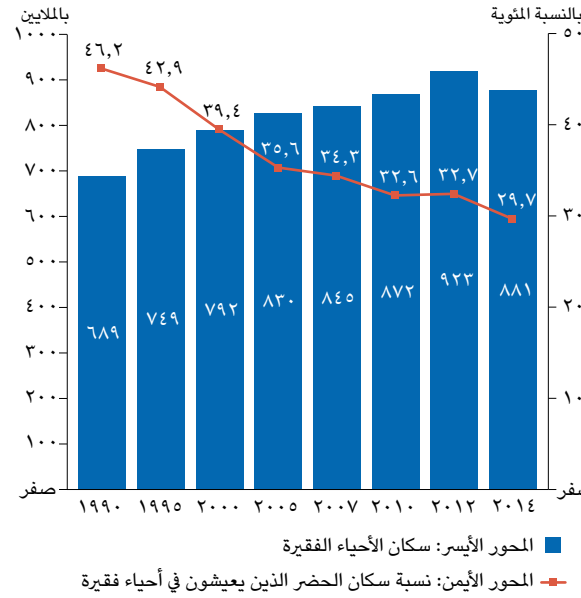

مع أن الغاية المحدّدة في الأهداف الإنمائية للألفية قد تحققت على المستوى العالمي، هناك حاجة إلى مزيد من الجهود لتحسين أحوال الأعداد المتزايدة من سكان الأحياء الفقيرة، ولا سيما في كثير من البلدان التي لا تزال متخلفة عن الركب. ويمكن استقاء بعض الدروس من التجارب الناجحة خلال السنوات الـ ١٥ الماضية، وهي تشمل الأخذ بإصلاحات شجاعة في السياسة العامة وتنفيذ تخطيط منصف وسياسات اقتصادية ترمي إلى وقف نمو الأحياء الفقيرة في المستقبل. وتبين الأدلة التي تم جمعها من ٤٤ بلداً أن تقليص الأحيـاء الفقيرة يتطلب مزيجاً من النهُج التكميلية، ابتداء من التوعية، إلى زيادة التمويل، إلى توفير الخدمات الأساسية، إلى جانب إصلاح السياسات وتعزيز المؤسسات.

تشكل الاستدامة البيئية ركيزة أساسية من ركائز خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

كان للجهود الرامية إلى تعزيز الاستدامة البيئية عالمياً نتائج متفاوتة طوال السنوات الـ ١٥ الماضية. ولا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به خلال فترة ما بعد عام ٢٠١٥، وخصوصاً على ضوء التحدّيات البيئية الحادة التي يواجهها العالم، من قبيل تغيّر المناخ، وانعدام الأمن الغذائي والمائي، والكوارث الطبيعية.

ويتمثل أحد الموضوعات المنبثقة عن المناقشة الجارية حول الخطة التي ستخلف الأهداف الإنمائية للألفية في أهمية إدماج البيئة في الطموحات الإنمائية إدماجاً حقيقياً. فالاستدامة البيئية تعتبر ركيزة أساسية من ركائز خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وهي شرط مسبق للتنمية الاجتماعية الاقتصادية الدائمة وللقضاء على الفقر. ويمكن للنُظم الإيكولوجية والموارد المتعافية والمتنوعة والتي تدار جيداً أن تلعب دوراً قوياً في تخفيف وطأة التحدّيات البيئية في المستقبل وفي تحسين سبل العيش في كل مكان. وعلى هذا، يكتسي أهمية حاسمة ضمان أن تعكس خطة التنمية للمستقبل الترابط بين الاستدامة الاجتماعية الاقتصادية والاستدامة البيئية وأن تحمي هذه الخطة الركيزة البيئية وأن تعززها.

الهدف ٨

إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية

حقائق أساسية

- ارتفعت المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها البلدان المتقدمة النمو بنسبة ٦٦ في المائة بالقيمة الحقيقية خلال الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٤.
- في عام ٢٠١٤، تم قبول ٧٩ في المائة من الواردات المتجهة من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو دون رسوم جمركية.
- انخفضت نسبة خدمة الدَيْن الخارجي إلى عائدات التصدير في البلدان النامية من ١٢ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٣ في المائة في عام ٢٠١٣.
- بحلول عام ٢٠١٥، أصبحت إشارة الهواتف النقالة - الخليوية تغطي ٩٥ في المائة من سكان العالم.
- لا يستخدم إلاّ ثلث سكان المناطق النامية الإنترنت، بالمقارنة بنسبة ٨٢ في المائة في المناطق المتقدمة النمو.

توقف خلال السنوات الأخيرة نمو المساعدة الإنمائية الرسمية، بعد أن حققت هذه المساعدة زيادة كبيرة خلال العقد الأول من الألفية الجديدة

المساعدة الإنمائية الرسمية من بلدان لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠٠٠ - ٢٠١٤ (القيمة الثابتة في عام ٢٠١٣ ببلايين دولارات الولايات المتحدة)

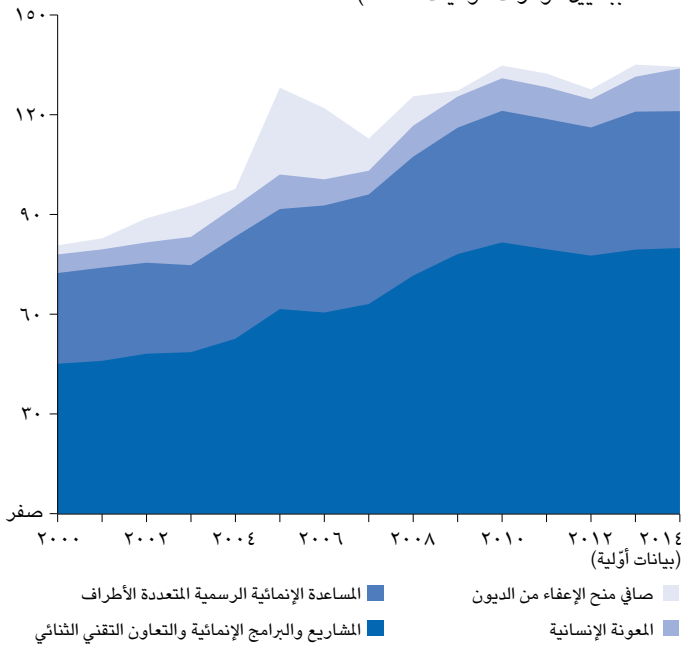

شهدت السنوات الأخيرة من القرن العشرين تراجعاً في تدفقات المعونة غير أن هذه التدفقات عكست اتجاهها في الألفية الجديدة. وارتفع صافي المساعدة الإنمائية الرسمية من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية، التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بنسبة ٦٦ في المائة خلال الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٤. غير أن صافي المساعدة هذا من أعضاء اللجنة، وبعد أن بلغ أوجَه في عام ٢٠١٣، وصل مجموعه في عام ٢٠١٤ إلى ١٣٥,٢ بليون دولار، مما يمثل تراجعاً طفيفاً نسبته ٠,٥ في المائة، بالقيمة الحقيقية.

وخلال عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤ لم يطرأ أيّ تغيير عملياً على المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة على شكل معونة صافية للمشاريع والبرامج الأساسية الثنائية، والتي تمثل ٦٠ في المائة من المجموع. وفي المقابل، انخفضت منح الإعفاء من الديون بنسبة ٨٧ في المائة بالقيمة الحقيقية، من ٣,٦ بلايين دولار إلى ٤٧٦ مليون دولار. وارتفعت المعونة الإنسانية بنسبة ٢٢ في المائة بالقيمة الحقيقية، من ١١ بليون دولار إلى ١٣ بليون دولار.

وفي عام ٢٠١٤، كان مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية يمثل ٠,٢٩ في المائة من الدخل الوطني الإجمالي لهذه البلدان. أما البلدان الخمس الأكبر من حيث حجم المساعدة المقدمة فهي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا واليابان. ويستمر كل من الدانمرك والسويد ولكسمبرغ والمملكة المتحدة والنرويج في تجاوز النسبة المستهدفة التي حددتها الأمم المتحدة بـ ٠,٧ في المائة من الدخل الوطني

الإجمالي. وفي عام ٢٠١٤، قدمت مجموعة البلدان الصناعية السبعة ٧١ في المائة من مجموع صافي المساعدة الإنمائية الرسمية من بلدان لجنة المساعدة الإنمائية، في حين أن بلدان الاتحاد الأوروبي قدمت ٥٥ في المائة من صافي هذه المساعدة.

كما زادت المعونة التي تقدمها البلدان غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية. ومع أن الأرقام الدقيقة لعام ٢٠١٤ غير متاحة بعد عن جميع البلدان، فإن البيانات الأوّلية تبين أن المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها الإمارات العربية المتحدة بلغت أعلى نسبة من الدخل الوطني الإجمالي بالمقارنة بجميع البلدان، وهي ١,١٧ في المائة. ورفعت هنغاريا وإستونيا وتركيا معوناتها بالقيمة الحقيقية بالمقارنة بالسنة السابقة بنسبة ٢٤,٤ في المائة و١٩,٢ في المائة و٨,٢ في المائة، على التوالي.

وفي المتوسط، بلغت نسبة المعونة الموجهة نحو تحقيق الأهداف المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣، ٢٦ في المائة من مجموع المعونات التي يمكن تخصيصها بقطاعات محدّدة.

الغايتان ٨ – باء و٨ – جيم

معالجة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية

شهدت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً زيادة كبيرة خلال فترة الأهداف الإنمائية للألفية

صافي المساعدة الإنمائية الرسمية من بلدان لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، كنسبة من الدخل الوطني الإجمالي للبلدان المانحة، ١٩٩٠ – ٢٠١٤ (بالنسبة المئوية)

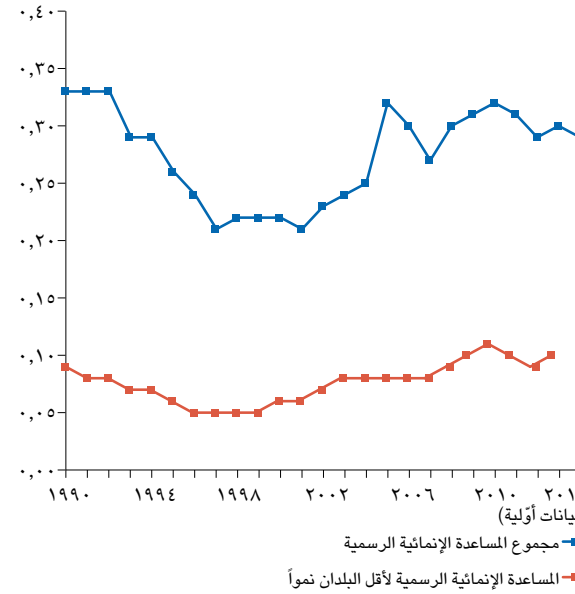

في عام ٢٠١٤، انخفضت المعونة الثنائية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً بنسبة ١٦ في المائة بالقيمة الحقيقية، فبلغت ٢٥ بليون دولار بالأسعار الثابتة للسنة السابقة. على أن معظم هذا الانخفاض يمكن أن يُعزى إلى المستوى المرتفع نسبياً في المساعدة المقدمة لإعفاء ميانمار من الديون في عام ٢٠١٣.

وتشير بيانات عام ٢٠١٤ الأوّلية إلى أن المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية المقدمة إلى أفريقيا – جنوب الصحراء الكبرى (حيث يقع معظم أقل البلدان نمواً) انخفضت عن السنة السابقة بنسبة ٥ في المائة بالقيمة الحقيقية، فبلغت ٢٥ بليون دولار بأسعار عام ٢٠١٣ الثابتة. على أن هذا الانخفاض لا يزيد على ٢ في المائة إذا استبعدنا الإعفاء من الديون.

وتتوقع النتائج الأوّلية المأخوذة من استقصاء "خطط إنفاق المانحين المستقبلي" لعام ٢٠١٥ أن يشهد هذا العام زيادة بنسبة ٢,٥ في المائة في المعونة القِطرية المبرمجة. وسيأتي ذلك أساساً عن طريق الوكالات المتعددة الأطراف. وستستفيد أقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان المنخفضة الدخل أكبر استفادة من هذه الزيادة. ومن المتوقع أن تنمو مستويات المعونة التي تتلقاها هذه البلدان بنسبة ٥,٧ في المائة بالقيمة الحقيقية. كما يتوقع تقرير الاستقصاء أن تستمر الزيادة في مخصصات أقل البلدان نمواً حتى نهاية عام ٢٠١٨. ومن المنتظر أن تبقى على مستوياتها الحالية المعونات المقدمة إلى الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل والشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل.

الغاية ٨ – ألف

المضي في إقامة نظام تجاري ومالي يتَّسم بالانفتاح والتقيّد بالقواعد والقابلية للتنبؤ به وعدم التمييز

بصورة متزايدة، تحظى الواردات القادمة من البلدان النامية، وخصوصاً من أقل البلدان نمواً، بمعاملة تفضيلية من جانب البلدان المتقدمة النمو

نسبة واردات البلدان المتقدمة النمو (ما عدا النفط والسلاح) من البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، والتي يسمح بها دون رسوم جمركية، ١٩٩٦ – ٢٠١٤ (بالنسبة المئوية)

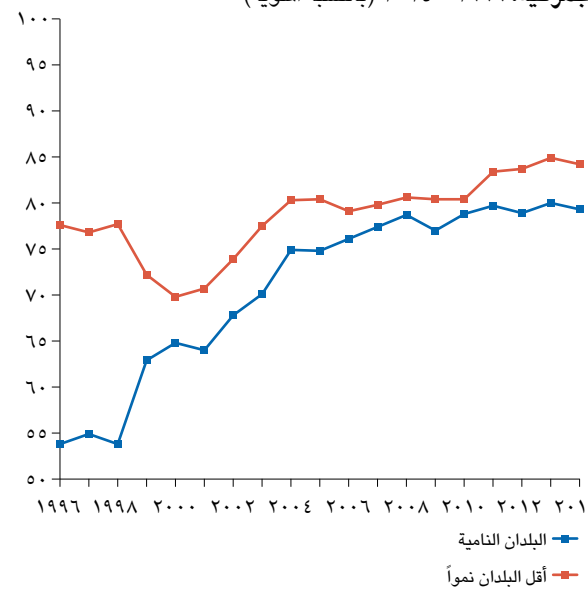

شهدت السنوات الـ ١٥ الماضية زيادة كبيرة في نسبة واردات البلدان المتقدمة النمو (ما عدا النفط والسلاح) القادمة من البلدان النامية، والتي يسمح بدخولها دون رسوم جمركية. وعلى الرغم من انخفاض طفيف في عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤، سُمح في عام ٢٠١٤ بدخول ٨٤ في المائة من الواردات القادمة من أقل البلدان نمواً دون رسوم جمركية، وكذلك بما نسبته ٧٩ في المائة من الواردات من البلدان النامية. وبلغت حصة صادرات أقل البلدان نمواً التي حظيت بمعاملة تفضيلية (بما يتجاوز وضع الدولة الأكثر تفضيلاً) نحو ٦٠ في المائة في عام ٢٠١٤، مسجلة زيادة على عام ٢٠١١ عندما كانت هذه النسبة ٥٣ في المائة.

لا تزال المنتجات الزراعية القادمة من أقل البلدان نمواً تتلقّى المعاملة التجارية التفضيلية الأعلى

متوسط الرسوم الجمركية التي فرضتها البلدان المتقدمة النمو على المنتجات الرئيسية التي تصدرها البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، في أعوام مختارة (بالنسبة المئوية حسب القيمة)

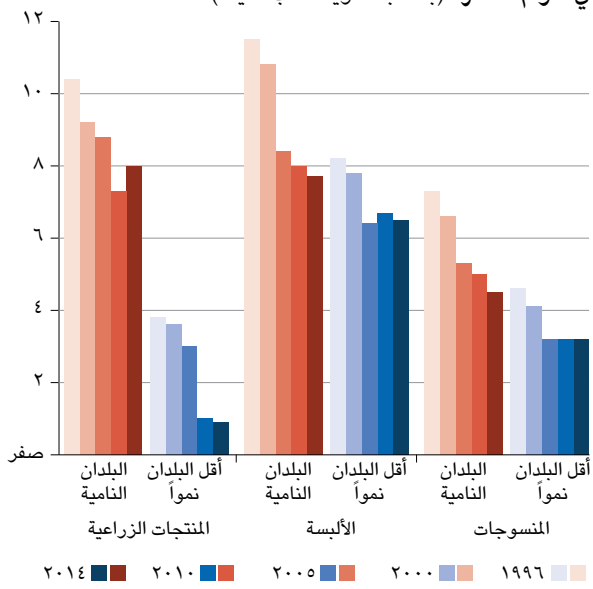

ملاحظة: استناداً إلى هيكل صادرات ثابت في ١٩٩٩ – ٢٠١١.

وفي إطار كل فئة، انخفض بسرعة بين عامي ١٩٩٦ و٢٠٠٥ متوسط الرسوم الجمركية التي فرضتها البلدان المتقدمة النمو على الواردات من البلدان النامية. على أن الانخفاض كان بطيئاً بعد عام ٢٠٠٥، بل إن الاتجاه انعكس بالنسبة لبضعة من الفئات. غير أن الرسوم الجمركية الزراعية المفروضة على أقل البلدان نمواً استمرت في تراجعها الحاد حتى عام ٢٠١٠ في معظم البلدان المتقدمة النمو.

يختلف هامش الأفضلية التجارية على نطاق واسع في جميع أنحاء المناطق النامية المصدّرة

الهامش التفضيلي حسب المناطق النامية المصدِّرة وفئة المنتجات، ٢٠١٤ (بالنسبة المئوية)

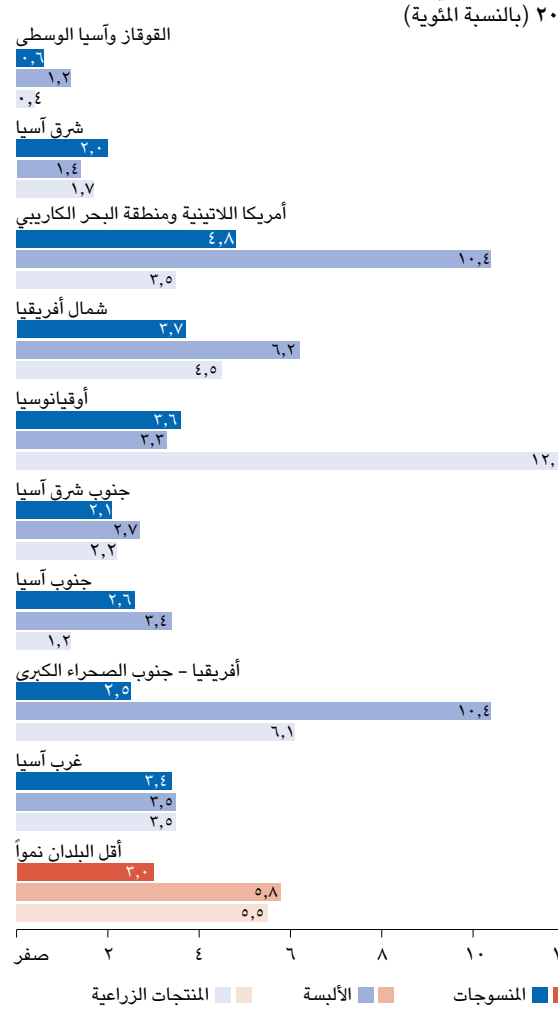

هناك تباين بين المنتجات والمناطق في متوسط الهامش التفضيلي (بما يتجاوز وضع الدولة الأكثر تفضيلاً) الذي تمنحه البلدان المتقدمة لوارداتها من البلدان النامية. وفي المتوسط، تستفيد أقل البلدان نمواً من هامش تفضيلي أوسع. من ذلك مثلاً أن الصادرات الزراعية القادمة إلى البلدان المتقدمة النمو من البلدان النامية في منطقتي أوقيانوسيا وأفريقيا - جنوب الصحراء الكبرى، أيّ حيث يوجد معظم أقل البلدان نمواً، تتلقى أعلى معاملة تفضيلية بالمقارنة بالمناطق الأخرى.

غير أن التفضيلات الجمركية لا تتصل دائماً بالوضع الإنمائي للبلدان المصدرة. فبعضها ينتج عن الاتفاقات التجارية الإقليمية، كما هو حال أمريكا اللاتينية وشمال أفريقيا. وعلى الشاكلة نفسها، ومع أن صادرات بلدان أفريقيا - جنوب الصحراء الكبرى تتلقى معاملة تفضيلية عالية في البلدان المتقدمة النمو، فإن أكبر البلدان الأقل نمواً المصدرة للألبسة تقع في آسيا ولا تستفيد من إمكانية الدخول إلى سوق الولايات المتحدة دون رسوم جمركية.

وفي عام ٢٠١٤، بلغ الهامش التفضيلي للصادرات الزراعية القادمة من أقل البلدان نمواً بالمقارنة بتلك الصادرات القادمة من البلدان النامية عموماً، ٧ نقاط مئوية. وبالمقابل فإن الهامش التفضيلي للمنسوجات والألبسة كان بالكاد أكبر من نقطة مئوية واحدة. ويعكس ذلك إلى حدّ بعيد استبعاد الولايات المتحدة لبعض المصدرين الآسيويين من المعاملة الجمركية التفضيلية.

الغاية ٨ – دال

المعالجة الشاملة لمشاكل ديون البلدان النامية

شهد عبء ديْن البلدان النامية انخفاضاً كبيراً خلال العقد الأول من الألفية الجديدة، غير أنه استقر بعد ذلك ومن المتوقع أن يعود إلى الارتفاع

مدفوعات خدمة الديْن الخارجي كنسبة من عائدات التصدير، جميع البلدان النامية، ٢٠٠٠ – ٢٠١٣ (بالنسبة المئوية)

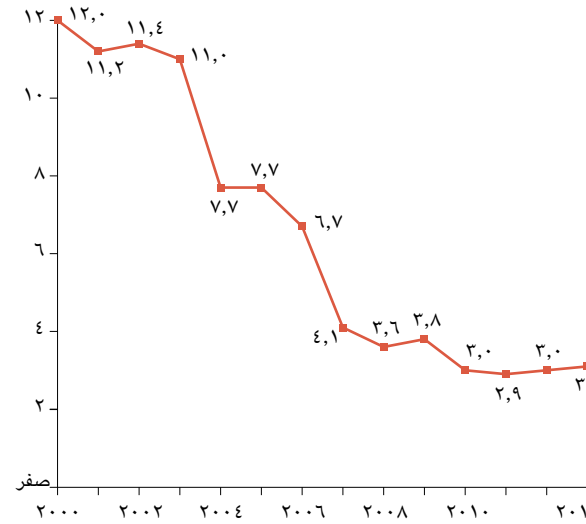

ملاحظة: لا تغطي البيانات إلاّ البلدان النامية التي تقدم تقاريرها إلى نظام البنك الدولي للإبلاغ من المدينين.

يؤثر عبء الديْن الخارجي لبلد ما على أهليته الائتمانية وضعفه أمام الصدمات الاقتصادية. وفي عام ٢٠١٣، بلغت أعباء الديْن الخارجي لدى البلدان النامية ٣,١ في المائة، كنسبة تكلفة خدمة الديْن الخارجي إلى عائدات التصدير. ويعتبر ذلك تحسّناً كبيراً بالمقارنة بالنسبة المقابلة في عام ٢٠٠٠ والتي كانت ١٢,٠ في المائة. وقد جاء هذا الانخفاض في عبء خدمة الديْن الخارجي نتيجة لتحسين إدارة الديون والتوسع في التجارة والإعفاء الكبير من الديون الذي حصلت عليه البلدان الأشد فقراً. وقد أضيف في الآونة الأخيرة عامل إضافي يتمثل في شروط الاقتراض الجذابة في أسواق رأس المال الدولية.

خدمة الدين كنسبة من الصادرات زادت في الآونة الأخيرة في بعض المناطق

خدمة الديْن كنسبة مئوية من صادرات السلع والخدمات والإيرادات من الخارج، ٢٠١١ – ٢٠١٣ (بالنسبة المئوية)

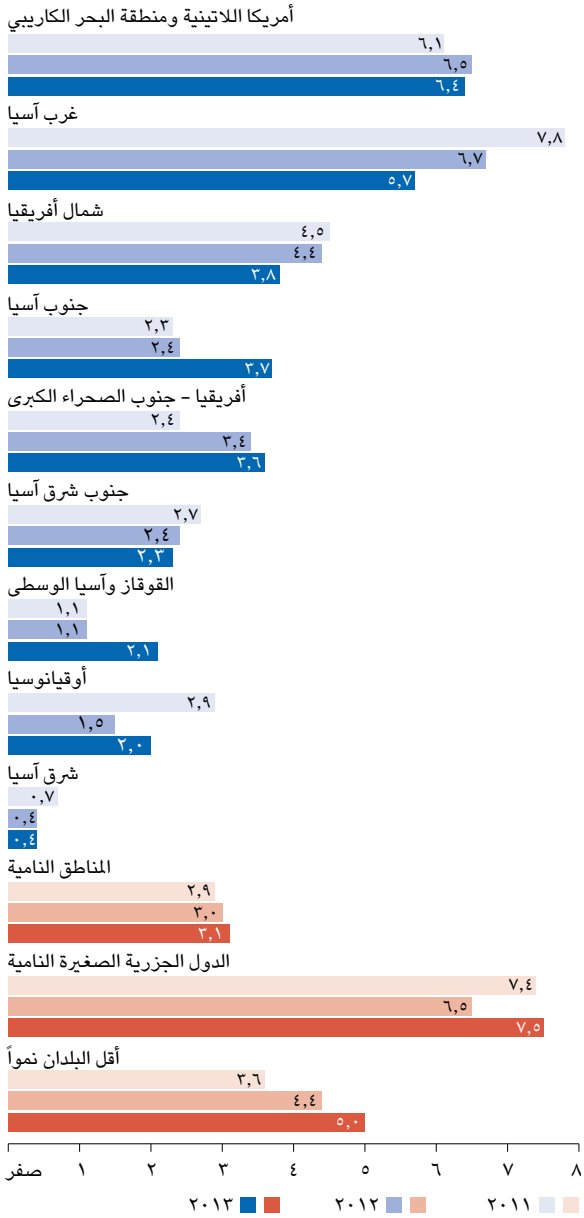

ملاحظة: لا تغطي البيانات إلاّ البلدان النامية التي تقدم تقاريرها إلى نظام البنك الدولي للإبلاغ من المدينين.

على أن نسب الديون في عدة مناطق لم تتغيّر إلاّ قليلاً منذ عام ٢٠١٠. وفي المستقبل، يرجح أن ترتفع نسبة ديون البلدان النامية على ضوء التوقعات العالمية الهشة، وضعف أسعار السلع الأساسية، وحصول زيادة قدرها ٣٣ في المائة في مجموع الديون الخارجية لدى البلدان النامية منذ عام ٢٠١٠. وعلى وجه

الخصوص، فإن ارتفاع مستويات الديون القصيرة الأجل وأعباء خدمة الدين يشير إلى تزايد الهشاشة.

وفي عام ٢٠١٣، في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى، قفزت نسبة خدمة الدين إلى عائدات التصدير إلى ٨٨ في المائة بالمقارنة بالسنة السابقة. ويعزى ذلك أساساً إلى تسديد أرمينيا مبكراً لقرض قيمته ٥٠٠ مليون دولار للاتحاد الروسي مع بقاء صادرات البلد دون تغيير نسبياً. وفي الدول الجزرية الصغيرة النامية ارتفعت نسبة خدمة الدين إلى عائدات التصدير من ٦,٥ في المائة في عام ٢٠١٢ إلى ٧,٥ في المائة في عام ٢٠١٣. ويمكن تفسير ذلك إلى حدّ كبير بتسديد غرينادا لقرض قيمته ١٤ مليون دولار في عام ٢٠١٣، مما يغطي تقريباً نصف مدفوعات البلد الخاصة بسداد الديون خلال تلك السنة، والتي بلغت ٢٩,٤ مليون دولار.

وهناك ٣٩ بلداً مؤهلة للإعفاء من الديون بموجب المبادرة الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ومن هذه البلدان، هناك ٣٦ بلداً بلغت "نقطة القرار"، أيّ أنها حققت تقدماً كافياً يفي بشروط الإعفاء، وتم تخفيض المدفوعات المقبلة الخاصة بسداد الديون بمبلغ ٥٧,٨ بليون دولار (بشروط صافي القيمة الحاضرة بنهاية عام ٢٠١٣). ومن هذه البلدان الـ ٣٦ هناك بلد واحد يقع بين نقطة القرار ونقطة الإنجاز، في حين أن ٣٥ بلداً أوفت بجميع الشروط وهي تتلقى إعفاء كاملاً من الديون بموجب المبادرة المتعددة الأطراف للإعفاء من الديون.

الغاية ٨ - هاء

التعاون مع شركات المستحضرات الصيدلانية لإتاحة العقاقير الأساسية بأسعار ميسورة في البلدان النامية

البيانات محدودة فيما يتعلق بالحصول على العقاقير الأساسية بأسعار ميسورة، غير أن الأدلة مؤخراً تشير إلى وجود تحسّن في هذا المجال

لا تتوفر البيانات العالمية والإقليمية، غير أن عدداً محدوداً من الاستقصاءات التي أجريت في أوقات مختلفة بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠١٤ في البلدان المنخفضة الدخل والشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل تشير إلى أن الأدوية الجنيسة متوفرة في ٥٨ في المائة من مرافق الصحة العامة. وعلى سبيل المقارنة، تتوفر هذه الأدوية في ٦٧ في المائة من مرافق القطاع الخاص. غير أن توفر الأدوية هذه يتباين بين البلدان التي تغطيها الاستقصاءات. ويتطلب التوسع في التمكين من الحصول على الأدوية الأساسية رصداً أفضل في جميع البلدان النامية لتوفرها ولأسعارها عندما تكون خاضعة لأسماء تجارية.

الغاية ٨ - واو

التعاون مع القطاع الخاص لإتاحة فوائد التكنولوجيات الجديدة، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

شهدت معدّلات تغلغل الهواتف النقالة - الخليوية والإنترنت نمواً هائلاً، غير أن الفجوة الرقمية تتزايد بين الأغنياء والفقراء

العدد التقديري للمشتركين بالهواتف النقالة - الخليوية ومستخدمي الإنترنت، والمشتركين بالهواتف الثابتة، ٢٠٠٠ - ٢٠١٥ (بالبلايين)

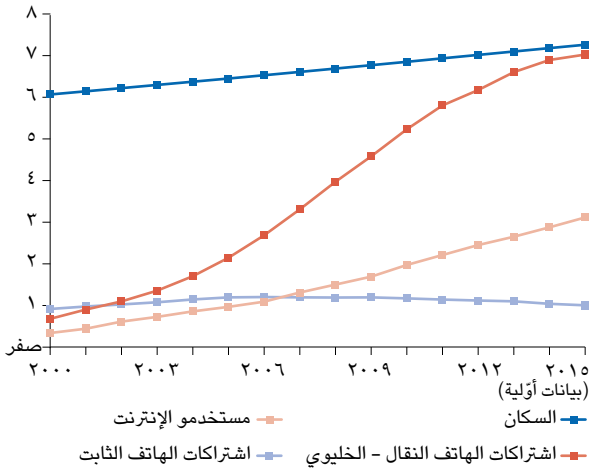

أحدثت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تحوّلاً كاملاً في أسلوب حياة الناس وعملهم والتواصل فيما بينهم. ويستمر دور هذه التكنولوجيا وأهميتها في الاتساع بفضل التقدم التكنولوجي والتوسع في الشبكات وانخفاض الأسعار ونمو التطبيقات والمحتوى. من ذلك مثلاً أن نسبة السكان التي تغطيها شبكة هواتف نقالة - خليوية 2G ارتفعت من ٥٨ في المائة في عام ٢٠٠١ إلى ٩٥ في المائة في عام ٢٠١٥. ونما عدد المشتركين بالهواتف النقالة - الخليوية عشرة أضعاف تقريباً خلال السنوات الـ ١٥ الماضية، من ٧٣٨ مليون في عام ٢٠٠٠ إلى أكثر من ٧ بلايين في عام ٢٠١٥. ومنذ عام ٢٠٠٢، تجاوز عدد مشتركي الهواتف النقالة - الخليوية عدد المشتركين بالهواتف الثابتة.

كما نما تغلغل الإنترنت من ٦ في المائة أو أكثر بقليل من سكان العالم في عام ٢٠٠٠ إلى ٤٣ في المائة في عام ٢٠١٥. ونتيجة لذلك، هناك الآن ٣,٢ من بلايين الناس مرتبطون بشبكة عالمية من المحتوى والتطبيقات، بما في ذلك المضمون الذي يولده المستخدمون ووسائل التواصل الاجتماعي. وبفضل التقدم السريع في تكنولوجيات النطاق العريض الثابت والنقال تتحسن بصورة مستمرة أنواع الخدمات المتاحة وجودتها. وقد تغلب النطاق

العريض النقال على تحدّيات الهياكل الأساسية، وبذلك تمكن مزيد من المناطق من الارتباط بالإنترنت. وتضاعف أربع مرات معدّل تغلغل الإنترنت بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٥ لتبلغ نسبته ٤٧ في المائة.

وتستمر أسعار الهواتف الذكية في الانخفاض ويتزايد انتشارها. وتدعم قدرتها المتزايدة على تجهيز البيانات تقديم الخدمات بصورة سلسة إلى عدد متزايد من الناس في كل قطاع يمكن تصوره، بما في ذلك قطاعات المصارف وتجارة التجزئة والنقل والصحة والتعليم.

النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات واستخدامها غير موزع بالتساوي داخل البلدان وفيما بينها

عدد مستخدمي الإنترنت في كل ١٠٠ من السكان، ٢٠٠٠ – ٢٠١٥

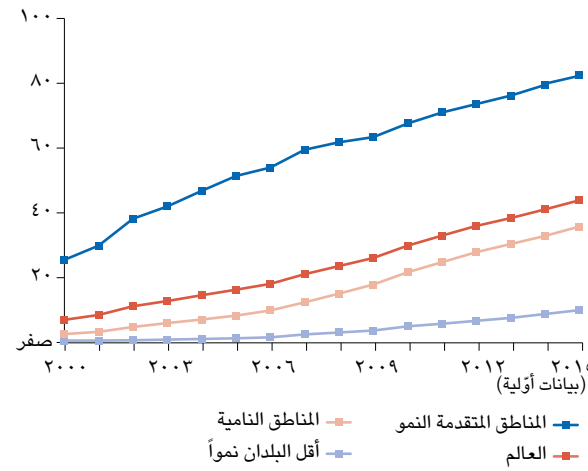

وتظهر الفجوة الرقمية بصورة أكبر فيما يتعلق باستخدام الإنترنت ونوعية الوصول إليها. وعلى سبيل المثال، لا يستخدم الإنترنت في البلدان النامية إلاّ ثلث السكان أو أكثر بقليل، في حين أن هذه النسبة ترتفع إلى ٨٢ في المائة في البلدان المتقدمة النمو. ويظهر الفارق بقوة أكبر في أفريقيا – جنوب الصحراء الكبرى حيث تقل عن ٢١ في المائة نسبة السكان الذين يستخدمون الإنترنت، بل إن هذه النسبة تنخفض إلى أقل من ١٠ في المائة في أقل البلدان نمواً.

ويعتبر عرض نطاق الإنترنت والقدرات الأساسية على المستوى القِطري عنصرين لهما أهمية أساسية بالنسبة لتوفير إمكانية الوصول إلى الإنترنت العالية السرعة بصورة ميسورة. ويشكل هذان العنصران تحدّياً رئيسياً في كثير من البلدان المنخفضة الدخل، وخصوصاً الدول الجزرية الصغيرة النامية والدول غير الساحلية النامية. وهناك أوجه عدم مساواة كبرى بين البلدان من حيث تكاليف خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوفر المهارات الخاصة بها وتوفر المحتوى المحلي وذي الصلة.

وبينما بلغ معدّل تغلغل الهواتف النقالة – الخليوية في عام ٢٠١٥، ٩٧ في المائة عالمياً، بلغ في أقل البلدان نمواً نسبة لا تزيد على ٦٤ في المائة. ويقدر أن ٤٥٠ مليوناً من الناس الذين يعيشون في المناطق الريفية لا يزالون يعيشون بعيداً عن متناول الإشارات المتنقلة.

لزيادة التمويل وللابتكار أهمية حاسمة في تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

مع العمل الجاري على التحضير لإطلاق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، يتعين إحداث مواءمة بين اتساع هذه الخطة وطموحها وبين توفير الموارد الكافية والجهود المتجددة لحشد الابتكار وتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية المستدامة.

وتبقى المساعدة الإنمائية الرسمية عاملاً شديد الأهمية بالنسبة للبلدان التي ليس لديها إلاّ قدرة محدودة على تعبئة الموارد العامة داخلياً. ومن الأهمية بمكان توجيه مزيد من الاهتمام نحو إمكانيات هذه المساعدة على اجتذاب التدفقات المالية، سواء بالمزج بينها وبين التمويل العام غير التيسيري أو بتعبئة التمويل والاستثمار من القطاع الخاص. ومن شأن الأدوات المستندة إلى السوق أن تؤدي دوراً هاماً في تمويل خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

كما يتطلب المشهد التجاري المتغيّر طرائق مبتكرة لتحسين إمكانية دخول الأسواق ومعالجة الحواجز غير الجمركية، ولا سيما مع التوسع في تجارة الخدمات. ولتعزيز إدماج البلدان النامية في نظام التجارة المتعدّد الأطراف أهمية كبرى أيضاً، ويقاس مستوى هذا الإدماج بالتنوع التجاري في هذه البلدان وحصتها من القيمة المضافة.

وبالصورة نفسها، لا بدّ من معالجة الفجوة الرقمية الآخذة في الاتساع. ولا يمكن إلاّ بذلك تسخير القوة التحويلية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ولثورة البيانات في أغراض التنمية المستدامة للجميع.

تتوفر المعلومات والتحليلات بصورة أكثر تفصيلاً في تقرير فرقة العمل المعنية برصد الثغرات في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، ٢٠١٥.

وفرقة العمل هذه مبادرة مشتركة بين الوكالات تضم أكثر من ٣٠ منظمة لديها قدرات متخصصة في المجالات الأساسية الخمسة للشراكة العالمية من أجل التنمية. وهذه المجالات هي: المساعدة الإنمائية الرسمية، والوصول إلى الأسواق (التجارة)، والقدرة على تحمل الديْن، والحصول على الأدوية الأساسية بأسعار معقولة، والحصول على التكنولوجيات الجديدة.

كلمة إلى القارئ

قياس التقدّم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

يجري قياس التقدّم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الثمانية، من خلال ٢١ غاية، و٦٠ مؤشراً رسمياً [١]. ويعرض هذا التقرير بياناً بالإنجازات التي حققها العالم حتى الآن لبلوغ تلك الأهداف، باستخدام البيانات المتاحة حتى حزيران/يونيه ٢٠١٥ [٢].

إن الحدّ الأقصى المحدّد لإنجاز معظم غايات الأهداف الإنمائية للألفية هو عام ٢٠١٥، باستخدام عام ١٩٩٠ خط أساس لقياس التقدّم الذي أحرز. ويتمّ تجميع بيانات البلدان على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي، لكي يتسنى إجراء تقييم عام لما تمّ إحرازه من تقدّم مع مضي الوقت. وتستند تشكيلات المناطق الإقليمية والمناطق دون الإقليمية للأهداف الإنمائية للألفية إلى التقسيمات الجغرافية للأمم المتحدة، مع إجراء بعض التعديلات الضرورية للقيام — قدر الإمكان — بإنشاء مجموعات من البلدان يتيسّر بشأنها القيام بتحليلات ذات معنى. وإلى جانب المجموعات الإقليمية للأهداف الإنمائية للألفية، يبين التقرير أيضاً بيانات عن المناطق دون الإقليمية في أفريقيا، استناداً إلى تصنيف اعتمدته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة [٣]. وعلى الرغم من أن الأرقام الإجمالية هي وسيلة مريحة لتتبع التقدّم، فإن الحالة في كل بلدٍ بمفرده ضمن منطقة بعينها قد تختلف كثيراً عن متوسط المعدّلات الإقليمية. ويمكن الاطلاع على البيانات المتعلقة بكل بلدٍ على حدة، إلى جانب تشكيلات جميع المناطق والمناطق دون الإقليمية، على الموقع التالي: http://mdgs.un.org.

١ القائمة الكاملة للأهداف والغايات والمؤشرات متوفرة على الموقع http://mdgs.un.org.

٢ نظراً لفترة التأخر الفاصلة بين جمع البيانات وتحليلها، لا يمكن تجميع إلاّ قلة من الأدلة للسنة الجارية. ويستخدم هذا التقرير توقعات عام ٢٠١٥ في معظم المؤشرات. أما المؤشرات الأخرى فهي تستند إلى بيانات السنوات السابقة والتي تعود عموماً إلى عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤.

٣ يرد تشكيل هذه المناطق دون الإقليمية في الفرع التالي المعنون: "المجموعات الإقليمية".

الأسس التي يستند إليها هذا التحليل

يتولّى أعضاء فريق الخبراء المشترك بين وكالات الأمم المتحدة، المعني بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، تجميع الأرقام المتعلّقة بالمناطق الإقليمية والمناطق دون الإقليمية، الواردة في هذا التقرير. وبوجه عام، فإن هذه الأرقام، هي متوسطات مرجحة للبيانات القطرية، باستخدام المراجع السكانية عاملَ ترجيح. وقد تـمّ، في ما يتعلق بكل مؤشر، تعيين وكالة من الوكالات المتخصصة لتكون المصدر الرسمي للبيانات، ولتولي دور القيادة في وضع المنهجيات اللازمة لجمع البيانات وتحليلها (انظر الصفحة ٧٢ للاطلاع على قائمة الوكالات الدولية، والمنظمات المساهمة). وتُستمد البيانات عادة من إحصائيات رسمية تقدّمها الحكومات للوكالات الدولية المسؤولة عن كل مؤشر. ولسدّ الثغرات في البيانات، تكمّل البيانات المتعلقة بمؤشرات كثيرة ببيانات تجمع من دراسات استقصائية تتولى الوكالات الدولية الإشراف عليها أو تنفيذها، أو تستمد بصفة حصرية من تلك البيانات.

ومن هذه المؤشرات تلك المؤشرات العديدة المتعلقة بالصحة والتي تجمع، في معظمها، من دراسات استقصائية متعددة المؤشرات، واستقصاءات متعلقة بالسكان والصحة. وفي بعض الحالات، قد يكون لدى البلدان بيانات صدرت منذ فترة وجيزة جداً، ولم تصبح متاحة بعد للوكالة المتخصصة ذات الصلة. وفي حالات أخرى، لا تقوم البلدان بإصدار البيانات اللازمة لتجميع المؤشرات، فتقوم الوكالات الدولية المسؤولة، في ضوء ذلك، بوضع تقديرات للقيم المفقودة. وحتى عندما تتوافر البيانات الوطنية، فكثيراً ما تكون هناك حاجة إلى إجراء تعديلات على البيانات المحلية لتتسنى مقارنتها دولياً. ولذلك فإن البيانات الواردة من مصادر دولية، كثيراً ما تختلف عن البيانات المتاحة داخل البلدان. وتتولى شعبة الإحصاءات التابعة للأمم المتحدة تعهّد ومتابعة الموقع الرسمي لفريق الخبراء المشترك وقاعدة بياناته (http://mdgs.un.org). وفي محاولة لتحسين الشفافية، تَظهر مجموعة البيانات القطرية، في قاعدة البيانات، برموز ملونة لبيان ما إذا كانت البيانات تقديرية أو مقدّمة من وكالات وطنية، وهي مصحوبة أيضاً ببيانات وصفية، مع شرح مفصّل عن كيفية إنتاج المؤشرات، والمنهجيات التي استخدمت لتكوين المجموعات الإقليمية.

المجموعات الإقليمية

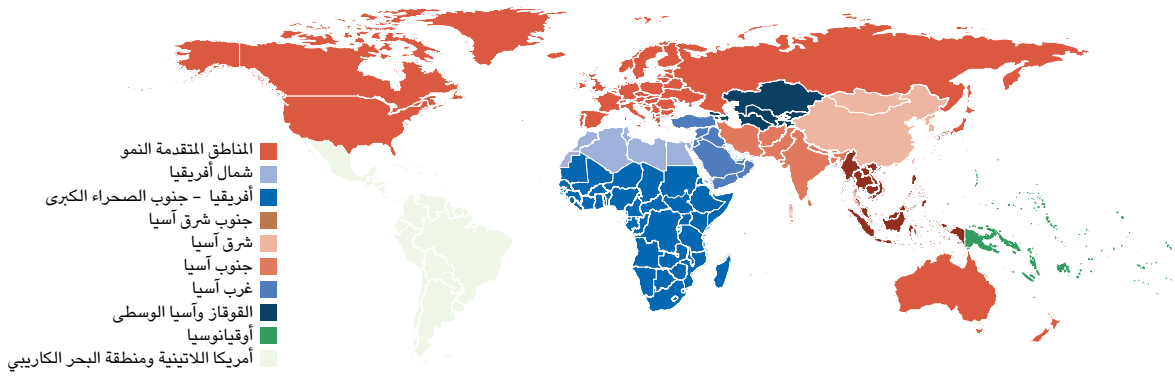

يعرض هذا التقرير بيانات حول التقدّم المحرز باتجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في العالم ككل وفي العديد من مجموعات البلدان. وهي مصنّفة تحت المناطق "النامية" والمناطق "المتقدّمة النمو"*. وتقسم المناطق النامية بدورها إلى المناطق الفرعية الموضحة في الخريطة أعلاه وتستند هذه التجمّعات الإقليمية على التقسيمات الجغرافية للأمم المتحدة مع بعض التعديلات اللازمة لتشكيل مجموعات — إلى أقصى حدّ ممكن — من البلدان التي يمكن إجراء تحليل هادف بشأنها. وتتوفّر قائمة شاملة بالبلدان المدرجة في كل منطقة ومنطقة دون إقليمية على الموقع: mdgs.un.org.

ولا تنطوي التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في الوثيقة الحالية على التعبير عن أيّ رأي مهما كان من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأيّ بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو السلطات الموجودة بها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

* نظراً لعدم وجود اتفاقية قائمة لتحديد البلدان أو المناطق "المتقدّمة النمو" و"النامية" في منظومة الأمم المتحدة، فقد تمّ وضع هذه التفرقة لأغراض التحليل الإحصائي فقط.

المناطق دون الإقليمية الأفريقية

مراعاة لبعض مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، عُرضت بشكل منفصل بيانات لأصغر المناطق دون الإقليمية في أفريقيا، حسب التصنيف المعتمد من قبل لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا.

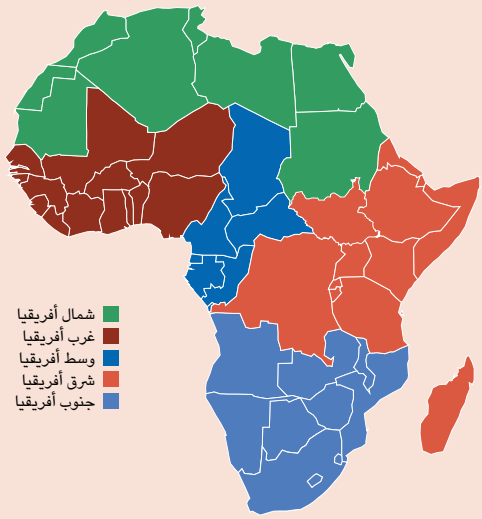

الوكالات المساهمة

إن البيانات المستخدمة، وتحليلها، لكل مؤشر من مؤشرات الأهداف الإنمائية الثمانية، قدّمتها وكالات الأمم المتحدة على النحو التالي:

- الهدف ١: القضاء على الفقر المدقع والجوع

الغاية ١ – ألف: البنك الدولي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة

الغاية ١ – باء: منظمة العمل الدولية

الغاية ١ – جيم: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة

مساهمة إضافية: مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين

- الهدف ٢: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي

الغاية ٢ – ألف: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

- الهدف ٣: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

الغاية ٣ – ألف: منظمة العمل الدولية، والاتحاد البرلماني الدولي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة

- الهدف ٤: تقليل وفيات الأطفال

الغاية ٤ – ألف: منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وشعبة السكان بالأمم المتحدة، والبنك الدولي، ومنظمة الصحة العالمية

- الهدف ٥: تحسين الصحة النفاسية

الغاية ٥ – ألف: صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وشعبة السكان بالأمم المتحدة، والبنك الدولي، ومنظمة الصحة العالمية

الغاية ٥ – باء: صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وشعبة السكان بالأمم المتحدة

- الهدف ٦: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض

الغاية ٦ – ألف: برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الصحة العالمية

الغاية ٦ – باء: برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومنظمة الصحة العالمية

الغاية ٦ – جيم: منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الصحة العالمية

- الهدف ٧: كفالة الاستدامة البيئية

الغاية ٧ – ألف: مركز تحليل المعلومات المتعلقة بثاني أكسيد الكربون، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغيُّر المناخ

حقوق الطبع والنشر محفوظة © للأمم المتحدة، ٢٠١٥
جميع الحقوق محفوظة

الغاية ٧ – باء: الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة – المركز العالمي لرصد الحفظ

الغاية ٧ – جيم: منظمة الأمم المتحدة للطفولة

الغاية ٧ – دال: برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

- الهدف ٨: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية

الغاية ٨ – ألف: مركز التجارة الدولية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنظمة التجارة العالمية

الغايتان ٨ – باء و٨ – جيم: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

الغاية ٨ – دال: البنك الدولي

الغاية ٨ – هاء: منظمة الصحة العالمية

الغاية ٨ – واو: الاتحاد الدولي للاتصالات

للاطلاع على مزيد من المعلومات، يرجى زيارة موقع الأهداف الإنمائية للألفية لشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، على العنوان التالي: http://mdgs.un.org

وموقع الأهداف الإنمائية للألفية للأمم المتحدة، على العنوان التالي: www.un.org/millenniumgoals

وموقع مكتب حملة الأمم المتحدة للألفية، على العنوان التالي: www.endpoverty2015.org

Photo credits:
Cover © UNICEF/Syed Altaf Ahmad
Page 2 © Virginia Hooper
Page 15 © UNICEF/Bindra
Page 19 © Nonie Reyes / World Bank
Page 20 © Curt Carnemark / World Bank
Page 25 © UNICEF/Richter
Page 29 © Nafise Motlaq /World Bank
Page 34 © UNICEF/Bindra
Page 35 © UNICEF/Esiebo
Page 37 © UNICEF/Romenzi
Page 40 © UNICEF/Biswas
Page 50 © UNICEF/Irwin
Page 53 © John Hogg/World Bank
Page 57 © UN Photo/Ky Chung
Page 61 © Boris Balabanov / World Bank
Page 63 © Chhor Sokunthea/ World Bank
Page 65 © Scott Wallace / World Bank
Page 69 © UNICEF/Esteve

حول ملكية الأيقونات:

جميع الأيقونات المستخدمة متاحة في المجال العام، فيما عدا رمز "ناموسية البعوض" في الصفحة ٦، فقد وضعه لوي برادو وهو مأخوذ من الموقع thenounproject.com.

Editor: Cathatine Way

”تعتبر سنة ٢٠١٥ سنة مفصلية. ففيها سننهي الأهداف الإنمائية للألفية. وفيها نعمل على صوغ رؤية شجاعة للتنمية المستدامة، وهي رؤية تشمل مجموعة من أهداف التنمية المستدامة. هذا بالإضافة إلى أننا نسعى إلى التوصل إلى اتفاق عالمي جديد بخصوص المناخ.“

— بان كي - مون
الأمين العام للأمم المتحدة

15-04513